وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعةُ ديالى / كليةُ التربيةِ الأساسيةِ
قسمُ اللغةِ العربيةِ

البحثُ الصَّرفيُّ والنَّحويُّ في كتاب
(شرح اللُّمَع في العربيَّة)
للأسعد بن نصر العَبَرْتِي (ت ٥٨٩ هـ)

رسالة قدَّمها

محمد عطية عبد الله الجبوري

إلى مجلس كلية التربية الأساسية في جامعة ديَالى وهي جزء من متطلبات
نيل درجة الماجستير في اللغة العربية
تخصص (اللغة والنحو) .

بإشراف

أ.م.د. مازن عبد الرسول سلمان

١٤٣٥ هـ ٢٠١٤ م

الإهـــداء

للباذلِ جُهدَهُ أنْ يُهديَ ثمرةَ الجُهدِ وإنْ قلَّ . . .

لمن يراهم الأعزّ منزلة بعد الله عزّ وجلّ ورسوله عليه الصلاة والسلام . . .

إلى من أوصانا الله ورسوله بكما . . . إلى روحيكما الطاهرتين . . .

" أبي ، أمي "

وإلى . . .

مَن اشتاقت له روحي وهو تحت الثَّرى

أخي " حســـــام "

أعلم أنَّ السنين إذ تمضي ، تنشفُ العَبَرات . . .

بيدَ أنَّ حضوركم في القلب باقٍ .

إلى . . .

رمز الإيثار والوفاء . . . إخوتي وأخواتي .

إلى . . .

تاج العـون والمـؤازرة . . . زوجتي .

إلى . . .

ثمرة عمري . . . ولديَّ إسْحَاق وإسْلَام .

أُهدي لكم جميعًا هذا الجهد .

مُحَمَّـد . . .

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(البحث الصرفي والنحوي في كتاب شرح اللمع في العربية للأسعد بن نصر العبرتي (ت ٥٨٩هـ)) التي قدَّمها الطالب (محمد عطية عبد الله) جرى بإشرافي في كلية التربية الأساسية – جامعة ديالى وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها ٠

التوقيع :

المشرف : أ٠م٠د٠ مازن عبد الرسول سلمان

التأريخ : / / ٢٠١٥ م .

بناءً على التوصيات المتوافرة أُرشح هذه الرسالة للمناقشة ٠

التوقيع :

أ٠د٠ فرات جبار سعد الله

معاون العميد للشؤون العلمية

والدراسات العليا

التأريخ : / / ٢٠١٥ م .

إقرار لجنة المناقشة

نحن رئيس لجنـــة المناقشة وأعضاءها نشهد أننا اطلعنا على هذه الرسالــة الموسومة بـ(البحث الصرفي والنحوي في كتاب شرح اللمع فـــي العربيـــة للأسعد بن نصر العبرتي (ت ٥٨٩هـ)) . المقدمة من الطالب (محمد عطية عبدالله) ، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفي ما له علاقة بها . ووجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها بتقدير (جيد جدًا) .

التوقيع :
الاسم : أ. م. د. غادة غازي عبد المجيد
التأريخ : / / ٢٠١٥ م .
(رئيسًا)

التوقيع :
الاسم : أ. م. د. سلمان عباس عبد
التأريخ : / / ٢٠١٥ م .
(عضوًا)

التوقيع :
الاسم : أ.م .د. خالد أحمد هوّاس
التأريخ : / / ٢٠١٥ م .
(عضوًا)

التوقيع :
الاسم : أ. م . د. مازن عبد الرسول سلمان
التأريخ : / / ٢٠١٥م .
(عضوًا ومشرفًا)

صادق على الرسالة مجلس كلية التربية الأساسية – جامعة ديالى .

التوقيع :
الاسم : أ. م . د. حيدر شاكر مزهر
عميد كلية التربية الأساسية / جامعة ديالى
التأريخ : / / ٢٠١٥ م .

إقرار المقوم العلمي

أشهد أنَّ هذهِ الرسالة الموسومة بـ (البحث الصرفي والنحوي في كتاب شرح اللمع في العربية للأسعد بن نصر العبرتي (ت٥٨٩هـ)) . قد تمَّت مراجعتها من الناحية العلمية بإشرافي ، ولأجله وقعت .

التوقيع :

الاســم : د. قسمة مدحت حسين

المرتبة العلمية : استاذ مساعد

التأريخ : / / ٢٠١٥م .

شكـر وامتنان

من دواعي الأمانة والإخلاص ، والاعتراف بالحسنى أنْ أوجِّه الشكر والثناء إلى كلِّ من أعانني على إتمام هذه الرسالة .

وإذا كان من كمال العرفان أنْ أُسمِّي بعضهم ، فإنِّي أخصُّ منهم بالذكر الأستاذ المساعد الدكتور مازن عبد الرسول سلمان الزيديّ الذي تفضَّل مشكورًا بالإشراف على هذه الرسالة ، والذي بذل كثيرًا من العناية والاهتمام والرعاية الصادقة في توجيهي وإرشادي ، وأعترف أنَّي قد أفدت من توجيهاته الشيء الكثير .

وأودُّ أنْ أذكر فضل الأستاذين الفاضلين ، الأستاذ خلف عواد علي الجبوري والأستاذ أحمد زنكنة .

وأرجو أنْ توفي كلمة الشكر حقَّ بعض الأصدقاء الذين أعانوني بالمؤازرة والسؤال ، وتقديم النُّصح والتوجيه ، وهم : مقداد محمد خليل ، والأستاذ ماهـر إبراهيم قنبر العزاوي ، والأستاذ الدكتور مازن كريم عبدالله الجبوري ، وأخي وزميلي الأستاذ طـارق دحام وهيِّب الكبيسي ، والأخ الأستاذ محمـد أحمد سحاب الجبوري ، والأخ عماد علي سرحان الدليمي ، والأخ طه الرَّاوي ، والأخ حسن علوان عبدالله الجبوري .

إليكم جميعًا ... إنَّ لكم في القلب حظوةً ، وفي النفس أثرًا ، وإنَّ فضلَكُم عليَّ لن يُنسى ما بَقِيتُ .

محمد عطية عبدالله

الجبوري

الملخـــــص :

احتفى علماءُ العربية بكتاب " اللمع في العربية " لابن جنِّي (ت ٣٩٢ هـ) حتى بلغت شروحُه التي ذُكِرتْ في الفهارس أكثر من أثنين وعشرين شرحًا .

وقدِ اخترت أحد هذه الشروح لعالمٍ عاش في القرن السادس الهجري وهو الأديب النحوي الأسعد بن نصر العَبَرْتِي (ت ٥٨٩ هـ) من أهل باب الأزج وهي منطقة في شرق بغداد ، وقد حُقِقَ شرح العَبَرْتِي لأول مرة في عام ١٤٣٠هـ – ٢٠١٠م ، وهو في الأصل رسالة ماجستير .

وقد اخترت البحث الصرفي والنحوي في كتاب شرح العَبَرْتِي ، ليكون موضوع دراستي ، وذلك للكشف عما كان لهذا العالم من أثر في الدرس اللغوي والنحوي ، ولتحديد مكانته بين علماء اللغة ، وقد اقتضت منهجية البحث تقسيمه إلى خمسة فصول مسبوقة بتمهيد .

- تناولت في التمهيد سيرة العَبَرْتِي وكتاب الدراسة .
- أمَّا (الفصل الأوَّل) فعنوانه (منهج العَبَرْتِي في كتابه) وقسمته على مبحثين : الأوَّل : منهج العرض والتأليف ، والثاني : موارده اللغوية والنحوية ومنهجه في الإفادة منها .
- الفصل الثاني : (أصول النحو وأدلة الصناعة) وكان على أربعة مباحث ، الأوَّل : السماع ، والثاني : القياس ، والثالث : التعليل ، والرابع : أدلة أخرى (الاجماع ، واستصحاب الحال) .
- الفصل الثالث : (المصطلحات الصرفية والنحوية في الكتاب) وكان على مبحثين . الأوَّل : المصطلحات الصرفية ، والثاني : المصطلحات النحوية .
- الفصل الرابع : (المباحث الصرفية في الكتاب) وقسمته على خمسة مباحث . الأوَّل : التصغير ، الثاني : النسب ، الثالث : التذكير والتأنيث ، الرابع : الميزان الصرفي ، والخامس : موقف العَبَرْتِي من بعض مسائل الخلاف الصرفي .

الملخص

- الفصل الخامس : (المباحث النحوية في الكتاب) وكان على خمسة مباحث ، الأوَّل : المقدمات النحوية ، الثاني : التراكيب النحوية ، الثالث : المنصوبات ، الرابع : التوابع ، والخامس : الأساليب .

وسبقتْ كلُّ ذلك مقدمةٌ ، ضمَّنتها الحديث عن أهمية الموضوع ودواعي اختياره وأقسامه ومنهجه وتبعتها الخاتمة ، وقد اشتملت على أهم النتائج التي توصَّلتُ إليها ، ثم أتبعت ذلك بثبت للمصادر والمراجع التي استعنت بها في هذه الرسالة . وأخيرًا أسال الله تعالى التوفيق والسداد .

محمد عطية عبد الله

الجبوري

المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
١	المقدِّمـــة :	أ – ت
٢	التمهيـــد : سيرة العَبَرْتِي وكتابه	١ – ٥
٣	أوَّلًا : سيرتـــه .	١ – ٤
٤	– اسمه ولقبه وكنيته	١
٥	– مولده ووفاته	٢
٦	– شيوخه .	٢
٧	– تلاميذه .	٣
٨	– شعره مؤلفاته .	٣ – ٤
٩	ثانيًا : وصف عام للكتاب .	٤ – ٥
١٠	– كتاب شرح اللمع للعَبَرْتِي وأهمية العلمية .	٤ – ٥
١١	الفصل الأوَّل : منهج العَبَرْتِي في كتابه	٦ – ٢٠
١٢	المبحث الأوَّل : منهج العرض والتأليف	٦ – ١٤
١٣	أوَّلًا : ترتيب الموضوعات .	٦ – ٧
١٤	ثانيًا : اسلوب الحوار والمناقشة .	٧
١٥	ثالثًا : الاختصار .	٨
١٦	رابعًا : تأجيل القول في بعض المسائل اللغوية والنحوية .	٨ – ٩
١٧	خامسًا : موقفه من المذاهب النحوية .	٩ – ١٠
١٨	سادسًا : الإفادة من العلوم الأُخرى .	١٠
١٩	سابعًا : العناية باللهجات ولغات القبائل .	١٠ – ١٢
٢٠	ثامنًا : العناية بمعاني الألفاظ وأصولها اللغوية .	١٢ – ١٤
٢١	تاسعًا : التأثر بالمنطق .	١٤
٢٢	المبحث الثاني : موارده اللغوية والنحوية ومنهجه في الإفادة منها .	١٥ – ٢٠

المحتويات

٢٣	أوَّلًا : الأخذ عن الشيوخ .	١٥
٢٤	ثانيًا : النقل عن الكتب .	١٥ – ١٦
٢٥	ثالثًا : الأعلام .	١٦ – ١٧
٢٦	رابعًا : طرائق ذكر الأعلام .	١٧ – ١٨
٢٧	خامسًا : طرائق العَبَرْتِي في النقل عن مصادره .	١٨ – ٢٠
٢٨	١. النقل المباشر .	١٩
٢٩	٢. النقل غير المباشر .	١٩
٣٠	٣. النقل الحرفي .	٢٠
٣١	٤. النقل بالمعنى .	٢٠
٣٢	الفصل الثاني : أصول النحو وأدلَّة الصناعة .	٢١ – ٥١
٣٣	المبحث الأوَّل : السَّماع .	٢١ – ٣٥
٣٤	أوَّلًا : القرآن الكريم وقراءته .	٢٢ – ٢٧
٣٥	أ. القرآن الكريم .	٢٢ – ٢٤
٣٦	ب.القراءات القرآنية .	٢٥ – ٢٧
٣٧	ثانيًا : كلام العرب .	٢٨ – ٣٥
٣٨	أ. الشِّعر .	٢٨ – ٣٢
٣٩	ب.أمثال العرب وأقوالهم .	٣٢ – ٣٥
٤٠	المبحث الثاني : القياس .	٣٦ – ٤٢
٤١	المبحث الثالث : التعليل .	٤٣ – ٤٨
٤٢	المبحث الرابع : أصول أخرى .	٤٩ – ٥١
٤٣	أوَّلًا : الإجماع .	٤٩ – ٥٠
٤٤	ثانيًا : استصحاب الحال.	٥٠ – ٥١
٤٥	الفصل الثالث : المصطلحات الصرفية والنحوية في الكتاب .	٥٢ – ٧٣
٤٦	توطئـــــة :	٥٢
٤٧	المبحث الأوَّل : المصطلحات الصرفية .	٥٣ – ٦١

المحتويات

٤٨	أوَّلًا : المصطلحات الخاصة بالحروف .	٥٣ – ٥٦
٤٩	ثانيًا : المصطلحات الخاصة بالأسماء .	٥٦ – ٥٩
٥٠	ثالثًا : المصطلحات الخاصة بالأفعال .	٥٩ –٦١
٥١	المبحث الثاني : المصطلحات النحوية .	٦٢ – ٧٣
٥٢	توطئـــة :	٦٢
٥٣	أوَّلًا : المصطلحات البصرية .	٦٢ – ٦٨
٥٤	ثانيًا : المصطلحات الكوفية .	٦٩ – ٧٢
٥٥	ثالثًا : المصطلحات المشتركة .	٧٢ – ٧٣
٥٦	الفصل الرابع : المباحث الصرفية في الكتاب .	٧٤ – ١٠٦
٥٧	المبحث الأوَّل : التَّصغير .	٧٤ – ٨٠
٥٨	المبحث الثاني : النَّسب .	٨١ – ٨٧
٥٩	المبحث الثالث : التذكير والتأنيث .	٨٨ – ٩٣
٦٠	المبحث الرابع : الميزان الصرفي .	٩٤ – ٩٨
٦١	المبحث الخامس : موقف العَبَرْتِي من بعض مسائل الخلاف الصرفي	٩٩ – ١٠٦
٦٢	الفصل الخامس : المباحث النحوية في الكتاب .	١٠٧ – ١٦٢
٦٣	المبحث الأوَّل : المقدِّمات النحوية .	١٠٧ – ١١٢
٦٤	أوَّلًا : الكلام وما يتألف منه .	١٠٧ – ١٠٨
٦٥	ثانيًا : التثنية والجمع .	١٠٩– ١١٠
٦٦	ثالثًا : المعرفة والنكرة .	١١١
٦٧	رابعًا : الموصولات .	١١٢
٦٨	المبحث الثاني : التراكيب النحوية .	١١٣ – ١٣٥
٦٩	– المركَّب الاسمي ونواسخه .	١١٣ – ١٢٧
٧٠	أوَّلًا : المبتدأ والخبر .	١١٣ – ١١٧
٧١	ثانيًا : نواسخ الابتداء .	١١٨ – ١٢٧
٧٢	– المركَّب الفعلي .	١٢٧ – ١٣٥

المحتويات

٧٣	أوَّلًا : الفعل المضارع .	١٢٧ – ١٣٢
٧٤	ثانيًا : الفاعل .	١٣٢ – ١٣٣
٧٥	ثالثًا : نائب الفاعل .	١٣٤ – ١٣٥
٧٦	المبحث الثالث : المنصوبات .	١٣٦ – ١٤٣
٧٧	أوَّلًا : المفعول به .	١٣٦ – ١٣٧
٧٨	ثانيًا : المفعول فيه .	١٣٧ – ١٣٨
٧٩	ثالثًا : المفعول معه .	١٣٨ – ١٣٩
٨٠	رابعًا : التمييز.	١٣٩ – ١٤١
٨١	خامسًا : الحال .	١٤١ – ١٤٣
٨٢	المبحث الرابع : التوابع .	١٤٤ – ١٥١
٨٣	أوَّلًا : البدل .	١٤٤ – ١٤٥
٨٤	ثانيًا : التوكيد .	١٤٥ – ١٤٨
٨٥	ثالثًا : العطف .	١٤٨ – ١٥٠
٨٦	رابعًا : الصفـة .	١٥٠ – ١٥١
٨٧	المبحث الخامس : الأساليب .	١٥٢ – ١٦٢
٨٨	أوَّلًا : الاستثناء .	١٥٢ – ١٥٣
٨٩	ثانيًا : الاستفهام .	١٥٤ – ١٥٦
٩٠	ثالثًا : التعجب .	١٥٦ – ١٥٨
٩١	رابعًا : النداء .	١٥٨ – ١٦٢
٩٢	الخاتمـــة .	١٦٣ – ١٦٥
٩٣	المصادر والمراجع .	١٦٦ – ١٨٠
٩٤	الملخص باللغة الإنجليزية .	A – B

الفصل الثّاني

أصول النحو و أدلّة الصناعة

المبحث الأوّل : السّماع .

المبحث الثّاني : القياس .

المبحث الثّالث : التّعليل .

المبحث الرّابع : أصولٌ أخرى .

الفصل الثَّالث

المصطلحات الصرفيَّة والنحويَّة في الكتاب .

المبحث الأوَّل : المصطلحات الصرفيَّة .

المبحث الثَّاني : المصطلحات النحويَّة .

الفصل الرَّابع

المباحث الصرفيَّة في الكتاب

المبحث الأوَّل : التَّصغير .

المبحث الثَّاني : النَّسب .

المبحث الثَّالث : التَّذكير والتَّأنيث .

المبحث الرَّابع : الميزان الصرفيُّ .

المبحث الخامس : موقف العبرتي من بعض مسائل الخلاف الصرفيِّ .

الفصل الخامس

المباحث النحويَّة في الكتاب

المبحث الأوَّل : المقدِّمات النحويَّة .

المبحث الثَّاني : التَّراكيب النحويَّة .

المبحث الثَّالث : المنصوبات .

المبحث الرَّابع : التَّوابع .

المبحث الخامس : الأساليب .

الفصل الأوَّل

منهج العبرتي في كتابه .

المبحث الأوَّل : منهج العرض والتأليف .

المبحث الثَّاني :مواردهِ اللغويَّة والنحويَّة ومنهجه في الإفادة منها .

التَّمهيـد

سيرة العبرتي وكتابه .

أوَّلاً : سيرتُهُ العِلْميَّة .

ثانياً : وصفٌ عامٌ للكتاب .

المصـادر والمراجـع

المقدِّمة

الخـاتِمـة

المحتـــويَات

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ﴾

مريم: ١٢

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على نبيِّه الأمين ، مُحَمَّدٍ وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وعلى أصحابه الغُرِّ الميامين ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين . وبعد :

بعد أنِ اقترح عليَّ أستاذي المساعد الدكتور مازن عبد الرسول سلمان هذا العنوان : (البحث الصرفي والنحوي في كتاب شرح اللمع في العربية للأسعد بن نصر العَبَرْتِي (ت ٥٨٩ هـ)) ليكون موضوعَ بحثي ، شرعت بالبحث عن كتاب الدراسة وصاحبه .

فوجدتُ أنَّه لم ينل حظَّه من الدراسة والعناية كغيره من شُرَّاح اللمع ، إذ لم يُدرس إلَّا دراسة واحدة ، وهي في الأصل تحقيق لكتابه (شرح اللمع) * ، مع دراسة موجزة لم تُبرز جُهد العَبَرْتِي في كتابه .

وبعد قراءتي الكتاب وجدتُ أنَّ المادة الصرفيَّة والنحويَّة يمكن أنْ تنهض على إثرها دراسةٌ تبرزها للعرض والمناقشة والتحليل ، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة فهي :

١- تبحث المادة الصرفيَّة والنحويَّة في مؤلَّفٍ نحويٍّ قديم لم ينل حظَّه من العناية والدراسة.
٢- إنَّه أحد شروح اللمع لابن جنِّي (ت ٣٩٢ هـ) هذه المجموعة التأليفية التي نالت حظَّها من الشهرة والعناية من لدن الباحثين .

وتأتي رسالتي هذه لتتمِّم البحث في الجهد الصرفيِّ والنحويِّ الذي بذله العَبَرْتِي في مؤلَّفه من خلال دراسة كتابه هذا .

واقتضت منهجية البحث تقسيمه على خمسة فصول سبقتها مقدِّمة وتمهيد ، وتلتها خاتمة .

* الدراسة هي : شرح اللمع في العربية للأسعد بن نصر العَبَرْتِي (ت ٥٨٩ هـ) دراسة وتحقيق ، للباحث صالح بن محمد الصعب ، ونوقشت هذه الرسالة في : جامعة القاهرة / كلية دار العلوم ، عام (١٤٣١هـ-٢٠١٠م) .

تناولت في التمهيد سيرة العَبَرْتِي ووصفًا عامًّا للكتاب ، فأوجزت القول في سيرته من حيث: اسمه ولقبه وكنيته ، ومولده ووفاته ، وشيوخه ، وتلامذته ، ومؤلفاته ، ثم أردفت القول بالحديث عن (كتاب شرح اللمع) للعَبَرْتِي ووصفته وصفًا عامًّا .

أمَّا (الفصل الأوَّل) فتناولت فيه (منهج العَبَرْتِي في كتابه) وتألف من مبحثين ، خصصت الأوَّل منهما : لمنهج العرض والتأليف ، والآخر : موارده اللغوية والنحوية ومنهجه في الإفادة منها .

أمَّا (الفصل الثاني) فتحدثت فيه عن (أصول النحو وأدلَّة الصناعة في الكتاب) ، وتألف من أربعة مباحث (الأوَّل) : السَّماع . متمثلًا بشواهد القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية ، والشِّعر والنَّثر ، و(الثاني) : القياس ، و (الثالث) : التعليل ، و (الرابع) : أصول أخرى : متضمِّنًا على " الاجماع واستصحاب الحال " .

أمَّا (الفصل الثالث) : فخصصته لدراسة المصطلحات الصرفيَّة والنحويَّة في الكتاب ، بغية الكشف عن طبيعة الاستعمال الاصطلاحي فيها ودلالات هذا الاستعمال ، وقُسِّم على مبحثٍ للمصطلحات الصرفيَّة ، وآخر للمصطلحات النحويَّة .

أمَّا (الفصل الرابع) : فتناولت فيه (المباحث الصرفيَّة في شرح اللمع) للعَبَرْتِي ، وكان في خمسة مباحث ، المبحث الأوَّل : (التَّصغير) ، والثاني : (النَّسب) ، والثالث : (التذكير والتأنيث) ، والرابع : (الميزان الصرفيُّ) ، والخامس : (موقف العَبَرْتِي من بعض مسائل الخلاف الصرفيِّ).

أمَّا الفصل الخامس: فكان لـ(المباحث النحوية في الكتاب) وقد بحثت فيه عمَّا جاء في الكتاب من مادة نحويَّة ، وما أسهمت به في مجال الدراسات النحويَّة ، وقُسِّم الفصل على خمسة مباحث : الأوَّل : المقدِّمات النحويَّة ، والثاني : التراكيب النحويَّة ، والثالث :المنصوبات ، والرابع : التوابع ، والخامس : الأساليب .

وختمتُ البحث بخاتمة ضمَّنتها أهمَّ ما تيسَّر للدراسة التوصل إليه من نتائج وما كشفت عنه من جهد صرفيٍّ ونحويٍّ بُذِل في الكتاب ، أدعو الله تعالى أنْ ينتفع بها أهل العربية أجمعون .

وقد عوَّلت في رسالتي على كتب نحويَّة ولغويَّة قديمة ومعاصرة مبثوثة في أثنائها ومثبتة في فهرست مصادرها .

وفي الختام أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها ، الذينَ تفضلوا عليَّ بقبولهم مناقشة رسالتي وتحملهم عناء قراءتها ، فجزاهم الله خيرَ ما يجزي عباده المخلصين .

أمَّا مشرفي الأستاذ المساعد الدكتور" مازن عبد الرسول سلمان الزيديّ " فله مني شكر وامتنان كبيران على جميل رعايته وحسن مشورته ، على ما قدَّمه من جهد في قراءة فصول هذه الرسالة وشرَّفها بآرائه السديدة وملاحظاته القويمة .

وأخيرًا... أحمدُ الله تعالى حمدَ معترفٍ بالفضل شاكرًا لجزيل النِّعم ، على ما أولانيه من عناية ، وما أمدَّني به من صبرٍ وهدايةٍ ، بلطفهِ ومَنِّهِ وكرمهِ .

وبعد... فهذا هو جهدي ، وقد أخلصت البحث فيه ، ووهبت له من صبري وإخلاصي ، لإخراجه بهذه الصورة التي لا أدَّعي فيها الكمال ، فالكمال لله وحده ، ولكنَّني اذان مصغية لمن يقوِّم فيه مِعوَجًّا ، أو يسدُّ فيه نقصًا ، وجزاه الله عن أهل العربية وعنِّي أفضل الجزاء .

وختامًا أسأل الله تعالى أنْ يوفقَنَا لخدمة لغة القرآن الكريم ، ويغفر لنا ذنوبَنَا ، وزلَّاتِ أقلامِنا ، فمنَّا التوبةُ ومنه القبولُ والمغفرةُ ،... والحمدُ للهِ ربِّ العالمين .

الباحث

المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
١	المقدِّمـــة :	أ – ت
٢	التمهيـــد : سيرة العَبَرْتِي وكتابه	١ – ٥
٣	أوَّلًا : سيرتـــه .	١ – ٤
٤	– اسمه ولقبه وكنيته	١
٥	– مولده ووفاته	٢
٦	– شيوخه .	٢
٧	– تلاميذه .	٣
٨	– شعره مؤلفاته .	٣ – ٤
٩	ثانيًا : وصف عام للكتاب .	٤ – ٥
١٠	– كتاب شرح اللمع للعَبَرْتِي وأهمية العلمية .	٤ – ٥
١١	الفصل الأوَّل : منهج العَبَرْتِي في كتابه	٦ – ٢٠
١٢	المبحث الأوَّل : منهج العرض والتأليف	٦ – ١٤
١٣	أوَّلًا : ترتيب الموضوعات .	٦ – ٧
١٤	ثانيًا : اسلوب الحوار والمناقشة .	٧
١٥	ثالثًا : الاختصار .	٨
١٦	رابعًا : تأجيل القول في بعض المسائل اللغوية والنحوية .	٨ – ٩
١٧	خامسًا : موقفه من المذاهب النحوية .	٩ – ١٠
١٨	سادسًا : الإفادة من العلوم الأُخرى .	١٠
١٩	سابعًا : العناية باللهجات ولغات القبائل .	١٠ – ١٢
٢٠	ثامنًا : العناية بمعاني الألفاظ وأصولها اللغوية .	١٢ – ١٤
٢١	تاسعًا : التأثر بالمنطق .	١٤
٢٢	المبحث الثاني : موارده اللغوية والنحوية ومنهجه في الإفادة منها .	١٥ – ٢٠

المحتويات

٢٣	أوَّلًا : الأخذ عن الشيوخ .	١٥
٢٤	ثانيًا : النقل عن الكتب .	١٥ – ١٦
٢٥	ثالثًا : الأعلام .	١٦ – ١٧
٢٦	رابعًا : طرائق ذكر الأعلام .	١٧ – ١٨
٢٧	خامسًا : طرائق العَبَرْتِي في النقل عن مصادره .	١٨ – ٢٠
٢٨	١. النقل المباشر .	١٩
٢٩	٢. النقل غير المباشر .	١٩
٣٠	٣. النقل الحرفي .	٢٠
٣١	٤. النقل بالمعنى .	٢٠
٣٢	الفصل الثاني : أصول النحو وأدلَّة الصناعة .	٢١ – ٥١
٣٣	المبحث الأوَّل : السَّماع .	٢١ – ٣٥
٣٤	أوَّلًا : القرآن الكريم وقراءته .	٢٢ – ٢٧
٣٥	أ. القرآن الكريم .	٢٢ – ٢٤
٣٦	ب.القراءات القرآنية .	٢٥ – ٢٧
٣٧	ثانيًا : كلام العرب .	٢٨ – ٣٥
٣٨	أ. الشِّعر .	٢٨ – ٣٢
٣٩	ب.أمثال العرب وأقوالهم .	٣٢ – ٣٥
٤٠	المبحث الثاني : القياس .	٣٦ – ٤٢
٤١	المبحث الثالث : التعليل .	٤٣ – ٤٨
٤٢	المبحث الرابع : أصول أخرى .	٤٩ – ٥١
٤٣	أوَّلًا : الإجماع .	٤٩ – ٥٠
٤٤	ثانيًا : استصحاب الحال.	٥٠ – ٥١
٤٥	الفصل الثالث : المصطلحات الصرفية والنحوية في الكتاب .	٥٢ – ٧٣
٤٦	توطئـــــة :	٥٢
٤٧	المبحث الأوَّل : المصطلحات الصرفية .	٥٣ – ٦١

المحتويات

٤٨	أوَّلًا : المصطلحات الخاصة بالحروف .	٥٣ – ٥٦
٤٩	ثانيًا : المصطلحات الخاصة بالأسماء .	٥٦ – ٥٩
٥٠	ثالثًا : المصطلحات الخاصة بالأفعال .	٥٩ –٦١
٥١	المبحث الثاني : المصطلحات النحوية .	٦٢ – ٧٣
٥٢	توطئـــة :	٦٢
٥٣	أوَّلًا : المصطلحات البصرية .	٦٢ – ٦٨
٥٤	ثانيًا : المصطلحات الكوفية .	٦٩ – ٧٢
٥٥	ثالثًا : المصطلحات المشتركة .	٧٢ – ٧٣
٥٦	الفصل الرابع : المباحث الصرفية في الكتاب .	٧٤ – ١٠٦
٥٧	المبحث الأوَّل : التَّصغير .	٧٤ – ٨٠
٥٨	المبحث الثاني : النَّسب .	٨١ – ٨٧
٥٩	المبحث الثالث : التذكير والتأنيث .	٨٨ – ٩٣
٦٠	المبحث الرابع : الميزان الصرفي .	٩٤ – ٩٨
٦١	المبحث الخامس : موقف العَبَرْتِي من بعض مسائل الخلاف الصرفي	٩٩ – ١٠٦
٦٢	الفصل الخامس : المباحث النحوية في الكتاب .	١٠٧ – ١٦٢
٦٣	المبحث الأوَّل : المقدِّمات النحوية .	١٠٧ – ١١٢
٦٤	أوَّلًا : الكلام وما يتألف منه .	١٠٧ – ١٠٨
٦٥	ثانيًا : التثنية والجمع .	١٠٩– ١١٠
٦٦	ثالثًا : المعرفة والنكرة .	١١١
٦٧	رابعًا : الموصولات .	١١٢
٦٨	المبحث الثاني : التراكيب النحوية .	١١٣ – ١٣٥
٦٩	– المركَّب الاسمي ونواسخه .	١١٣ – ١٢٧
٧٠	أوَّلًا : المبتدأ والخبر .	١١٣ – ١١٧
٧١	ثانيًا : نواسخ الابتداء .	١١٨ – ١٢٧
٧٢	– المركَّب الفعلي .	١٢٧ – ١٣٥

المحتويات

٧٣	أوَّلًا : الفعل المضارع .	١٢٧ – ١٣٢
٧٤	ثانيًا : الفاعل .	١٣٢ – ١٣٣
٧٥	ثالثًا : نائب الفاعل .	١٣٤ – ١٣٥
٧٦	المبحث الثالث : المنصوبات .	١٣٦ – ١٤٣
٧٧	أوَّلًا : المفعول به .	١٣٦ – ١٣٧
٧٨	ثانيًا : المفعول فيه .	١٣٧ – ١٣٨
٧٩	ثالثًا : المفعول معه .	١٣٨ – ١٣٩
٨٠	رابعًا : التمييز.	١٣٩ – ١٤١
٨١	خامسًا : الحال .	١٤١ – ١٤٣
٨٢	المبحث الرابع : التوابع .	١٤٤ – ١٥١
٨٣	أوَّلًا : البدل .	١٤٤ – ١٤٥
٨٤	ثانيًا : التوكيد .	١٤٥ – ١٤٨
٨٥	ثالثًا : العطف .	١٤٨ – ١٥٠
٨٦	رابعًا : الصفـة .	١٥٠ – ١٥١
٨٧	المبحث الخامس : الأساليب .	١٥٢ – ١٦٢
٨٨	أوَّلًا : الاستثناء .	١٥٢ – ١٥٣
٨٩	ثانيًا : الاستفهام .	١٥٤ – ١٥٦
٩٠	ثالثًا : التعجب .	١٥٦ – ١٥٨
٩١	رابعًا : النداء .	١٥٨ – ١٦٢
٩٢	الخاتمـــة .	١٦٣ – ١٦٥
٩٣	المصادر والمراجع .	١٦٦ – ١٨٠
٩٤	الملخص باللغة الإنجليزية .	A – B

الفصل الثّاني

أصول النحو و أدلّة الصناعة

المبحث الأوّل : السّماع .

المبحث الثّاني : القياس .

المبحث الثّالث : التّعليل .

المبحث الرّابع : أصولٌ أخرى .

الفصل الثَّالث

المصطلحات الصرفيَّة والنحويَّة في الكتاب .

المبحث الأوَّل : المصطلحات الصرفيَّة .

المبحث الثَّاني : المصطلحات النحويَّة .

الفصل الرَّابع

المباحث الصرفيَّة في الكتاب

المبحث الأوَّل : التَّصغير .

المبحث الثَّاني : النَّسب .

المبحث الثَّالث : التَّذكير والتَّأنيث .

المبحث الرَّابع : الميزان الصرفيُّ .

المبحث الخامس : موقف العبرتي من بعض مسائل الخلاف الصرفيِّ .

الفصل الخامس

المباحث النحويَّة في الكتاب

المبحث الأوَّل : المقدِّمات النحويَّة .

المبحث الثَّاني : التَّراكيب النحويَّة .

المبحث الثَّالث : المنصوبات .

المبحث الرَّابع : التَّوابع .

المبحث الخامس : الأساليب .

الفصل الأوَّل

منهج العبرتي في كتابه .

المبحث الأوَّل : منهج العرض والتأليف .

المبحث الثَّاني :مواردهِ اللغويَّة والنحويَّة ومنهجه في الإفادة منها .

التَّمهيـد

سيرة العبرتي وكتابه .

أوَّلاً : سيرتُهُ العِلْميَّة .

ثانياً : وصفٌ عامٌ للكتاب .

المصـادر والمراجـع

المقدِّمة

الخـاتِمـة

المحتـــويَات

أولًا : سيرة العَبَرْتِي[١]

- **اسمُهُ ولقبُهُ وكنيتُهُ :**

الأسعد بن نصر بن الأسعد بن نصر بن أبي الفضل العَبَرْتِي النحوي ، ويكنَّى أبا منصور[٢] . ذكر ياقوت (ت ٦٢٦ هـ) أنَّه من أهل باب الأزج وهي محلة كبيرة في شرق بغداد . والعَبَرْتِي نسبة إلى (عبَرْتَا) وهي قرية كبيرة من أعمال بغداد من نواحي النهروان بين بغداد وَواسط وفي هذه القرية سوق عامر ، وقد نُسب إليها من الرواة والأدباء خَلْق كثير منهم الأسعد بن نصر بن الأسعد العَبَرْتِي النحوي ، وقال : ((عَبَرْتَا بفتح أوله وثانيه ، وسكون الراء ، وتاء مثناة من فوق ، وهو اسم أعجمي فيما أحسب ويجوز أن يكون من باب أطرقا وأن يكون رجل قال للآخر : عبرتَ وأشبع فتحة التاء فنشأت منها الألف ثم سمّي به والله أعلم))[٣] .

وقال شمس الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ) : ((العَبَرْتِي نسبة الى عَبَرْتَا ، قلت : هي بفتح العين المهملة والموحدة تليها راء ساكنة ثم مثناة فوق مفتوحة ثم ألف مقصورة . قرية من النهروان . ثم ذكر مجموعة من العلماء منهم الأديب أسعد بن نصر بن أسعد أبو منصور ابن العَبَرْتِي وذكر أنَّه من أهل باب الأزج))[٤] .

---

(١) أودُّ الإشارة إلى أنَّ محقق كتاب شرح اللمع للعَبَرْتِي (صالح بن محمد الصعب) قد عرض لسيرة العَبَرْتِي وحياته ؛ ولذلك سأوجز الحديث عن ذلك تجنُّبًا للإطالة والتكرار. ينظر شرح اللمع في العربية (مقدمة المحقق) :٢٣- ٢٩.

(٢) ينظر : الوافي بالوفيات (لصلاح الدين الصفدي) :٩/١١-١٢.

(٣) ينظر : معجم البلدان(لياقوت الحموي) : ٤/٧٧- ٧٨، والإكمال في رفع الإرتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (لابن ماكولا): ٥/ ٧٠ ، والأعلام (لخير الدين الزركلي) :٤/٣٢٤، وتوضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم (لشمس الدين الدمشقي) : ٦ / ٣٨٥ .

(٤) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم : ٦ / ٣٨٥ .

- مولده ووفاته :

لم يذكر أحدٌ ممَّن ترجم للعَبَرْتِي تأريخ ولادته أو مكانها ولم يتحدثوا عن نشأته، أمَّا وفاته فقد اختلفوا فيها ، فكانت عند ياقوت في حدود سنة (٥٧٠ هـ)[١] ، وعند القفطي (ت٦٢٤هـ) في (الإنباه)[٢] ، والصفدي (ت٧٦٤هـ) في (الوافي)[٣] ، والسيوطي (ت٩١١هـ) في (البغية)[٤] ، كانت سنة (٥٨٩ هـ) .

وقد رجَّح محقق الكتاب الرأي الأخير محتجًّا بأنَّ ياقوتًا انفرد بقوله ولم يذكر هذا القول غيره ، في حين القول الثاني قد وافق كل من وقف على قوله[٥] ، ويبدو أنَّ هذا الرأي هو الراجح . والله أعلم .

- شيوخه :

أخذ العَبَرْتِي العلم عن كبار أهل العلم في عصره وهم :

١. الشيخ أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشَّاب (ت ٥٦٧ هـ)[٦].
٢. الشيخ أبو الحسن علي بن العصَّار ، وتصدَّر للإقراء وجلس في حلقة ابن العصَّار في جامع القصر بعد وفاته (ت ٥٧٦ هـ)[٧].
٣. الشيخ عبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) صاحب كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ، وصارت له به معرفة حسنة ، وتصدَّر له وقرأ عليه[٨].

---

(١) ينظر : معجم البلدان : ٧٨/٤.
(٢) ينظر : إنباه الرواة (لجمال الدين القفطي): ١ / ٢٧٠ .
(٣) ينظر : الوافي بالوفيات : ٩ /١٢ .
(٤) ينظر : بغية الوعاة (للسيوطي) : ١ / ٤٤١ .
(٥) ينظر : شرح اللمع في العربية (مقدمة المحقق) : ٢٤ .
(٦) ينظر : إنباه الرواة : ١ / ٢٧٠ ، وتوضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم : ٦ / ٣٨٥ .
(٧) ينظر : الوافي بالوفيات : ٢٧ / ١٥٤ .
(٨) ينظر : إنباه الرواة : ١ / ٢٧٠ .

- **تلاميذه :**

ذكر كلٌّ من : الصفدي ، وابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) ، وشمس الدين الدمشقي ، عالمًا واحدًا تتلمذ على يد العَبَرْتِي ، وهو هبة الله بن الحسن بن أحمد بن أبي المعالي أبو المقام الخياط المقرئ المعروف بـ(الأشقر) (ت ٦٣٤هـ) ، وقال الصفدي عنه : ((ويفهم – هبة الله – طرفًا حسنًا من النحو ، قرأ بالروايات على محمد بن خالد الرزَّاز الطبري وعلى عبدالله بن عبدالله الجوهري وعرفة بن علي البقلي ، والنحو على الأسعد بن العَبَرْتِي))[١].

- **شعره :**

كلٌّ من ترجم للعَبَرْتِي وصفه بالأديب والشاعر ، قال عنه الصفدي : ((كانت له معرفة تامة بالأدب))[٢] . وقال عنه القفطي : ((وله شعر لا بأس به ، فمنه :

قل لِمَـــنْ يشكو زمَانًا حَادَ عمَّا يَرْتَجيـــه
لا تَضِيقَـــنَّ إذا جـــا ءَ بِـمَـا لا تَشْتَهيه
ومتـــــى نابكَ دَهْـــرٌ حالتِ الأحوالُ فيـــه
فـــوِّضِ الأمـرَ إلى اللـ ـهِ تجـــد ما تَبْتَغِيـه
وإذا عَلَّقْـــتَ آمـــا لك فيـــه ببَنِيـــه
حِرتَ في قصدِكَ حتى قيـــلَ مـــاذا بِنَبيـــه))[٣].

وله أيضًا ثلاث مقطوعات من الشعر أوردهن الصفدي وبعد أن ساق هذه المقطوعات ، قال:((قلت : شعر جيد))[٤].

---

(١) الوافي بالوفيات : ٢٧ / ١٥٤ ، وينظر : الذيل على طبقات الحنابلة (لابن رجب الحنبلي) : ٤٥٣/٣ ، وتوضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم (لابن ماكولا) : ٢١١/٦ ، وشرح اللمع في العربية (مقدمة المحقق) : ٢٦ .

(٢) الوافي بالوفيات : ٢٧ / ١٥٤ .

(٣) إنباه الرواة : ١ / ٢٧٠ .

(٤) الوافي بالوفيات : ٩ / ١٢ .

- مؤلفاته :

أشارت كتب التراجم[١] التي ذكرت العَبَرْتِي إلى أنَّه نحوي ، وأديب ، وشاعر ، لكنَّها لم تذكر له مؤلَّفًا في العربية ، بيد أنَّ محقق الكتاب ذكر أنَّ لـه كتـابَ (شرح اللمع في العربية) معتمدًا نسخة مخطوطة للكتاب كُتبتْ بخطّ المؤلّف نفسه [٢].

ثانيًا: وصفٌ عامٌّ للكتاب :

- كتاب شرح اللمع للعَبَرْتِي وأهميته العلمية :

الكتاب هو شرح من (شروح اللمع) [٣] لابن جنِّي ، وهو كتابٌ حظي بعناية العلماء حتى وصلت شروحه إلى أكثر من اثنين وعشرين شرحًا ، ويُعَدُّ شرح العَبَرْتِي من الشروح التي لم تنل العناية من لدن العلماء قديمًا ، بَلْهَ الباحثين المعاصرين كما أشرنا إلى ذلك آنفًا ، والكتاب متوسط الحجم وعدد صفحاته مِائتان واثنتان وثلاثون صفحةً وعدد أسطر كل صفحة خمسة عشر سطرًا تقريبًا ، ومشكول من أوَّله إلى آخره شكلًا سليمًا ، وهو خالٍ من المقدِّمة التي قد كان من المؤمَّلِ أنْ يفصح فيها المؤلِّف عن منهجه وعلى الرغم من ذلك ، فإنَّه جاء بنصٍّ دقيقٍ متقنٍ واضح ، ويغلب على محتواه الجانب النحوي مع إشارته إلى علوم اللغة الأخرى ، فضلًا عن تركيز المؤلِّف على التعليل في عرضه للمسائل النحوية ، وقد حوى موضوعاتٍ في الصوت والصرف على نحوٍ غير مستفيضٍ ، قد انماز أيضًا بالاختصار، بيدَ أنَّه اختصار غير مخلٍّ بالكتاب ، ويبدو الكتاب في ظاهره تعليميًّا على ما يحويه من سلاسة في التعبير ووضوح في الأسلوب ، وعلى الرغم من توسط حجم الكتاب وميله إلى الإيجاز ، إلَّا أنَّ (المؤلف) قد استوعب كلَّ أبواب الكتاب بالشرح المبين ، أمَّا أهميته العلمية فتكمن في

---

(١) ينظر : إنباه الرواة : ١ / ٢٧٠ ، والوافي بالوفيات : ٩ / ١٢ ، وبغية الوعاة : ١ / ٤٤١ .

(٢) ينظر : شرح اللمع في العربية (مقدمة المحقق) : ٢٩ .

(٣) أودُّ الإشارة إلى أنَّي لن أتحدث عن (شروح اللمع) الأخرى ؛ لأنَّ ثمة رسائل جامعية عديدة قد فصَّلت الحديث فيها عن تلك الشروح ، ومنها : شروح اللمع في العربية لابن جنِّي دراسة موازنة (أطروحة دكتوراه) وتوجيه اللمع لابن الخبَّاز : (رسالة ماجستير) ، جهود الشريف الزيديِّ النحويَّة (رسالة ماجستير) ، والمباحث اللغويَّة والنحويَّة في شرح اللمع للواسطيِّ الضرير (رسالة ماجستير) .

كونه خلاصة موجزة لآراء العلماء في الموضوعات اللغويَّة والنحويَّة التي تناولها المؤلِّف في هذا الكتاب ، فقد أشار إلى أحكام وأبنية نحويَّة وصرفيَّة وغيرها من علوم العربية ، فضلًا عن وقوفه على علل كثيرة ، إضافة إلى الترجيحات التي لا يكاد يخلو باب من أبواب الكتاب إلَّا ساق فيها المؤلف عدة أقوال لأئمة النحو إذ كان لا يعزوها إليهم في الغالب ، ثم يختار منها قولًا صحيحًا ويردُّ الأخرى ويتركها من دون ترجيح ، وأحيانًا يبدي رأيَه في المسألة ، وهو من غير شكٍّ جهد يستحق الوقوف عنده وتأمُّله ، إذ لايتأتَّى إلَّا لذوي التمكن والخبرة والدِّراية بدقائقه وتفصيلاته .

المبحث الأوَّل

منهج العرض والتأليف

اختلف النحويون في طرق تناولهم للموضوعات في مؤلفاتهم النحوية ، فلكل واحد منهج خاص يتَّسم به ويميزه من غيره ، وإن كان هناك بعض السمات التي قد يلتقي فيها النحويون ، إلَّا أنَّ الآراء والترجيحات تختلف من نحوي لآخر ، فضلًا عن جمال الأسلوب وصياغة العبارة .

ومن هذا المنطلق سأوضح منهج (العَبَرْتِي) في شرحه وعلى النحو الآتي :

أوَّلًا : ترتيب الموضوعات :

إنَّ نظرةً ما في كتب النحو المؤلفة من زمن سيبويه (ت ١٨٠ هـ) حتى القرن الذي مات فيه (العَبَرْتِي) ترسم لنا صورة واضحة عن سير التأليف النحوي وتطوره ، وإنَّ الناظر في كتاب سيبويه ـ أقدم كتاب نحوي وصل إلينا ـ يلمس بوضوح أنَّه لم يكن مرتبًا على أساس منطقي واضح ، فبينما تراه يعرض في أول الكتاب باب علم ما الكلم من العربية ثم باب الفاعل الذي لم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول ... تراه ينتقل إلى باب ما ينتصب في الألف[١].

والأمر نفسه ، في المقتضب للمبرِّد (ت ٢٨٥ هـ) فنرى الخلط عينه أو شبيهًا به إلى حدٍ كبير ، ومن (المقتضب) حتى إذا وصلنا إلى أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) وجدنا أنَّ فكرة التنظيم والتنسيق تبرز بصورة واضحة في كتابه (الإيضاح) ، فإذا تركنا أبا علي الفارسي إلى تلميذه ابن جنِّي وجدناه أكثر تنظيمًا وتنسيقًا في كتابه (اللمع) ، ولاشك في أنَّه أفاد من تنظيم أستاذه الفارسي[٢].

---

(١) ينظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري (د. فاضل صالح السامرائي) : ٣٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٥ – ٣٨ .

أمَّا (العَبَرْتِي) فقد التزم في ترتيب أبواب كتابه (شرح اللمع) النَّسق الذي سار عليه (ابن جنِّي) في (اللمع)[١] إلَّا أنَّه قدَّم (باب حبذا) على (باب نعم و بئس)[٢]، وما عدا ذلك لم يغير شيئًا .

ويبدو لي أنَّ هذا التقديم الذي أجراه (العَبَرْتِي) لايخلُّ بشرحه ؛ وذلك لفصله أبواب النحو عن أبواب الصرف ، متَّبعًا بذلك منهج (ابن جنِّي) في (اللمع) .

ثانيًا : أسلوب الحوار والمناقشة :

لقد عني علماؤنا الأوائل بهذا الأسلوب ، حتى صار سمةً بارزةً من سمات منهج التأليف النحوي واللغوي[٣].

ولازم العَبَرْتِي هذا الأسلوب عندما شرح (اللمع) في عدد من المواضع من خلال طرحه سؤالًا ثم إجابته عنه بلفظ (فإن قيل : .... قلت : ....) فيضع في ذهنه مجموعة من السؤالات التي يتوقع الاستفهام عنها ، ويجيب عنها ، فيسهِّل الأمر على القارئ لكتابه أو الدارس له ويوفر الوقت والجهد له من عناء البحث عن المعلومة ، ومثال ذلك قوله في باب (جمع التأنيث) والحديث عن الألف في (حُبلى) إذ قال :((فإن قيل : فلم قلبتم الألف في حُبلى ياءً إذا جمعتموها ولم تحذفوها، فتقولوا حُبلات؟ قيل : له إنّما لم تحذف حملًا على التثنية إذا قلت حُبليان))[٤].

ويبدو أنَّ الغاية من هذا الأسلوب ، هو لفت انتباه القارئ أو السامع للموضوع الذي يراد عرضه ، إذ لاشك في أنَّ صيغة السؤال تثير ذهن القارئ وتحفِّزه للقراءة بإنعام نظر .

---

(١) ينظر : اللمع في العربية (لابن جنِّي) (الفهارس) : ١٧٠ – ١٧١ .

(٢) ينظر : شرح اللمع في العربية (الفهارس) : ٢٤١ – ٢٤٤.

(٣) ينظر : على سبيل المثال : المقتضب (للمبرِّد) : ١٤٦/١ ، والخصائص (لابن جنِّي) : ١٧١/١ ،٢١١ ، والمنصف (لابن جنِّي) : ١١٠/١ ،١١٣ ،١١٩ –١٢٠ .

(٤) شرح اللمع في العربية : ١٠٥ –١٠٦ .

ثالثًا : الإختصار :

وقد بدا أسلوب الإختصار جليًّا في منهج (العَبَرْتِي) ، وما يؤكد أنَّ شرحه مبني على الإختصار ، إنَّه شرح متن اللمع شرحًا حرًّا ولم يورده إلَّا مرتين :

الأولى : في أول الكتاب ، قال : ((قال أبو الفتح عثمان بن جنِّي رحمه الله الكلام كله ثلاثة أضرب ... الباب))[١] ، **والأخـــرى** : قال : ((قال أبو الفتح : الكلام على ضربين : معرب ومبني . فالمعـــــرب الاسم المتمكن والفعل المضارع فالاسم المتمكن ما تغير آخره لتغير العامل في أوله))[٢] ، ومن أساليب الإختصار أيضًا ، ما استعمله في (باب المفعول له)[٣] ، إذ إنَّه أوجز في شرحه ولم يذكر تعريفًا له .

وعلى الرغم من أنَّ (العَبَرْتِي) لم يصرِّح بلفظ الإختصار (أي قوله : اختصرنا أو اقتصرت أو أوجزت) لكنَّه كان واضحًا في شرحه ، ومن الأمثلة أيضًا على ذلك قوله في باب (عسى) ، قال : ((وجميع الأفعال التي لاتتصرَّف خمسة : لَيسَ ونِعْمَ وبِئْسَ وفعل التعجب وعسى ، وقد ذكرنا علل ذلك في أماكنه))[٤].

ويبدو أنَّه أراد إبعاد الملل الذي قد يعتري القارئ من كثرة التكرار ، وإيصال ما هو مفيد والتركيز على الموضوع المطروح (والله أعلم) .

رابعًا : تأجيل القول في بعض المسائل اللغوية والنحوية :

يؤجل العَبَرْتِي بعض المسائل اللغوية والنحوية إلى أبوابها ، إذ كان حريصًا على أنْ يذكرها في مواضعها من الكتاب ؛ تجنبًا للاضطراب والتكرار والملل ، ومـــن الأمثلة التي توضـح ذلك قوله

---

(١) شرح اللمع في العربية : ٨٥ .

(٢) المصدر نفسه : ٨٧.

(٣) المصدر نفسه : ١٤٦ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٤٣.

في (باب الجر) وهو يتحدث عن حروف الجر ، إذ قال : ((ومنها "مُنذ" و "مُذ" إذا جَرَّتا فمعناها "من" تقول : ما رأيته منذ يومين ، ولهما باب يأتي إن شاء الله تعالى))[١].

خامسًا: موقفه من المذاهب النحوية :

شاع في الدرس النحوي أنَّ النحويين انقسموا على مذاهب فمنهم البصريُّ ومنهم الكوفيُّ ومنهم البغداديُّ وغير ذلك[٢] ، ويظهر لي أَنّ مذهب (العَبَرْتِي) هو مذهب البصريين لاسيما وأنَّه يشرح كتاب (اللمع في العربية) لابن جنِّي الذي يُعدُّ من أفذاذ وأكابر علماء البصرة ، وأغلب الآراء والشواهد في (شرح اللمع) للعَبَرْتِي هي مصدرها كتب تعود إلى البصريين وهو يأخذ من أقوالهم ويَرِدِ من مصادرهم .

ويغلب الظن على بصريته من خلال (شرحه) إذ إنَّ المسائل التي تناولها تسير على المذهب البصري وإنْ لم يصرح بذلك ، لكن بصريته بدت واضحة في باب (نِعم وبِئس) ، وذلك عند احتجاج الكوفيين على (نِعم وبِئس) بأنَّهما اسمان ، قال : ((وما احتجَّ الكوفيون به في أنَّهما اسمان من دخول حرف الجر، فلا دليل فيه ؛ لأنَّ حرف الجر دخل عليهما في اللفظ والمراد غيرهما كدخوله على قول الشاعر:

واللهِ ما لَيلِي بِنَامَ صاحِبُهُ[٣]

---

(١) شرح اللمع في العربية : ١٦٧ .

(٢) والكلام على المدارس النحوية يطول الحديث فيه فقد اختلف فيه الدارسون بين القبول والرفض ، وكثرة الدراسات التي بحثت تفصيلاته ممَّا أغنت عن الإعادة ههنا . ينظر : على سبيل المثال : المدارس النحوية (د. شوقي ضيف) : ١٩ – ٢٢ ، ٢٤٥ – ٢٤٩ ، والمدارس النحوية اسطورة وواقع (د. ابراهيم السامرائي) : ١٧ – ٢٧ ، ٣١ – ٥٨ ، والمدارس النحوية (د. خديجة الحديثي) : ٧ و ٢٥ – ٣٠ ، ١١٦ – ١٢٧ .

(٣) لم ينسب هذا الرجز لقائله وتتمته : واللهِ ما زيدٌ بنامَ صاحبه ولا مخالط الليان جانبه ، ينظر : خزانة الأدب (للبغدادي) : ٣٨٩/٩.

وأجمعنا نحن وهم على أنَّ نامَ فِعْلٌ))[١].

وممَّا يؤكد بصرية (العَبَرْتِي) مصادره واختياراته ، كاختياره أنَّ "الاسم" من سما يسمو ، وأنَّ الفعل مأخوذٌ من المصدر[٢] ، وهذا قول البصريين[٣] .

ومـــن الأدلة أيضًا على مذهبه البصري اعتماده على مصطلحاتهم والتي نالت القدر الأكبر في (شرحه اللمع) مع علمه بالمصطلحات الكوفية ، وسأتحدث عن مصطلحاته النحوية بالتفصيل في مبحثه (إن شاء الله) .

سادسًا : الإفادة من العلوم الأخرى :

لم يقتصرِ (العَبَرْتِي) في شرحه على المسائل اللغوية والنحوية حسب ، وإنَّما كان يتطرق في بعض الأحيان إلى بعض القضايا الفقهية .

من ذلك ما تناوله في باب (الجر) عند حديثه عن حرف الجر (إلى) ، قال : ((إلى : هي لانتهاء الغاية كقولك خرجت من بغدادَ إلى البصرةِ ، فابتداء سيرك من بغدادَ ، منتهيًا بالبصرة ، وقد تكون بلغتها ولم تدخلها ، فممَّا جاء في التنزيل ، وقد دخل الحدُّ في المحدود ، قوله عز وجل : ﴿ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ ﴾ [المائدة : ٦] ، فالمرافق داخلةٌ في الغسل ، وممَّا لم يدخل ، قولـه تعالى :﴿ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ ﴾ [البقرة : ١٨٧] ، فالليل غير داخل في الصيام))[٤].

سابعًا : العناية باللهجات ولغات القبائل :

لقد عني علماء العربية الأوائل في تدوين اللغة التي كان يتكلم بها العرب الخُلَّص وكانت غايتهم من ذلك المحافظة على لغة العرب من التأثر باللغات الأعجمية .

---

(١) شرح اللمع في العربية : ٢٤٠.

(٢) المصدر نفسه : ٨٥.

(٣) ينظر : الكتاب (لسيبويه) : ١٢/١ ، والأصول في النحو (لابن السرَّاج) : ٤٠/١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف (لأبي البركات الأنباري) : ١ /٦-٧ .

(٤) شرح اللمع في العربية : ١٦٣.

واعتمد (العَبَرْتِي) نهج سابقيه من العلماء وسار على خطاهم وعني بلغات العرب فاستشهد بها في مواضع مختلفة من (شرحه) ، إلَّا أنَّ الغالب على استشهاده إغفال نسبة عدد منها إلى أصحابها ، وكان طريق عرضه للغات أو إيراده إيَّاها على النحو الآتي :

١. صرَّح بذكر القبيلة ولغتها : ومثاله ما جاء في باب (العدد) والحديث عن (عَشَرة) إنْ كان مذكَّرًا فَتَحتَ الشين ، وفي المؤنث لغتان أجودهما إسكان الشين ، وهي لغة أهل الحجاز ، وبنو تميمٍ يكسرونها ، وهكذا تقول ثنتان واثنتان للمؤنث ، أيَّ اللغتين شئت[١].

٢. صرَّح بذكر اللغة من غير أنْ ينسبها إلى قبيلتها : من ذلك ما فعله في باب (نِعم وبِئس) قال : ((وفي كل واحد منها أربع لغات : نَعِمَ ونَعْمَ ونِعِمَ ونِعْمَ ، فنَعِمَ مثل عَلِمَ، وهو الأصل ، ونَعْمَ مسكَّنٌ منه ، ونِعِمَ أَتْبَعَ النون كسرة العين ، ونِعْمَ مُسكنٌ من هذا ، وهذا هو الأكثر في الاستعمال))[٢].

٣. يذكر لغتين أو أكثر في المثال الواحد مع بيان الأقيس منها :

مثال ذلك ما جاء به في باب (ما) والحديث عن قول الفرزدق[٣]:

فأصْبَحُوا قَدْ أعَادَ اللهُ نِعْمَتَهم إذْ هُم قُرَيْشٌ وإذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ.

فيحتمل (مِثلهم) أوجهًا : أحدها: أنْ يكون نصبًا على الظرف أو حالًا، كأنَّه قال : ما في الدنيا مثلهم ، فيكون العامل فيه الخبر المقدَّر ويجوز على تلك اللُّغَيَّةِ ، أو يكون لمَّا كان الشاعر تميميًّا سَمِع أنَّ أهل الحجاز ينصبون الخبر ، فظن أنَّهم يفعلون ذلك مقدَّمًا أيضًا، فَغَلِطٌ على لغة غيره ، وهذا الغلط غير معتدٍّ به على الشاعر ، وبنو تميم يرفعون مابعدها بالابتداء والخبر كهل ولولا ، وهي أقيس اللغتين ؛ لأنَّها تدخل على الاسم والفعل[٤].

---

(١) ينظر: شرح اللمع في العربية : ٢٦١-٢٦٢.

(٢) المصدر نفسه : ٢٤٠.

(٣) ينظر : ديوانه : ١٦٧ ، والبيت من شواهد سيبويه : ينظر : الكتاب :١/٦٠.

(٤) ينظر : شرح اللمع في العربية : ١٢٥-١٢٦.

٤. يذكر لغتين في اللفظة الواحدة دون الترجيح لأحدهما :

مثال ذلك في باب (مالاينصرِف) والحديث حول قول الشاعر[١]:

دُعِيَــتْ نَــزَالِ

قال : ((هذه لغة أهل الحجاز مبنية على الكسرة على كل حالٍ ....، فأمَّا بنو تميم فيقولون : هذا حَذَامُ ، ورأيتُ حَذَامَ ، ومررت بحَذَامَ ويجعلونه كاسمٍ لاينصرف))[٢].

٥. لم ينسبْ كثيرًا من اللغات إلى القبائل الناطقة بها ، لاسيما إذا تعددت اللهجة في لفظة ما ، كقوله في باب (الموصولات) قال : ((فأمَّا (الَّذِي) ففيها لغات : الَّذيُّ مشدد ، والَّذيْ مخفف ، والَّذِ، والَّذْ، والألف واللام فيها وفي التي زائدة وليست للتعريف))[٣].

٦. لم يكتفِ بذكر لغات العرب وإنَّما كان يعلل استعمالهم إيَّاها ، من ذلك تعليله لغة أهل الحجاز في (باب الحكاية) عند استفهامهم عن عَلَمٍ ورد في كلام المتكلم فإنَّهم يحكون كلام المتكلم ، فإنْ رفع رفعوا ، و إنْ نصب نصبوا، وإنْ جر جروا ، فإذا قال القائل : جاءني زيدٌ ، قالوا : مَنْ زيدٌ ، ورأيتُ زيدًا ، مَن زيدًا ، ومررت بزيدٍ ، مَنْ زيدٍ ، وقال العَبَرْتِي : ((وقد اختاروا هذا لأنَّهم لو لم يفعلوا هذا لالتبس أن يكون السؤال عن زيدٍ آخر ، فإذا أعربوه بالإعراب المتقدِّم عُلم أَنَّ السؤال عنه لا عن غيره))[٤].

ثامنًا : العناية بمعاني الألفاظ وأصولها اللغوية :

إعتنى العَبَرْتِي بتوضيح معاني بعض الألفاظ الغريبة سواء كانت الألفاظ التي ترد في نصوص المصنِّف أو في الشرح أو الأبيات الشعرية التي استشهد بها المصنف أو العَبَرْتِي ، إلَّا أنَّه أغفل عددًا منها ليس باليسير ، كما أنَّه تحدث عن الأصل اللغوي لبعض الكلمات .

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى وتتمته : وَلَنِعم حشوُ الدِّرع أنت إذا دُعَيت نَزال وَلُجَّ في الذعرِ ، ينظر : ديوانه : ٥٤ ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب :٣/٢٧١.

(٢) شرح اللمع في العربية : ٢٥٥-٢٥٦.

(٣) المصدر نفسه : ٢٧٥ ، وينظر : ٢٤٠.

(٤) المصدر نفسه : ٣١٠ .

وقبل الإيضاح بالأمثلة أودُّ أن أبيِّن دلالة المعنى ، يقول الجوهري (ت ٣٩٨ هـ) : ((معنى الكلام ومعناته واحد تقول : عرفت ذلك في معنى كلامه وفي معناةِ كلامه وفي معْنِيِّ كلامه ، أي فحواه))[١].

والمعنى : ((مايُقصد بشيءٍ))[٢] ، ومن أمثلة عنايته بمعاني الألفاظ قوله في توضيح معنى (الإبهام) متحدثًا عن أقسام (أو) ، قال : ((وتكون للإبهام كقوله تعالى : ﴿ أَوۡ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات: ١٤٧] ، ومعنى الإبهام هو أنَّ الغرض أنْ تُلبس على السامع))[٣].

ومن ذلك أيضًا ، قوله في باب (المصدر) قال : ((... وما كان من معناه كجلس القُرفصاء فالقُرفصاء ضربٌ من الجلوس))[٤].

ومن أمثلة شرح الألفاظ الواردة في الأبيات التي يستشهد بها المصنف ، قول العَبَرْتِي : عند حديثه عن (الكاف) ، ((وقد تكون زائدة

كقول الشاعر[٥] :

لَواحِقُ الأقرابِ فيها كالمَقَقِ

معناه فيها طول والكاف زائدةٌ))[٦] ، هذا فيما يخصُّ المعنى اللغوي .

---

(١) الصحاح (للجوهري) : (عنا).

(٢) معجم التعريفات (عبدالقاهر الجرجاني) : ١٨٥.

(٣) شرح اللمع في العربية :١٨٨.

(٤) المصدر نفسه :١٣٧-١٣٨.

(٥) الرجز لرؤبة بن العجاج وتتمته : قُبّ من التعداء حُقْبٌ في سَوَقْ لواحق الاقراب فيها كالمَقَقْ . ينظر: ديوانه : ١٠٦.

(٦) شرح اللمع في العربية : ١٦٦ ، وينظر : الصحاح (مقق) .

أمَّا الأصل : فيقصد به ((أساس الشيء))[١] ، أو هو : ((مايُبنى عليه غيره))[٢] ، ومـــن الأمثلـــة التي تناولها العَبَرْتِي فـــي شرحـــه لتوضيحـــه معنـى الأصل اللغوي ، قوله في (باب المقصور) : ((... وكان الأصل في عصًا عَصَوٌ وفي رحًا رَحِيٌ ، فقلبت الياء والواو ألفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها وحذفت في الوصل لسكونها ، وسكون التنوين بعدها))[٣].

ولعلَّ علمه باللغة كان سببًا في تعرضه إلى الجوانب اللغوية التي تخص المسائل التي يوردها في شرحه .

تاسعًا : التأثر بالمنطق :

إنَّ تأثر العَبَرْتِي بالمنطق كان واضحًا من خلال عباراته التي كان يرددها ويستدل بها ، من ذلك قوله في باب (المعرفة والنكرة) : ((والنكرات بعضها أعمُّ من بعض فأَعمُّ النكرات وأبهمها شيء ؛ لأنَّه يقع على كلِّ عينٍ وحدثٍ وحاضرٍ وغائبٍ ومُحْدَثٍ وقديمٍ ، ثم إنَّ قولك : مُحْدَثٌ أَخصُّ من شيء ؛ لأنَّ كلَّ مُحْدَثٍ شيء وليس كلُّ شيءٍ مُحْدَثًا ، وجسم أخص من مُحْدَث لأَنَّ كلَّ جسم مُحْدَثٍ ، وليس كلُّ مُحْدَثٍ جسمًا ، وإنسانٌ أَخصُّ من جسم ؛ لأَنَّ كلَّ إنسان جسم وليس كلُّ جسم إنسانًا ، فعلى هذا تجري النكرات في الإبهام والتخصص))[٤].

---

(١) ينظر : مقاييس اللغة (لأحمد بن فارس) : (أصل).

(٢) معجم التعريفات :٢٦.

(٣) شرح اللمع في العربية :٩٩.

(٤) المصدر نفسه :١٩٥.

المبحث الثاني

موارده اللغوية والنحوية ومنهجه في الإفادة منها

الناظر في كتاب (شرح اللمع في العربية) للعَبَرْتِي ، يرى المصادر التي استفاد منها بوضوح في كتابه ، فكان يشير إلى من روى عنهم ، أو نقل من كتبهم أو استعان بارآئهم المبثوثة في كتب غيره .

إذ استقصى مادته اللغوية والنحوية من كتب السابقين ومؤلفاتهم ونقل من آراء العلماء في شرحه ، ويمكن بيان مصادر العَبَرْتِي على النحو الآتي :

أوَّلًا : الأخذ عن الشيوخ :

العَبَرْتِي واحدٌ من النحويين واللغويين الذين اعتمدوا على النقل عن المصادر التي سبقته في تأليف شرحه ، فضلًا عن أخذه عن شيخه أبي البركات الأنباري إلَّا أنَّه لم يصرِّح باسمه بقوله : ((وقال المنتصر[١] للخليل : الحروف إذا تغيَّرت ودخل عليها ما لم يكن فيها تغيَّر معناها ، وَوَلِيَها ما لم يكن يليها ،...))[٢].

ولم يقتصرِ (العَبَرْتِي) في نقولاته على أقوال شيخه أبي البركات الأنباري حسب ، وإنَّما نقل عن سيبويه وأبي علي الفارسي وابن السرَّاج (ت ٣١٦ هـ) وغيرهم .

ثانيًا : النقل عن الكتب :

اتَّبع (العَبَرْتِي) أسلوبين في إيراد مصادره التي نقل عنها وهما :

١. كتب صرَّح بذكر أسمائها وأسماء مؤلفيها.
٢. كتب صرَّح بذكر أسماء مؤلفيها فقط .

---

(١) وهو أبو البركات الأنباري وقد ذكره المحقق ، ينظر : شرح اللمع في العربية : ٢٢١ ، (هامش : ٤) .
(٢) شرح اللمع في العربية : ٢٢١ .

وسأكتفي بذكر مثال واحد لكل أسلوب ، فمثال أسلوبه الأول قوله في باب (الكلام) والحديث عن كيف ، قال ((كيف : اسم من وجهين أَحدهما ماحكاه قطرب (ت ٢٠٦ هـ) في كتاب شواذِّ اللغة))[١] ، ولم يصرِّح العَبَرْتِي في شرحه إلَّا بهذا الكتاب ومن ثم نسبه إلى مؤلفه .

أمَّا أسلوبه الثاني فمثاله ، قوله : ((وقال أبو علي : لم تعمل (لن) لهذا ، لو كان كذلك لعملت لا إذا قلت : لا تَقُمِ النصبَ ، ولم تقمْ ؛ لأنَّها نقلتِ الفعل إلى الاستقبال والنفي))[٢].

ثالثًا: الأعلام :

استقصى العَبَرْتِي اراء أغلب العلماء في اللغة والنحو ، وهم في الغالب من المعروفين في هذين العِلْمين ، وفيما يأتي ذكر أسماء العلماء وتصنيفهم إلى (بصريٍّ وكوفيٍّ) وعدد المرات التي ذكرهم فيها .

ت	العالم	مذهبه	عدد مواضع ذكره
١	عيسى بن عمر الثقفي (ت١٥٠هـ)	بصري	٤
٢	أبو عمرو بن العلاء (١٥٤هـ)	بصري	٣
٣	الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)	بصري	١٤
٤	أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (١٨٠هـ)	بصري	٥٧
٥	يونس بن حبيب (١٨٢هـ)	بصري	٨
٦	محمد بن المستنير قطرب (٢٠٦هـ)	بصري	١
٧	أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (٢٠٧هـ)	كوفي	٥
٨	سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (٢١٥هـ)	بصري	٣٤
٩	أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي (٢٢٥هـ)	بصري	٣

(١) شرح اللمع في العربية : ٨٥ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٢٢ .

١٠	أبو عثمان بكر بن محمد المازني (٢٤٩هـ)	بصري	٧
١١	أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد (٢٨٥هـ)	بصري	١٣
١٢	أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (٢٩٩هـ)	كوفي	١
١٣	أبو إسحاق الزَّجاج إبراهيم بن السرِّي (٣١١هـ)	بصري	٤
١٤	أبو بكر محمد بن السرَّاج (٣١٦هـ)	بصري	٧
١٥	أبو محمد بن جعفر بن درستويه (٣٤٧هـ)	بصري	١
١٦	أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله (٣٦٨هـ)	بصري	٦
١٧	أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ)	بصري	٢٥
١٨	علي بن عيسى الرماني (٣٨٤هـ)	بصري	١
١٩	أبو الفتح عثمان بن جنِّي (٣٩٢هـ)	بصري	٢

أمَّا القرَّاء فقد ذكر واحدًا منهم وهو : عبدالله بن عامر (ت ١١٨ هـ) ذكره مرة واحدة .

رابعًا: طرائق ذكر الأعلام :

اتَّبع العَبَرْتِي طرائق في ذكر العلماء الذين نقل عنهم مادته اللغوية والنحوية ، منها :

١. ذكْرُ كنية العالم ولقبه :

وهذا ماذكره في باب (ما لم يسمَّ فاعله) إذ قال : ((فإن سميت زيدًا عمرًا وبنيته للمفعول لم يجز عند أبي علي الفارسي أن تُقيم عمرًا مقام الفاعل ،...))[١].

٢. ذكْرُ اسم العالم أو لقبه أو كنيته فقط :

---

(١) شرح اللمع في العربية : ١١٩.

فمن أمثلة ذكر العالم باسمه قوله : عند حديثه عن أصل (لن)، حيث قال : ((فأمَّا (لن) فعند الخليل (ت ١٧٥ هـ) أصلها (لا أنْ) ...))[١].

أمَّا ذكره العالم بلقبه فقوله في باب (الإعراب والبناء) : ((وأمَّا الآن فقد اختُلف في بنائه ، فقال الزَّجاج : بُني لتضمُّنه معنى الإشارة))[٢].

ومن أمثلة ذكر العالم بكنيته ما ذكره في باب (المقصور) قال :((وقال أبو سعيد : الوقف في الأحوال الثلاث على الألف هي من نفس الكلمة...))[٣].

وقد يذكر العَبَرْتِي كنية العالم واسمه ولقبه ، ومثال ذلك في باب (الكلام) إذ لم يأت بهذا الأسلوب إلَّا في هذا الموضع حيث قال : ((قال أبو الفتح عثمان بن جنّي رحمه الله : الكلام كله ثلاثة أضرب ،... الباب))[٤].

وأحيانًا يكتفي العَبَرْتِي بالإشارة إلى العالم دون ذكر أيِّ شيء عنه ، وذلك عند حديثه في باب (إعراب الاسم الواحد) معلِّلًا لابن جنِّي تسميته الباب بقوله : ((وإنَّما قال[٥] : إعراب الاسم الواحد احترازًا من التثنية والجمع))[٦].

ويبدو لي ممَّا سبق ذكره ، أنَّ العَبَرْتِي لم يخرج عن منهج النحويين في طرائق تعاملهم مع علماء النحو السابقين لهم ولكتبهم .

خامسًا: طرائق العَبَرْتِي في النقل عن مصادره :

اتَّبع العَبَرْتِي طرائق متعددة عند النقل عن مصادره منها :

---

(١) شرح اللمع في العربية : ٢٢١.
(٢) المصدر نفسه :٩١.
(٣) المصدر نفسه :٩٩.
(٤) المصدر نفسه : ٨٥.
(٥) أي : ابن جنِّي ، ينظر : شرح اللمع في العربية : ٩٤ ، (هامش المحقق : ١) .
(٦) شرح اللمع في العربية : ٩٤.

١. النقل المباشر :

ونعني به نقله عن كتب العلماء من دون أنْ يقول : روي عن فلان ، أو نقل عن فلان أو روى أنَّ فلانًا قال كذا ، ومن الأمثلة على هذه الطريقة قوله في باب (الموصولات) والحديث عن (أيُّهم) ، في قوله تعالى: ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم: ٦٩] ، فقرئت بالرفع والنصب[١]، فالرفع من ثلاثة أوجه ... والوجه الثالث هو مذهب الخليل قال[٢] : ((إنَّه يكون على معنى الحكاية كأنَّه قال : الذي يقال له : أيُّهُم))[٣].

٢. النقل غير المباشر :

وهو أنْ ينقل أقوال العلماء عن طريق آخرين ، وهذه الطريقة لم يعتمد عليها العَبَرْتِي كثيرًا ، من ذلك ما قاله في باب (مالاينصرف) ذاكرًا رأي الأخفش (ت٢١٥هـ) في الوصف إذا كان نكرة نقلًا عن المازني (ت ٢٤٩هـ) ، قال : ((قال المازني : سألت الأخفش عن هذهِ المسألة فقال اصرف ، فقلت كيف تقول : مررتُ بنسوةٍ أَربعٍ ؟ قال : أَصرفُهُ ، فقلت أَليس فيه وزن الفعل والصفة ؟ فقال : ردَدْتُه إلى أصلِهِ ، وأصله العدد ، فقلت : أَلا فعلت في أَحمر مثل هذا ؟ فلم يأتِ بمقنِعٍ))[٤].

---

(١) الرفع قراءة الجمهور ، والنصب قراءة طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهرَّاء وزائدة عن الأعمش وهارون الأعور عن أهل الكوفة ، ورواية عن يعقوب والأعرج ، ينظر : معجم القراءات (عبداللطيف الخطيب) : ٥ / ٣٨٣ .

(٢) شرح اللمع في العربية : ٢٧٧ .

(٣) قول الخليل في الكتاب هو : (أنَّ أيُّهم إنَّما وقع في أضرب أيُّهم أفضل على أنَّه حكاية ، كأنَّه قال : اضربِ الذي يقال له أيُّهم أفضل) . ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٩٩ .

(٤) شرح اللمع في العربية :٢٥٤.

٣. النقل الحرفي :

وهو أنْ ينقل النص من مصدره دون أنْ يُدخل فيه أيَّ تغيير، ومن ذلك قوله في باب (الكلام) قال : ((قال أبو الفتح عثمان بن جنِّي رحمه الله الكلام كلُّه ثلاثة أضرب ، .... الباب))[١] . والنص بتمامه في (اللمع)[٢].

٤. النقل بالمعنى :

هو التصرُّف في النص الذي ينقله من مصدره ، فيحذف منه حينًا ويغير بعض ألفاظه حينًا آخر ، مع أمانته على النص ، دون الإخلال بالمعنى ، ونال هذا الأسلوب الحظ الأوفر عند العَبَرْتِي في شرحـــه ، فمثال ذلك ما نقلــه من نص لسيبويه في باب (الإعراب والبناء) ، إذ قال : ((وقال سيبويه : الإعراب ما تغير بعامل وزال بزواله ، والمبني بضد ذلك ، والإعراب أربعة أضرب رفــع ونصب وجـــر وجـــزم ، وإنَّما ينقسم أربعة أقسام ؛ لأنَّه ليس يمكن إلّا حركة أو سكون))[٣].

أمَّا الذي قاله سيبويه في هذه المسألة فهو : ((وهذهِ المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف ، وإنَّما ذكرت [لك] ثمانية مجارٍ لأفرق بين مايدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ـ وليس شيء منها إلّا وهو يزول عنه ـ وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لايزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل ، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف إعراب))[٤].

---

(١) شرح اللمع في العربية : ٨٥ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٥.

(٣) المصدر نفسه :٨٩.

(٤) الكتاب :١٣/١.

المبحث الأوَّل

السَّماع

اعتمد نحويو العربية على أدلة وأصول أقاموا عليها صرح درسهم النحوي كالسماع والقياس والتعليل وغيرها. وسأجلو هنا ملمحًا مهمًّا من ملامح هذه الأصول وهو السماع بـ" الشاهدين القرآني وما جاء من كلام العرب شعرًا وأمثالًا " في كتاب (شرح اللمع) للعَبَرْتِي :

السَّماع :

السَّماع في اللغة ، هو : ((السَّمْعُ : الأُذن ، وهي المِسْمَعَةُ ، والمسمعة خرقها ، والسَّمع ما وقر فيها من شيء يسمعه))[١] . وفي الاصطلاح[٢] ، عرَّفه أبو البركات الأنباري بأنَّه : ((الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلَّة إلى حدِّ الكثرة))[٣].

ولم يبتعد المحدثون كثيرًا عن حدِّ القدامى ، فقد عرَّفه الدكتور علي أبو المكارم بأنَّه : ((الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها))[٤] . ويعد السَّماع أول أصول اللغة والنحو وأهمها ، وتتحدد أهميته بأمور منها :

هو الدليل إلى القاعدة قبل استخراجها ، وهو شاهد على صحة القاعدة بعد ذكرها[٥]. وكذلك هو الطريق الطبيعي إلى تعرُّف كُنْه اللغة وتبيُّن خصائصها وهو أقربُ سبيلٍ إلى ضبط العربية ومعرفة المستعمل منها[٦].

---

(١) العين : (السمع) .

(٢) هناك تعريفات أخرى وردت عند القدامى والمحدثين أعرضنا عن ذكرها تجنبًا للاطالة . ينظر على سبيل المثال : الاقتراح (للسيوطي) : ٣٦ ، والشاهد وأصول النحو (د . خديجة الحديثي) : ١٢٩ .

(٣) الإغراب في جدل الإعراب (أبو البركات الأنباري) : ٤٥ .

(٤) أصول التفكير النحوي (د . علي أبو المكارم) : ٣٣ .

(٥) ينظر : الأصول دراسة ابستيمولوجية (د . تمَّام حسَّان) : ١٠٤ .

(٦) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ١٣٤ .

ومصادر السَّماع تعد أدلة قطعية من أدلة النحو العربي ، وهي القرآن الكريم وقراءاته ، والحديث النبوي ، وكلام العرب شعرًا كان أو نثرًا . ويعد العَبَرْتِي من العلماء والنحويين الذين اعتنوا بالسماع في كتبهم ؛ إذ يظهر أثر الاعتماد على الاستدلال بالسماع في (شرحه) من خلال الشواهد التي وجدت مبثوثة في القسم الأكبر من أبواب الكتاب وسأُبيِّن ملامح الاعتداد به من خلال عرضي لأدلة الاستشهاد النحوية وهي :

أوَّلاً : القرآن الكريم وقراءته :

أ. القرآن الكريم :

يعد القرآن الكريم مصدرًا من المصادر التي اعتمدها النحويون في وضع قواعدهم واستخراج الأدلة منه ؛ لأنَّ القرآن أعرب وأقوى في الحجة من الشعر[١] . وقد أجمع الناس أنَّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح ممَّا في غير القرآن[٢].

لذلك عني اللغويون والنحويون بالاستشهاد باياته في إثبات القواعد اللغوية ، والصرفية ، والنحوية ، ومن هؤلاء العَبَرْتِي ، فقد انماز شرحه بكثرة الشواهد القرآنية من غيرها من الشواهد . وهذا دليل على اهتمام العَبَرْتِي بالقرآن الكريم وتقديمه على غيره ، ويمكن توضيح منهجه على النحو الآتي :

١. كثرة الاحتجاج بالشواهد القرآنية ، حيث بلغ عددها في شرح اللمع "مِائة وأربع وستون" شاهدًا مع القراءات القرآنية .
٢. اعتاد العَبَرْتِي أنْ يذكر الشاهد القرآني مسبوقًا بعبارة تميزه من غيره من الكلام مثل (كقوله تعالى) أو (كما قال الله عزَّ وجلَّ) أو (قال تعالى) أو (كقوله سبحانه) أو (وفي التنزيل) ، إلَّا أنَّه أحيانًا يأتي بالشاهد القرآني من دون عبارة تميزه ، مثال ذلك قوله في باب (ما) والحديث عن أقسامها ، قال : ((فكونها حرفًا على أربعـــة أقسام : كافـــة

---

(١) ينظر : معاني القرآن (للفرَّاء) : ١ / ١٤ .
(٢) ينظر : المزهر (للسيوطي) : ١ / ٢١٣ .

عـــــن العمـــل : ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [النساء: ١٧١] ، و : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الحجر: ٢] . فقد كفَّت (ما) إنَّ و رُبَّ عن العمل))[١].

٣. على الرغم من اهتمام العَبَرْتِي بالشواهد القرآنية وتقديمها على غيرها من الشواهد ، إلَّا أنَّ قسمًا من أبواب الشرح قد خلت من الشواهد القرآنية ، وعددها واحد وعشرون بابًا[٢].

٤. يردُ في شرح العَبَرْتِي أحيانًا الاستشهاد بأكثر من آية قرآنية للمسألة الواحدة ، منها قوله في باب (ما) : ((وهي في الكلام على ضربين : اسم وحرف ، فكونها اسمًا على خمسة أقسام : تعجبًا ....، واستفهامًا...، وشرطًا وجزاءً ....، ونكرة موصوفة : ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾ [البقرة: ٢٦] و: ﴿ هَٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ ﴾ [ق: ٢٣][٣].

٥. يورد العَبَرْتِي الشواهد القرآنية لإثبات الأحكام والقواعد اللغوية والصرفية والنحوية في شرحه للمسألة ، من ذلك استشهاده بقولـــه تعالى : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ ﴾ [الإنسان: ١] ، على أنَّ (هل) بمعنى (قد) ، إي بمعنى قد أتى[٤]، وبقوله تعالى : ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ﴾، [الطلاق: ٤] على جواز الخبر ، إذ أراد : فعدتهن ثلاثة أشهر ، فحذف جميع الجملة[٥].

٦. يستدل العَبَرْتِي بالشاهد القرآني على مذهب النحويين جاعلًا منه دليلًا لإثبات صحة قوله ، من ذلك قوله : ((يجوز كلا الرجلين قاما ، وهو عند البصريين مفرد ، والدليل عليه ، قوله

---

(١) شرح اللمع في العربية : ١٢٤ ، وينظر : على سبيل المثال : ١٢٦ ، ١٣١ ، ١٦٣ ، ١٩٨ ، ٢٠٨ ، ٢٦٢.

(٢) الأبواب هي : (باب المعرب والمبني ، وباب الإعراب والبناء ، وباب جمع التأنيث ، وباب جمع التكسير ، وباب الأفعال ، وباب معرفة الأسماء المرفوعة ، وباب المبتدأ ، وباب مالم يسمَّ فاعله ، وباب لا في النفي ، وباب المصدر ، وباب ظرف المكان ، باب المفعول له ، وباب المفعول معه ، باب مُذْ ومُنْذ ، باب الترخيم ، باب الندبة ، باب إعراب الأفعال وبنائها ، باب النسب ، وباب الحكاية ، باب الخطاب ، باب الإمالة) .

(٣) شرح اللمع في العربية : ١٢٤ ، وينظر على سبيل المثال : ١١٣ ، ١٣١.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٣٠٤ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١١٣ ، وينظر على سبيل المثال : ١٦٢ ، ٣٠١ .

تعالى : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [مريم: ٣٣] ، ولو كان مثنى لقال آتتا ، كما يقال : الرجلين قاما))[١].

٧. يلجأ العَبَرْتِي أحيانًا إلى التقدير في بعض الشواهد القرآنية منها قوله في باب خبر المبتدأ : ((فأمَّا قوله تعالى : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ [محمد: ٢١] ، وقوله تعالى : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [يوسف: ١٨] فجائز أنْ يكون حُذِفَ المبتدأُ فيكون التقدير : أمرنا طاعةٌ أو مذهبي طاعةٌ صبرٌ جميلٌ))[٢].

٨. يجيء العَبَرْتِي بالشاهد القرآني لتقوية حكم نحوي من ذلك قوله في باب ما يدخل على الكلام فلا يغيره : قوله : ((فإنْ قلتَ : ضَرَبَ غلامَه زيدٌ جازَ ؛ لأنَّ النية بالمفعول التأخير ، فكأنَّك قلتَ : ضَرَبَ زيدٌ غلامَهُ ، وهذا جيِّدٌ ، يقوي هذا قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [البقرة: ١٢٤] ، ولو قدَّمَ الفاعلَ لم يجزْ))[٣].

---

(١) شرح اللمع في العربية : ١٧٧ .

(٢) المصدر نفسه : ١١٣ ، وينظر على سبيل المثال : ١١٢ ، ١٦٦.

(٣) المصدر نفسه : ٣٠٧ .

ب. القراءات القرآنية :

هي : ((اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما))[١].

وتعد القراءات مصدرًا من مصادر الاستشهاد ، فالقرآن عند النحويين مقبول بقراءاته المتعددة ، سواء أكانت متواترة أم شاذَّة .

وليس هناك خلاف في جواز الاحتجاج بنصوص القرآن الكريم في تقرير الأحكام النحوية ولكنَّ النحويين المتأخرين اختلفوا في مدى الاستفادة من قراءاته كما ذكر السيوطي في الاقتراح بجواز الاحتجاج بهذه القراءات فيقول : ((أمَّا القرآن فكلُّ ما ورد أنَّه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًّا ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذَّة في العربية إذ لم تخالف قياسًا معروفًا ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإنْ لم يجز القياس عليه))[٢].

---

(١) البرهان في علوم القرآن (للزركشي) : ١ / ٣١٨ .

(٢) الاقتراح : ٣٦ ، وينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٢٩ .

ويمكن توضيح منهج العَبَرْتِي في الاستشهاد بالقراءات القرآنية على النحو الآتي :

١. عُني العَبَرْتِي بتخريج القراءات وأورد (اثنتين وعشرين) آية قُرئ فيها بقراءتين أو أكثر ، إلَّا أنَّه لم ينسبها إلى أصحابها إلَّا في موضع واحد ، وكان يذكرها بنحو قوله : (وقد قرئت) أو (يقرأ) أو (على قراءة من قرأ) أمَّا القراءة التي نسبها فهي لابن عامر[١] ، إذ قال : ((وأمَّا قوله :﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾[٢] ، فالرفع الوجه ،... ومن نصب فهو ضعيف ؛... وإنَّما نصبَ (ابنُ عامرٍ)[٣] على اللفظ))[٤].

٢. يستدل العَبَرْتِي أحيانًا ببعض القراءات تقويةً للغة من لغات العرب ، من ذلك ما جاء في حديثه عن (إنَّ) ، إذ قال : ((وقد تكون إنَّ بمعنى (نعم) ، فلا تحتاج إلى اسم ولا خبر كقوله تعالى : ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه: ٦٣] ، (فهذان) مبتدأ ، و (ساحران) خبره ، وقد يجوز أنْ تُقلبَ

---

(١) هو عبدالله بن يزيد اليحصبي المكنى بأبي عمرو ولد سنة ثمانية بعدالهجرة وكان إمام أهل الشام توفي بدمشق (ت ١١٨هـ). ينظر : النشر في القراءات العشر (لابن الجزري) : ١ / ١٤٤ ، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (أحمد بن محمد البنَّا) : ١ / ٢٣-٢٤ ، والسبعة في القراءات (لابن مجاهد) :٨٦ – ٨٧ .

(٢) (كن فيكون) تكررت في القرآن بثمان ايات : البقرة ١١٧ ، وآل عمران : ٤٧ ، ٥٩ ، والأنعام : ٧٣ ، والنحل ٤٠ ، ومريم :٣٥ ، و يس :٨٢ ، وغافر : ٦٨ .

(٣) قرأ ابن عامر في جميع المواضع على النصب ، إلَّا في آل عمران والأنعام قرأها بالرفع ، وقرأ الكسائي كذلك في النَّحل ويس ، ووافقهما ابن محيصن في يس ، وقرأ الباقون بالرفع في الكل . ينظر : التيسير للقراءات السبع (أبو عمرو الداني) : ٢٣١ ، والنشر : ٢ / ٢٢٠ ، والسبعة في القراءات : (١٦٨ – ١٦٩) ، والاتحاف : ١ / ٤١٣ . ومعجم القراءات : ١ / ١٨٢ .

(٤) شرح اللمع في العربية : ٢٢٤ .

الياء ألفًا في هذين على لغة (بالحارث بن كعب) [١] ، ويجوز أنْ يكون اسمها مضمرًا وهذه الجملة خبرها))[٢].

٣. عُني العَبَرْتِي بتوجيه بعض القراءات التي يستشهد بها ، مـــن ذلك توجيهه لقولـه تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ [البقرة: ٢١٤] ، فالنصب لا إشكال فيه ؛ لأنَّ الفعل المضارع ينتصب بعد (حتى) بإضمار (أنْ) على معنى (إلى أنْ) أمَّا إذا أريد فيها حكاية الحال فيُرفع الفعل بعدها[٣]، فقرأ نافع بالرفع وقرأ الباقون بالنصب[٤]، وقد وجَّه العَبَرْتِي هذه القراءة قائلًا : ((أمَّا الرفع فهي حكاية حال كأنَّا نحكي الساعة ما قاله الرسول في ذلك الوقت ، فإنْ قلت كان سيري أمس حتى أدخلها فكان ها هنا تحتمل أنْ تكون تامَّة فيجوز الرفع والنصب في أدخلها وتحتمل أنْ تكون ناقصة ، فيكون خبرها أحد شيئين أمس أو حتى ، وما بعدها ، فإنْ جعلت خبرها أمس جاز في أدخلها الرفع والنصب ، وأنْ جعلت أمس متعلقًا بالخبر الذي هو حتى أدخلها لم يجز فيه إلَّا النصب))[٥].

---

(١) قرأ نافع وابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف ، بتشديد (إنَّ) و(هذان) بالألف وتخفيف النون ، ووافقهم الشنبوذي والحسن ، وقرأ أبو عمرو (إنَّ) بتشديد النون (وهذين) بالياء مع تخفيف النون . ينظر : الاتحاف : ٢ / ٢٤٨ – ٢٤٩ ، والحجة للقراء السبعة (أبو علي الفارسي) : ٥ / ٢٢٩ ، ٢٣١ – ٢٣٢ .

(٢) شرح اللمع في العربية : ١٣٠ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢١ – ٢٣ ، والمقتضب : ٢ / ٤١ .

(٤) ينظر : التيسير :٢٣٨ ، والنشر : ٢ / ٢٢٧ .

(٥) شرح اللمع في العربية : ١٧٣ ، وينظر على سبيل المثال : ١٢٩ ، ١٩٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

ثانيًا : كلام العرب :

وهو المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية المسموعة عن العرب ، قال السيوطي : ((وأمَّا كلام العرب فيُحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم))[١] . والمقصود بكلام العرب ما أثر عن العرب من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولدين وشيوع اللحن[٢].

وكلام العرب الذي يحتج به على قسمين : الشعر والنثر ، وسأتناول هذين القسمين بشيءٍ من التفصيل فيما يأتي :

أ. **الشعر** : هو المصدر الذي لم يستغنِ عنه النحويون على اختلاف مذاهبهم وأماكنهم ، وأزمانهم ، فهو ((ديوان العرب ، و به حُفظت الأنساب ، وعُرفت المآثر ، ومنه تُعلمت اللغة ، وهو حجه فيما أشكل من غريب كتاب الله تعالى وغريب حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وحديث صحابته والتابعين))[٣].

وقد قسم علماء اللغة والنحو الشعر على طبقات أربع ، هي :

(الطبقة الأولى) : الشعراء الجاهليون ، و(الثانية) المخضرمون ، و(الثالثة) المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون ، و(الرابعة) المولدون ويقال لهم المحدثون . فاجمعوا على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية أمَّا الطبقة (الثالثة) فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، وأمَّا الطبقة (الرابعة) فقد رفضوا الاحتجاج بكلامها إطلاقًا[٤].

ويعد ابراهيم بن هرمة (ت١٦٠ هـ) آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم[٥]. أمَّا العَبَرْتِي فقد احتج بكلام العرب – الشعر والنثر – ليثبت بها قواعده وأحكامه النحوية ، وكان الاستشهاد بالشعر

---

(١) الاقتراح : ٤٤ .
(٢) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٧٧ .
(٣) المزهر : ٢ / ٤٧٠ .
(٤) ينظر : خزانة الأدب : ١ / ٥ – ٦ ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ١٠٦ – ١٠٧ .
(٥) ينظر : الاقتراح : ٥٥ ، و(في أصول النحو) ، (سعيد الأفغاني) : ٢٠ .

يحتل المركز الثاني عنده بعد الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته ، وبلغ عدد شواهده الشعرية (تسعة وأربعين) شاهدًا . وسأتناولها على النحو الآتي :

١. لم ينسب العَبَرْتِي معظم الشواهد الشعرية إلى أصحابها ، إذ كان يوردها على نحو قوله : (قال الشاعر) أو (وقد جاء في قوله) أو (وقد قالوا) أو (وفي الشعر) أو (إنَّ العرب قالت) ، أمَّا الشعراء الذين ذكرهم ونسب إليهم فهم : الأعشى (ت ١٠ هـ) ، وحسان بن ثابت (ﷺ) (ت ٥٤ هـ) ، والقطامي (ت١٠١ هـ) ، والفرزدق (ت ١١٤ هـ) .

٢. يستعمل العَبَرْتِي الشاهد الشعري للاستدلال به على الأحكام النحوية واللغوية ، من ذلك قوله في باب (ما لا ينصرف) والحديث عن (وزن الفعل) قال : ((وهو على ثلاثة أقسام : قسم يكثر في الأسماء و الأفعال نحو : ضَرَبَ . مثاله في الأسماء جَبَلٌ وجَمَلٌ ، وهذا عند أكثر النحويين إذا سُمِّي به انصرف لأنَّه ليس يختص بالفعل ، وعيسى بن عمر (ت ١٥٠ هـ) لا يصرف ذلك قال : لأنَّي لا أصرف ما هو على وزن الفعل . فالفعل أولى ألَّا يُصرف وأنشد يقول :

أَنَا ابنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا[١]

قال : فلو لم يُعتدَّ بوزن الفعل لنوَّن جلا))[٢].

٣. تنوعت أساليب العَبَرْتِي في عرض شواهده الشعرية في شرحه ، فمرَّة لا يذكر إلَّا موطن الشاهد من البيت كقوله[٣] : (أرسَلَهَا العِرَاكَ)[٤] ، ومرَّة يذكر فقط الشطر الذي فيه الشاهد كقوله[٥]:

---

(١) البيت بلا عزو في الخزانة : ١ / ٢٥٥ ، وتتمته :أنا ابنُ جلَا وطلَّاعُ الثنايا متى أضع العمامةَ تعرفوني ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب : ٣ / ٢٠٧ .

(٢) شرح اللمع في العربية : ٢٤٩ – ٢٥٠ ، وينظر على سبيل المثال : ١٣٠ ، ١٦٦.

(٣) ينظر : شرح اللمع في العربية : ١٤٩ ، وينظر على سبيل المثال : ١٥٩ ، ٢٥٥ ، ٢٧٣ ، ٣٠٣ .

(٤) هذه القطعة للبيد بن ربيعة العامري ، وروايته: فأوردها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال . ينظر : ديوانه : ١٠٨ ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب : ١ / ٣٧٢ .

(٥) ينظر : شرح اللمع في العربية : ١٩١ ، وينظر : على سبيل المثال : ١٨٤ ، ٢٢٤ ، ٢٤٠ ، ٢٤٥ .

وَإِنْ مِنْ خريفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا[١]

ومرَّة أخرى يذكر البيت كاملًا كقوله[٢]:

فَيا عَجَبًا حتى كُلَيْبٌ تَسَبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أو مُجَاشِعُ[٣]

٤. وقد يأتي أحيانًا بالشاهد الشعري ويذكر أنَّه ضرورة من ذلك ما جاء في حديثه عن (عسى) إذ قال : ((لا بد من إدخال أَنْ في خبرها لتدُلَّ على الاستقبال ؛ لأنَّ أنْ تنقل الفعل المضارع إلى الاستقبال فلهذا لزمتها أنْ ، ولا يجوز حذفها إلَّا في الشعر قال الشاعر[٤]:

عَسَى الْهَمُّ الَّذِي أَمْسَيْتُ فيهِ يكونُ وراءَه فَرَجٌ قريبُ

معناه أنْ يكون فحذف أنْ من يكون للضرورة))[٥].

٥. لم يتكرر الشاهد الشعري في شرح العَبَرْتِي إلَّا مرَّة واحدة ، فقد ذكر جزءًا من شطره الثاني في باب القسم ، وذكر البيت كلَّه في باب الألفات والبيت هو[٦] :

فقالَ فريقُ القومِ لمَّا نشدتُهُم نَعَمْ وفريقٌ لايْمُنُ اللهِ ما ندري

والشاهد في كلا البابين – القسم والألفات – أنَّ الألف في (أيْمُن) ألف وصل[٧] .

---

(١) ينظر : شرح اللمع في العربية : ١٩١ ، وشطر البيت للنَّمر بن تولب (ﷺ) ، وتتمته : سقتها رواعد من صيف وإنْ من خريف فلن يعدما . وهو في الخزانة : ١١ / ١٠١.

(٢) ينظر : شرح اللمع في العربية : ١٧١ ، وينظر على سبيل المثال : ١١٤ ، ١١٢ ، ١٢٥ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨.

(٣) البيت للفرزدق ، ينظر : ديوانه : ٣٦١ ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب : ٣ / ١٨ ، وأورده البغدادي في الخزنة : ٩ / ٤٧٦ ، ٤٧٨ .

(٤) البيت لهدبة بن خشرم وروايته : عسى الكرب الذي أمسيت فيه ، ينظر : الخزانة : ٩ / ٣٣٠ .

(٥) شرح اللمع في العربية : ٢٤٣ ، وينظر على سبيل المثال : ١٢٢ ، ٢٠٧.

(٦) البيت لنصيب بن رباح ، ينظر : شعر نصيب بن رباح جمع وتقديم (داود سلوم): ٩٤ .

(٧) ينظر : شرح اللمع في العربية : ٢٧٣ ، ٢٩٨ .

٦. وقد يستعمل العَبَرْتِي الشاهد الشعري للاستدلال به على معاني بعض الكلمات من ذلك استدلاله بقول الشاعر[١] :

قالتْ أَلَا لَيْتَمَا هذا الحَمَامَ لنا إلى حَمَامَتِنا ونِصْفَهُ فَقَــدِ

قال : ((وفَقَدِ بمعنى حَسْبُ))[٢].

٧. يأتي العَبَرْتِي أحيانًا بالشاهد الشعري ويوقفه إلى جانب الشاهد القرآني ، وذلك لتأييد الأحكام ، ومثال ذلك قوله في (باب الجر)[٣] على أنَّ الكاف تكون اسمًا وحرفًا ، وهو كقولك : زيدٌ كعمرٍو ، وتحتمل الأمرين وقد تكون زائدة ، كقول الشاعر :

لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فيها كالْمَقَقِ[٤]

معناها فيها طول والكاف زائدة ، مثله قوله تعالى :﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى: ١١].

٨. يذكر روايات الأبيات الشعرية أحيانًا ويوجهها توجيهًا إعرابيًّا ومن أمثلة ذلك استشهاده بقول الشاعر[٥] :

أَلْقَى الصَّحيفةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حتى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

إذ قال : ((فيروى برفع (النَّعل) ونصبها وجرها ، فمن رفعها احتمل وجهين : أحدهما أنْ تجعل (حتى) حرفًا من حروف الابتداء ويرفع (النَّعل) بالابتداء ، ويكون (ألقاها) خبره ، والوجه الثاني : تكون على قولك : ضربت زيدًا وعمرٌو كلمته بالرفع ، فيكون قد عطفه على

---

(١) البيت للنابغة الذبياني ، ينظر : ديوانه : ١٤ ، واستشهد به سيبويه ينظر : الكتاب : ٢ / ١٣٧ .

(٢) شرح اللمع في العربية : ٣٠٦ ، وينظر : ١٦٦ على سبيل المثال .

(٣) المصدر نفسه : ١٦٦ .

(٤) البيت تقدم تخريجه ، ينظر: ١٣ من الفصل الاول .

(٥) نسب سيبويه هذا البيت لأبي مروان النحوي ، واستشهد به في الكتاب : ١ / ٩٧ ، ونسبه البغدادي في الخزانة : ٣ / ٢١ ، ٢٣ (للمتلمس) .

(ألقى الصحيفة) ... والنصب من وجهين أحدهما : أنَّه يعطفها على (الزاد) ويكون (ألقاها) تأكيدًا ، والثاني : أنْ يكون نصبها بفعل دل عليه (ألقاها) ... والجر من وجه واحد وهو على معنى (إلى) ، فيكون (ألقاها) تأكيدًا))[١].

٩. يورد العَبَرْتِي أحيانًا أكثر من شاهد شعري على المسألة الواحدة ، من ذلك قوله في باب (حتى) إنَّ أحد أقسامها حرفٌ من حروف الابتداء فتكون بعدها الجمل ، تقول : سرَّحتُ القومَ حتى زيدٌ مسرَّحٌ[٢] ، ومنه قول الشاعر :

فَيا عَجَبًا حتى كُلَيْبٌ تَسَبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أو مُجَاشِعُ[٣]

وقوله :

فما زالتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حتى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[٤]

١٠. يتخذ العَبَرْتِي أحيانًا من الشاهد الشعري دليلًا للرد على النحويين ، من ذلك قوله في باب (البدل) : ((البدل يجري مجرى التأكيد في التحقيق والتشديد ، ويجري مجرى الصفة في الإيضاح والتخصيص ، وعبرته أنْ تُنَحِّي الأوَّل وتقيم الثاني مقامه فيصحَّ الكلام ، وهذا عند بعض النحويين شرط في البدل لا بد منه ، وهذا غَلَطٌ ؛ لأنَّك تقول : الذي مررت به أبي محمدٍ قائمٌ فلو كان يصحُّ بطرح الأوَّل لم تصحَّ هذه المسألة ، ... ويدل على فساد ذلك قول الشاعر :

وَكأَنَّه لَهقُ السَّرَاةِ كأَنَّه مَا حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ[٥]

---

(١) ينظر : شرح اللمع في العربية : ١٧٠-١٧١ ، وينظر على سبيل المثال : ٢٤٦ – ٢٤٧.

(٢) المصدر نفسه : ١٧١ ، وينظر في هذا الشان على سبيل المثال : ١٣٠.

(٣) البيت تقدم تخريجه ، ينظر : ٣٠ من هذا الفصل .

(٤) البيت لجرير بن عطية : وروايته : وما زالت القتلى تمور دماؤها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل . ينظر : ديوانه : ٣٦٧ .

(٥) البيت من الشواهد المجهولة القائل : استشهد به سيبويه في الكتاب : ١ / ١٦١ ، وابن يعيش في شرح المفصل : ٣ / ٦٧ ، وهو في الخزانة : ٥ / ١٩٧ .

فالهاء اسم (كأنَّ) ، و(ما) زائدة ، و(حاجبيه) بدل من الهاء بدل البعض ، ومعين خبر (كأنَّه) ، وقوله (معين) يدلك على أنَّ الأوَّل ليس في نية الطرح إذ لو كان كذلك لقال مُعيَّنان لكونه خبر عن الحاجبين وهما مثنيان ، وخبر المثنيين مثلهما))(١).

١١. إلتزم العَبَرْتِي بما وضعه علماء اللغة من حدٍّ زمانيٍّ للسماع من خلال استشهاده بأقوال الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين وأمَّا طبقة المولدين فلم يستشهد بها ، إلَّا أنَّه استشهد أحيانًا بأبيات مجهولة القائل ، منها (٢):

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ(٣).

ت. أمثال العرب وأقوالهم :

وضع العلماء شروطًا لناقل اللغة ، منها : أنْ يكون عدلًا رجلًا كان أو امرأة ، حرًّا كان أو عبدًا ، كما يشترط في نقل الحديث ؛ لأنَّ بها معرفة تفسيره وتأويله ، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله(٤) . وممَّا نقلوه الأمثال ، والمثل في اللغة : الشيء يضرب للشيء فيُجعَل مثله أو هو الحديث نفسه(٥) .

والأمثال : ((حكمة العرب في الجاهلية والإسلام وبها كانت تعارض كلامها ، فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق بكناية غير تصريح ، فيجتمع لها بذلك ثلاث خلال: إيجاز اللفظ ، وإصابة المعنى ، وحسن التشبيه ، وقد ضربها النبي صلى الله عليه وسلم ، وتمثَّل بها هو ومن بعده من السَّلف))(٦).

---

(١) شرح اللمع في العربية : ١٧٩ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٩٤ ، وينظر على سبيل المثال : ١٩٢ .

(٣) البيت من الشواهد مجهولة القائل ، واستشهد به سيبويه في الكتاب : ٢٣ / ٣٨٣ ، وابن يعيش في شرح المفصل : ٣ / ٧٩ . وأورده البغدادي في الخزانة : ٥ / ١٢٣ .

(٤) ينظر : لمع الأدلة (لأبي البركات الأنباري) : ٨٥ ، والمزهر : ١ / ١٣٨ ، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ١٥١ .

(٥) ينظر : العين (للخليل بن أحمد الفراهيدي) : (مثل) .

(٦) المزهر : ١ / ٤٨٦ .

وتعدُّ الأمثال من الشواهد التي حفلت بها كتب النحويين واللغويين ، إلَّا أنَّ العَبَرْتِي لم يورد إلَّا مثلين في شرحه ، ويمكن توضيح المنهج الذي اتبعه في هذين المثلين على النحو الآتي :

١. اعتمد العَبَرْتِي على كلام العرب من أمثال وأقوال للاستدلال بها في المسائل النحوية واللغوية وإثبات أحكامها ، من ذلك استشهاده بالمثل : (عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا)[١] ، على أنَّه لا يجوز التصريح بالمصدر بعد (عسى) ؛ لأنَّه لا يدل على ما يدل الفعل عليه ، وقد ذكر المصدر في هذا المثل[٢].

٢. يُجري العَبَرْتِي أحيانًا المسألة مجرى الأمثال على اعتبار أنَّ الأمثال لا تُغيَّر ، مثال ذلك قوله في باب (حبذا) : ((تقول حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا الهندان وحبذا الهنداتُ، كلُّه بلفظ واحد ، وإنَّما لم يُثنَّ ، ولم يُجمَع ؛ لأنَّه قد جرى مجرى المثل ، والأمثال لا تُغيَّر، ألا تراهم قالوا : " أَطِرِّي فَإِنَّكِ ناعِلَةٌ "[٣] وإنْ كانت المخاطبة للمذكَّر))[٤].

٣. يلجأ العَبَرْتِي أحيانًا إلى التأويل والتقدير إنْ خالف القولُ القاعدةَ النحوية ، من ذلك قوله في (باب عسى) والحديث حول عدم جواز حذف (أنْ) من الفعل المضارع ، إذ قال : ((ولا يجوز التصريح بالمصدر ؛ لأنَّه لا يدل على ما يدل الفعل عليه ، وقد جاء (عسى الغُوَيرُ أبؤُسًا) ، يريد (أنْ يبأَسَ) فجاء بمصدر المَثَلِ وَجَمْعِهِ على أَفْعُلٍ))[٥].

ونخلص ممَّا سبق من هذا المبحث ، أنَّ العَبَرْتِي عني بالسماع عناية جيدة من خلال لجوئه إلى الاستشهاد بالنصوص القرآنية وتخريج قراءاتها ، فضلًا عن الشواهد الأخرى شعرًا ونثرًا .

---

(١) يُضرب مثلًا للرجل يخبر بالشر فُيتَّهم به . وقيل هذا المثل لعمر بن الخطاب (ﷺ) ، ينظر : جمهرة الأمثال (لأبي هلال العسكري) : ٢ / ٤٥ .

(٢) ينظر : شرح اللمع في العربية : ٢٤٣ ، وينظر : على سبيل المثال ٢٣٨ .

(٣) يضرب هذا للقوي على الأمر، وأصله أنَّ رجلًا كانت له أمَتَان راعيتان ، إحداهما ناعلة والأخرى حافية ، فقال للناعلة : أطرِّي – أي خذي طُرَرَ الوادي – فإنَّك ذات نعلين وَدَعي سرارته لصاحبتك فإنَّها حافية . ينظر : جمهرة الأمثال : ١ / ٤٥ .

(٤) شرح اللمع في العربية : ٢٣٨ ، وينظر : المزهر : ١ / ٤٨٨ .

(٥) شرح اللمع في العربية : ٢٤٣ .

أمَّا الحديث النبوي فلم يستشهد به في شرحه ، وقد أورد حديثًا واحدًا [١] ، إلَّا أنَّه لم يكن في مضمار الاستشهاد في القضايا النحوية أو اللغوية ولعلَّه ممَّن يرى عدم صحة الاستشهاد بالحديث النبوي[٢] ، مع أنَّ اسمه لم يُذكر مع أسماء المانعين للاستشهاد به [٣] .

(١) ينظر : شرح اللمع في العربية : ١٨٥ .

(٢) ينظر : شرح اللمع للأصفهاني (لأبي الحسن الباقولي) : ١٥٦ .

(٣) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٦٢ .

المبحث الثاني

القياس

القياس في اللغة : التقدير ، ويقال : قست الفعلَ بالفعل إذا قدَّرته وسوَّيته [١].

أمَّا في الاصطلاح [٢] : فقد عرَّفه أبو البركات الأنباري بأنَّه : ((حَمْلُ فرعٍ على أصل بعلَّة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع ، وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقيل : هو اعتبار الشيء بشيء بجامع))[٣] .

أمَّا المحدثون فلم يخرجوا في حدِّه عن طور القدامى ، فقد عرَّفه الدكتور محمد خير الحلواني بأنَّه : ((حَمْلُ فرعٍ على أصل لعلَّة جامعة بينهما ، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه في الإعراب أو البناء أو التصريف))[٤] .

وللقياس أركان أربعة : (أصل) هو المقيس عليه ، و(فرع) هو المقيس ، و(حكم) هو ما ينقل من المقيس عليه إلى المقيس ، و(عله جامعة) هي التي من اجلها استحق المقيس حكم المقيس عليه[٥].

والقياس أصل مهم من أصول الاستدلال عند النحويين ، وله مكانة كبيرة وعناية بالغة ، وتعدُّ عناية النحويين بمسائله حقيقة تكشف عنها مقولاتهم ، جاء في الخصائص : ((مسألة واحدة من القياس أنبل ، وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس . قال أبو علي الفارسي رحمه الله : ... أُخطِئ في خمسين مسألة في اللغة ، ولا أُخطِئ في واحدة من القياس))[٦].

---

(١) ينظر : معجم التعريفات (للجرجاني) : ١٥٢ .

(٢) هناك تعريفات أخرى للقياس وردت عند القدامى والمحدثين أعرضنا عن ذكرها تجنبًا للإطالة . ينظر : على سبيل المثال : الاقتراح : ٧٠ ، والشاهد وأصول النحو : ٢٢١ ، وأصول التفكير النحوي : ٧٧ .

(٣) لمع الادلة : ٩٣ .

(٤) أصول النحو العربي : ٩١ .

(٥) ينظر : لمع الادلة : ٩٣ ، والاقتراح : ٧١ ، وأصول التفكير النحوي : ٨٤ .

(٦) الخصائص : ٢ / ٨٨ .

أمَّا موقف العَبَرْتِي من القياس فيمكن معرفته على النحو الاتي :

١. الألفاظ التي استعملها للتعبير عن القياس :

استعمل العَبَرْتِي في شرحه ألفاظًا للتعبير عن القياس ، فضلًا عن لفظ القياس ، وهي (الحمل) ، و(الإجراء) ، و(الأصل) وهي تدل في معناها على معنى مرادف لمعنى القياس ، واستعمل ألفاظًا تختلف عن القياس قليلًا ، وهي : (الأكثر) و(الأجود) و(الأحسن) و (الجيد) ، وكأنَّما يلمح منها أنَّ مراده لهذه الألفاظ (الأقيس) أو (الأقوى) من حيث القياس .

فمن مواطن ورود لفظة (القياس) في شرح العَبَرْتِي ، قوله في باب (النسب) : ((لا تقول في بائع الدقيق دقَّاقٌ ، وإنَّما تقول : دقيقيٌّ على القياس))[١]. أمَّا (الحمل) فقد كثر وروده في شرح اللمع للعَبَرْتِي ، مثاله ما ذكره في باب (التثنية و الجمع) والحديث عن الياء وجعلها علامة للجر في التثنية وحمل النصب عليها ، إذ قال : ((فلم يبقَ إلَّا الياء فجُعِلت للتثنية والجمع علامة للجر ثم حُمِل النصب عليه ، وإنَّما حُمِل النصب على الجر ؛ لأنَّه يشبهه من أربعة أوجه : أحدها : إنَّهما يشتركان في الكناية ، تقول : مررتُ بك ورأيتُك ، والثاني : أنَّ معناهما واحد ، فمعنى مررتُ بك وجزتُك سواء . والثالث : أنَّهم أرادوا أنْ يحملوا النصب إمَّا على الرفع أو على الجر ، فلم يحملوه على الرفع ؛ لأنَّ الرفع يكون في الأسماء والأفعال ، والجر مختص بالأسماء فحملوه على الجر لأنَّه مختص ، والرابع : أنَّ الرفع أثقل من الجر فحملوه على الأخف))[٢].

أمَّا (الإجراء) فمثاله في باب (المقصور) ، قال : ((فأمَّا كساءٌ ورداءٌ وجميع الممدود فإنَّه يجري عليه الإعراب كما يجري على الصحيح ؛ لأنَّ آخر الاسم همزة وهي حرف صحيح))[٣].

---

(١) شرح اللمع في العربية : ٢٨٨ ، وينظر على سبيل المثال : ١٥٩ ، ١٨٣ ، ٢٨٩ .

(٢) المصدر نفسه : ١٠١ ، وينظر على سبيل المثال : ١٠٦ ، ١٥٤ ، ١٨٨ .

(٣) المصدر نفسه : ١٠٠ ، وينظر على سبيل المثال : ١٦٥ ، ١٧٩ ، ٢٧٦ .

أمَّا (الأصل) فمنه ما ذكره في باب (النسب) إذ قال : ((فإنْ كان ما قبل الطَرفِ ياءٌ ، أو ليس فـــي الاسم تاء التأنيث كثقيف وتميم فإثبات الياء هو الأصل والقياس))[١].

ومن الألفاظ المرادفة للقياس والتي استعملها العَبَرْتِي في شرحه (الأكثر) ، ومن مواطن وروده في كتابه قوله في باب (الألفات) : ((فأمَّا (أيمُنُ) فقد كسَرَ ألفها قوم من العرب ، والأكثر الفتح))[٢].

أمَّا (الأجود) فمثاله قوله في باب (الاستثناء) : ((فإنْ كان المستثنى من غير الجنس فالأجود النصب ، ويجوز رفعه على لغة بني تميم))[٣].

أمَّا (الأحسن) فقد استعمله في باب (الفاعل) والحديث عن إلحاق علامة التأنيث في المؤنث الحقيقي وغير الحقيقي . إذ قال : ((فأنت في إلحاق علامة التأنيث وتركها بالخيار : إنْ شئت ألحقتها ، وهو أحسن وإنْ شئت حذفتها .....))[٤].

أمَّا (الجيد) فمثاله ما ذكره في باب (إنَّ وأخواتها) إذ قال : ((فإنْ عطفت على اسم إنَّ وأخواتها قبـل الخبـر فقـلت : إنَّ زيـدًا وعمرًا قائمان ، فالنصب جيد ولا بدَّ على هذا من تثنية الخبر))[٥].

---

(١) شرح اللمع في العربية : ٢٨٥ ، وينظر : ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٤٤ ، ١٤٧.

(٢) المصدر نفسه : ٢٩٨ ، وينظر : ٣٠٥ ، ٣٠٨ .

(٣) المصدر نفسه : ١٥٧ ، وينظر : ١٤١ ، ١٢٣ ، ١٢٩.

(٤) المصدر نفسه : ١١٧ ، ولم يستعمل لفظ (الأحسن) في شرحه إلَّا في هذا الموضع .

(٥) المصدر نفسه : ١٢٨ ، وينظر : ٣٠٧ .

١. مراتب القياس :

القياس المُطَّرِد :

الإطِّرَاد : هو التتابع والاستقامة ، وإطِّرَاد القاعدة يعني تتابعها وعدم تخلفها[١] .

استعمل العَبَرْتِي القياس المطَّرِد في شرحه اللمع إلَّا أنَّه أورده في لفظ مرادف له ، وهو (الأكثر والكثير) فمثاله ، قوله في باب (ما يدخل على الكلام فلا يغيِّره) : ((وقد حُكي عن بعض العرب أنَّه جعل ما زائدة وأعمل هذه الأحرف فيما بعدها ، كما جُعِلت ما زائدة في قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ [آل عمران: ١٥٩] تقول على ذلك : إنَّما زيدًا قائمٌ ، فزيدٌ اسمها وقائمٌ الخبر ، وما زائدة ، والأكثر هو الأوَّل))[٢].

ومنه أيضًا قوله : ((وحيثُ ، وهي ظرف من المكان ، وفيها لغات : الواو والياء ، والياء أكثر))[٣].

القياس الشاذ :

الشُّذُوذ : هو الخروج عن القياس وعدم الإتِّساق مع المألوف من القواعد العامة ، أو مخالفة القياسي من غير نظر إلى قلَّته وجودته وكثرته[٤].

ولم يذكرِ القدماء تحديدًا واضحًا للمقصود بالشذوذ وكل ما يُفهم من أقوالهم أنَّه مقابلٌ للمُطَّرِد[٥].

ومن أمثلة القياس الشاذ في شرح العَبَرْتِي ، قوله في باب التصغير : ((وقد شذَّ شيءٌ من التصغير لا يقاس عليه ، قالوا في عَشِيَّةٍ عُشَيْشِيَةٌ فزادوا شيئًا لم يكن في الكلمة ، وقالوا في مغرب

---

(١) ينظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية (د. محمد سمير اللبدي) : ١٣٩ .

(٢) ينظر : شرح اللمع في العربية : ٣٠٥ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٠٨ .

(٤) ينظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، ١١٣ .

(٥) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٢٣٦ .

الشمس ، مُغَيْرِبَانُ فزادوا ألفًا ونونًا والقياس مُغَيْرِبٌ ، وفي تصغير إنسان أُنَيْسِيَانٌ فزادوا ياءً والأصل أُنَيْسَانٌ))[١].

ومـن ذلك أيضًا قوله في باب الجمع : ((فتقول في سفرجل سفارج وفي فرزدق فرازد ، وقد قيل : فيه فرازق ، وهذا شاذٌّ))[٢].

والظاهر أنَّ العَبَرْتِي قد حذا حذو أغلب سابقيه من علماء النحو في عدم القياس على الشاذِّ .

القياس المتروك :

الترك في اللغة : ((تركتُ الشيءَ تركًا خَلَّيته))[٣].

وقد أشار إليه سيبويه في الكتاب : ((وأمَّا ثُلثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أنْ تكون في القياس مِئين أو مئات ، ولكن شبهوه بعشرين وَأَحَدَ عشرَ))[٤].

وقـد استعمل العَبَرْتِي هذا النوع من القياس ، إذ قال في باب (الجمع) : ((فإنْ قيل : أَلَا حذفتَ الميم وأبقيتَ التاء قبل الميم أَبْعَدَ من الطَّرَف والحذف إنَّما يقع بالطرف ، وما قارَبَه ، وأيضًا فإنَّ الميم لمعنًى ، وهو اسم الفاعل والمفعول ، والتاء لغير معنًى فحُذِف ما هو لغير معنًى وتُرِك ما هو لمعنًى))[٥].

ومن ذلك أيضًا ، في حديثه عن العدد : ((والأصل فيه أنْ تقول : واحدُ رجُلٍ واثنا رجُلٍ ، كما تَقُول : ثلاثة رجالٍ ، ثُمَّ اسْتَغْنَوا بقولهم واحدٌ واثنان عن أنْ يُضيفوه))[٦].

---

(١) شرح اللمع في العربية : ٢٩٦ .
(٢) المصدر نفسه : ٢٦٨ .
(٣) الصحاح : (ترك) .
(٤) الكتاب : ١ / ٢٠٩ .
(٥) شرح اللمع في العربية : ٢٦٨ .
(٦) المصدر نفسه : ٢٦١ .

ومنه أيضًا ، قوله في باب الجمع : ((وقد جاءت أَشياءُ اجتُزِئَ فيها بأحد الجمعين ، فممَّا اكتُفِي ببناء القليل ، رِجْلٌ ، وأَرْجُلٌ ، وممَّا اكتُفِي بالجمع الكثير ، شِسْعٌ وشُسُوعٌ ، وسَبُعٌ وسِبَاعٌ ، ولم يقولوا أَشْساعٌ ولا أَسْباعٌ))[١].

أحكام أخرى تتعلق بالقياس :

١. بيان ما هو أقيس من اللغات :

يفاضل العَبَرْتِي بين قياسين فيرجِّح أحدهما على الآخر ، من ذلك تعليقه على قول الفرزدق في باب (ما) :

فأصَبحوا قد أعادَ اللهُ نعمتَهم إذ هُم قُرَيشٌ وإذ ما مِثلَهُم بَشَرُ[٢].

فيحتمل (مثلهم) أوجهًا : ((... وبنو تميم يرفعون ما بعدها بالابتداء والخبر كهل ولولا وهي أقيس اللغتين ؛ لأنَّها تدخل على الاسم والفعل))[٣].

٢. تجويز القياس على إحدى اللغات إذا خالف القاعدة النحوية :

مثال ذلك قوله في باب الفاعل : ((ولا يُثنَّى الفعل ولا يُجمع إذا تقدَّم ، فإنْ تأخَّر ثُنِّي وجُمِع ، لا يجوز أنْ تقول قاما الزيدان ، ولا قاموا الزيدون ، إلَّا على قول من قال أكلوني البراغيثُ فجاء بالواو لِيُعلَمَ أنَّ ما بعدها مجموع))[٤].

٣. حَمْلُ الشيءِ على ضدِّه :

من ذلك قوله في باب الفاعل : ((تقول : ما قام زيدٌ مُتَرَفِّعٌ ، وإنْ كنتَ قد نفيتَ عنه القيام ، ويجوز أنْ يكون لِمَا قلتَ في الإيجاب قام زيدٌ حملت النفيَ على ضِدِّه))[٥].

---

(١) شرح اللمع في العربية : ٢٦٥ ، وينظر : الكتاب : ٣ / ٥٧٥ .

(٢) البيت تقدم تخريجه ، ينظر : ١١ من الفصل الأول .

(٣) شرح اللمع في العربية : ١٢٥ – ١٢٦ .

(٤) المصدر نفسه : ١١٦ .

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

٤. القياس على غير الكثير :

من ذلك قوله في باب النسب : ((فإنْ نسبت إلى بائع الخبز والبُرِّ ، وما أشبه ذلك صُغتَ اسمًا على (فَعَّالٍ) فقلتَ : خَبَّازٌ وبَزَّازٌ وهو كثيرٌ ، ومع كثرته ليس بقياس ، لا تقول في بائع الدقيق دَقَّاقٌ وإنَّما تقول : دَقِيقِيٌّ على القياس))[١].

٥. ما لا يعضده السماع لا يقاس عليه :

من المعلوم أنَّ السماع أصل مهم من أصول اللغة ، وعليه يقاس المسموع الفصيح الشائع من كلام أهل اللغة لا الشاذُّ الضعيف ، فالقواعد يعضدها السماع ، والمسموع تصفيه القواعد ، فإذا جاء نحوي بحكم لا يعضد السماع رُدَّ عليه حكمه ، وقيل له : لم يُسمَع عن العرب ما تدَّعيه ، وهذا حال العَبَرْتِي فقد جعل عدم السماع حجة في الرد على الأخفش فيما ذهب اليه من أَنَّ (زيدًا) في جملة (خلفَك زيدٌ) مرفوع بالظرف ، إذ قال : ((فإنْ قلت : (خلفَك زيدٌ) أو (في الدار زيدٌ) رفعت زيدًا عند سيبويه[٢] ، بالابتداء وجعلت الظرف خبرًا عنه ، وقال الأخفش[٣] : (زيدٌ) مرتفع بالظرف كأَنَّك قلت : استقرَّ خلفَكَ زيدٌ فالرافع لـ(زيدٍ) (خلفَكَ) ، وهذا غير صحيح ؛ لأنَّه لو كان هكذا لقلت : إنَّ خلفَك زيدٌ فرفعت زيدًا بالظرف ، فإنْ قال الأخفش : قد اجتمع عاملان : (إنْ والظرف) فأُعمِل (إنَّ) دون الظرف . قيل له : هذا خطأٌ لو كان هكذا لسُمِع إعمالُ الظرف في بعض الأَحوال ، فلمَّا لم يُسمَع هذا عُلِمَ أنَّ الظرف لا يرفع شيئًا))[٤].

---

(١) شرح اللمع في العربية : ٢٨٨ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٢٧ – ١٢٨ .

(٣) ينظر : الانصاف (م ٦) : ١ / ٤٨ .

(٤) شرح اللمع في العربية : ١١٠ – ١١١ .

المبحث الثالث

التعليل

العلَّة في اللغة : ((المرض وحدث يشغل صاحبه عن وجهه ، كأنَّ تلك العلة صارت شغلًا ثانيًا منعه شغلُه الأوَّل))[١].

وفي الاصطلاح : ((هو تقرير ثُبوت المؤَثِّر لإثبات الأثر))[٢] . وعرَّفه الدكتور علي أبو المكارم بأنَّه : ((أحد أنواع الجامع بين المقيس والمقيس عليه ، وهي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكمًا ، وتحقق فيه المقيس أيضًا فأُلحِق به فأخذ حكمَه))[٣].

والعلة هي الركن الرابع والأخير من أركان القياس ، وهي قديمة العهد ومصاحبة له ، إذ بدأت عند أوائل النحويين فعُرف بها عبدُالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ) الذي عُدَّ أوَّل من شرح العلل[٤].

وقد قسَّم أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ) العلَّة على ثلاثة أقسام[٥]:

علل تعليمية : وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب ، كرفع الفاعل ، ونصب المفعول.

علل قياسية : وهي أنْ يقال لِمَ نُصب زيدٌ بـ(إنَّ) في قوله إنَّ زيدًا قائمٌ ؟ قيل ؛ لأنَّها وأخواتها شابهت الفعل المتعدي ، فحُملت عليه ، والمنصوب بها مشبه للمفعول .

علل جدلية : وهي كل ما يُعتلُّ به في باب (إنَّ) بعد الجواب السابق ؛ كأنْ يقال : من أيِّ وجه شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأيِّ الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية أم المستقبلية ، أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة ؟ وحين شبهتموها بالأفعال ، لأي شيءٍ عدلتم بها إلى ما

---

(١) الصحاح : (علل) .

(٢) معجم التعريفات : ٥٥ .

(٣) أصول التفكير النحوي : ١٠٨ .

(٤) ينظر : نزهة الإلباء (لأبي البركات الأنباري): ٢٧ ، وطبقات النحويين واللغويين (لأبي بكر الزبيدي) : ٣١ .

(٥) ينظر : الإيضاح في علل النحو (لأبي القاسم الزَّجَّاجي) : ٦٤ – ٦٥ ، وعلل النحو (لابن الورَّاق) : ٢١ – ٢٥ ، والاقتراح : ٩٤ – ٩٥ .

قُدِّم مفعوله على فاعله ، ولماذا لم تشبهوها لِما قُدِّم فاعله على مفعوله ؟ لأنّه الأصل وتأخيره فرع ؟ وأي علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول ؟ . أمَّا موقف العَبَرْتِي من التعليل فقد أولاه عنايته الكبرى ، فجاء شرحه مليئًا بالعلل ، فلا نكاد نقف على حكم نحوي أو مسألة نحوية أو صرفية ، عرض لها من دون أن يعللها ويكشف أسرارها فقد حشد في شرحه جل تعليلات من سبقه ، وانمازت تعليلاته بالسلامة و الوضوح وعدم التعقيد وهي كثيرة أذكر منها[١] :

١.**علَّة ثقل :**

وهي ((أنْ يستثقلوا عبارةً أو كلمةً أو حرفًا أو حركةً))[٢] ، وعلل بها العَبَرْتِي في شرحه ، بقوله في باب (المنقوص) : ((تقول : هذا قاضٍ ومررتُ بقاضٍ ورأيتُ قاضيًا ، وإنَّما لم يُعرَب في الرفع والجر لِثَقَل الضمة))[٣].

٢. **علَّة تشبيه :**

وهي علة ((تقوم على إكساب المتشابهين حكمًا واحدًا))[٤] ، ومن مواطن ورودها في شرح اللمع للعَبَرْتِي ، قوله في باب (المفعول معه) : ((وهو قولك : استوى الماءُ والخشبةَ ، تقديره : مع الخشبةِ ، ثم حذفوا (مع) فصار : استوى الماءُ الخشبةَ بالنصب . ثم لم يَقْوَ الفعل على أنْ يُنصبَ فأُبدِل مكانها الواو ؛ لأنَّها تشبهها من حيث كان معنى مع معنى المصاحبة))[٥].

٣. **علَّة خِفَّة :**

وهي علة : ((تتصل بأحد طبائع العرب في القول فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخف ، إذا لم يكن ذلك مخلًّا بكلامهم))[٦] . وردت هذه العلة في شرح اللمع وعلل بها العَبَرْتِي بقوله في

---

(١) هنالك علل أخرى ذكرها العَبَرْتِي أعرضنا عن ذِكْرها تجنبًا للإطالة وهي : (علة نظير ، وعلة أصل ، وعلة إشعار ، وعلة وجوب ، وعلة الحمل على المعنى ، وعلة أولى ، وعلة تغليب ، وغيرها) وقد وردت جميعها عند علماء العربية السابقين . ينظر : الاقتراح : ٨٣ .

(٢) علل النحو : ٦٩ .

(٣) شرح اللمع في العربية : ٩٧ ، وينظر : على سبيل المثال : ٩١٠ ، ٢٠٨ ، ٢٥٨ .

(٤) علل النحو : ٦٧ .

(٥) شرح اللمع في العربية : ١٤٧ ، وينظر : على سبيل المثال : ١٦٥ ، ١٩٩ ، ٢١٦ ، ٢٢٧.

(٦) علل النحو : ٦٦ .

باب (العدد) : ((وكان الأصل خمسةٌ وعشرةٌ فحُذفت الواو ، وضُمِّن الاسمان معناها ؛ لأنَّها تَشْرَكُ بين الأول والثاني ، فلهذا بُنِي الاسمان على الفتح ؛ لأنَّه أخفُّ الحركات))[١].

٤.علَّة اختصار :

ومن أمثلتها ما جاء في شرح اللمع للعَبَرْتِي قوله في باب (الشرط وجوابه) : ((تقول : أنت ظالم إنْ فعلت ، فيسُدُّ الكلام المتقدِّم مسَدَّ الجواب ، ولا يجوز مثل هذا في أخواتها ، وإنَّما جيءَ بحروف الجزم اختصارًا من التكرير))[٢].

٥.علَّة معادلة أو اعتدال :

وقد وردت هذه العلة في شرح اللمع للعَبَرْتِي ، إذ عبَّر عنها بقوله في باب (الجمع) : ((ودخلت النون عِوضًا عن الحركة والتنوين اللَّذَينِ كانا في الواحد ، وحُرِّكَت لالتقاء الساكنين وفُتحت للفرق والتعديل ، ومعنى التعديل أنَّ الألف خفيفة والواو ثقيلة ، والفتحة أخفُّ من الكسرة فأُعطِي الأخفُّ الأثقل الذي هو الكسر وأعُطيتِ الواو الثقيلة الفتح ؛ لِيَعْتَدِلَ الكلام))[٣].

٦.علَّة تضمين :

استعملها العَبَرْتِي في شرحه في باب (الاستفهام) للتعليل على بناء حروف الاستفهام بقوله : ((وجميع حروف الأسماء المُستفهم بها مبنية لِتَضَمُّنِها معنى حرف الاستفهام))[٤].

٧.علَّة دلالة :

وردت هذه العلة في مواطن عدَّة من (شرح اللمع) ، منها ما جاء في باب : (ما لا ينصرف) وعلل بها العَبَرْتِي بقوله : ((وأصل الأسماء كلِّها الصرف ، فيجب أنْ يدخلها جميع الإعراب ؛ لأنَّها تدلُّ على معانٍ مختلفة بلفظٍ واحد))[٥].

---

(١) شرح اللمع في العربية : ٢٦١ ، وينظر : على سبيل المثال : ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٥ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٢٩ ، وينظر : على سبيل المثال : ٢٩٦ .

(٣) المصدر نفسه : ١٠٤ ، وينظر : على سبيل المثال : ١٠٣ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٠٤ ، وينظر : على سبيل المثال : ٩٠ ، ٩١ ، ٣٠١ .

(٥) المصدر نفسه : ٢٤٩ ، وينظر: على سبيل المثال : ١٠٥.

٨. **علَّة خوف اللبس ، أو كراهية اللبس :**

وهي من العلل التي توخَّاها العرب في كلامهم وكانوا بدافع الحرص على الإبانة والوضوح يتحاشون ما خلط بين المعاني[١] ، ومن أمثلة ورودها في شرح اللمع قول العَبَرْتِي في باب (جمع التأنيث) : ((إذا جمعت المؤنث جمع السلامة زدت في آخر الاسم ألفًا وتاءً ، وإنَّما زدت حرفين لأنَّك لو زدت ألفًا وحدها لالتبس بالتثنية))[٢].

٩. **علَّة ضرورة شعرية :**

وممَّا علل بها العَبَرْتِي في شرحه اللمع ، قوله في حذف (أنْ) من خبر (عسى) : ((ولا يجوز حذفها منها إلَّا في الشعر ، قال الشاعر :

عَسَى الْهَمُّ الَّذِي أَمْسَيتُ فيهِ يكونُ وراءَه فرجٌ قريبُ[٣]

معناها (أنْ يكون) ، فحذف (أنْ) من يكون للضرورة))[٤].

١٠. **علَّة الحمل على النقيض :**

ومن أمثلة ورود هذه العلة في شرح اللمع ما جاء في باب (الإعراب والبناء) وعلل بها العَبَرْتِي قائلًا :((وأمَّا كم فتكون استفهامًا وخبرًا ،.. وإذا كانت خبرًا فقد اشبهت رُبَّ ؛ لأنَّها نقيضتها ؛ لأَنَّ رُبَّ للتقليل وكم للتكثير، والشيءُ يُحمَل على نقيضه كما يُحمَل على نظيره))[٥].

١١. **علَّة قوة :**

ومن مواطن استعمال هذه العلة في (شرح اللمع) قول العَبَرْتِي في باب (المفعول معه) : ((والاسم يُنصَب بالفعل بتقوية الواو ؛ ولأنَّها قَوَّتْه وأوصلته إلى المفعول كما قَوَّتْ إلَّا الفعل في الاستثناء))[٦].

---

(١) ينظر : علل النحو : ٦٦ .

(٢) شرح اللمع في العربية : ١٠٥ ، وينظر: على سبيل المثال : ١٥٤ ، ١٠٦ ، ٢١٥ ، ٣١٠ .

(٣) البيت تقدم تخريجه ، ينظر : ٣٠ من هذا الفصل .

(٤) شرح اللمع في العربية : ٢٤٣ ، وينظر: على سبيل المثال : ٢٠٧ .

(٥) المصدر نفسه : ٩٢ .

(٦) المصدر نفسه : ١٤٧ ، وينظر ١٣٣ ، ٢١٠ .

١٢. علَّة فرق :

هـي علةٌ : ((تتصل بقصد الإبانة ، إذ يُعطَى للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان ؛ توخِّيًا لدقة الدلالة))[١].

وردت هذه العلة في (شرح اللمع) وعلل بها العَبَرْتِي في باب (حروف النسق) بقوله : ((واللام تُفتح مع المُضمر على الأصل تقول : له ذلك وتُكسر مع الظاهر تقول : لِزيدٍ فِعلُ ذلك للفرق بينها وبين الابتداء في قوله : لَزَيدٌ أفضلُ من عمرٍو))[٢].

١٣. علَّة إشتراك :

ومن أمثلتها في (شرح اللمع) قول العَبَرْتِي ، في باب (خبر المبتدأ) : ((فإنَّ الابتداء والمبتدأ عملا جميعًا في الخبر بِالشَّرِكَة ؛ لأنَّ كلَّ واحد يقتضيه الآخـــر ، فـأُشرِك بينهما فـي العمل))[٣].

١٤. علَّة تضمين :

علل بها العَبَرْتِي في شرحه في باب (الإعراب والبناء) بقوله : ((فأمَّا أينَ وكيفَ فبُنِيا لِتَضَمُّنِهِما معنى حرف الاستفهام وحُرِّكا لأنَّ ما قبل آخرهما ساكن ....))[٤].

١٥. علَّة عِوَض أو تعويض :

مثل تعويضهم الميم في (اللَّهُمَّ) من حرف النداء[٥]، ومن مواطن ورودها في شرح العَبَرْتِي ، قوله في (باب النداء) : ((وقد زِيدَتْ في اسم الله تعالى (مِيمٌ) عوضًا من (يا) فقالوا : اللَّهُمَّ))[٦].

---

(١) علل النحو : ٦٧ .

(٢) شرح اللمع في العربية : ١٨٦ ، وينظر : ١٠٤ ، ١٦٥.

(٣) المصدر نفسه : ١١٥ .

(٤) المصدر نفسه : ٩٠ ، وينظر على سبيل المثال : ٩١ ، ٣٠٤ .

(٥) ينظر : الاقتراح : ٨٤ ، وارتقاء السيادة (الشيخ يحيى الشاوي) : ٧٠ .

(٦) شرح اللمع في العربية : ٢٠٧ ، وينظر : على سبيل المثال : ١٠٢ ، ١٠٣.

١٦. علَّة كراهية التقاء الساكنين :

إنماز العرب بكراهيتهم التقاء الساكنين ، لذلك يلجأون للتحريك [١] ، وقد أفرد سيبويه في هذا المجال بابًا سمَّاه : ((هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيُحرَّك ؛ لكراهيتهم التقاء الساكنين)) [٢] ، ثم قال ((وذلك قول بعض العرب : هذا بَكُرْ وهذا بَكِرْ)) [٣] .

ومن أمثلتها في (شرح اللمع) قول العَبَرْتِي في باب (الإعراب والبناء) : ((وأَمَّا نَزَالِ فبُني لأنَّه وقع موقع أنْزِلْ ، وبُني على حركة لأنَّ قبل آخره ساكن ، وكُسِر على أصل الحركة لالتقاء الساكنين)) [٤] .

---

(١) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٣٧٠–٣٧١ ، والمباحث اللغوية والنحوية في كتابي (المخترع في إذاعة سرائر النحو) و(شرح ديوان أبي تمَّام) للأعلم الشنتمري (رسالة ماجستير) : ٥٧.

(٢) الكتاب : ١٧٣/٤ .

(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٤) شرح اللمع في العربية : ٩١ – ٩٢ ، وينظر على سبيل المثال : ٩٧ .

المبحث الرابع
أصول أخرى
(الإجماع ، واستصحاب الحال)

أولًا : الإجماع :

الإجماع في اللغة : الاتفاق ، وجعْلُ الأمر جميعًا بعد تفرقه ، والعزم على الأمر[١].

وفي الاصلاح : ((هو اتفاق النحاة على أمرٍ ما دون خلاف مذهبي أو فردي ينقض هذا الاتفاق المُجمع عليه))[٢] .

ويُعَدُّ الإجماع حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص[٣] . وكان الإجماع أحد أدلة الصناعة التي اعتمدها العَبَرْتِي في مناقشة الآراء المختلفة وعرض المسائل اللغوية والنحوية ، المتعددة ، ولكنَّه كان من الأدلة القليلة الورود في الشرح إذا ما قورن بما سبقه ، وقد وردت في (شرح اللمع) للعَبَرْتِي أكثر من لفظة للتعبير عن الإجماع ، فضلًا عن لفظة الإجماع ، وهي (أجمعنا) ، و(بلا خلاف) ، و(لم يختلفوا) .

أمَّا الإجماع فمثاله ما ذكره في باب التعجب ، قال : ((فإنْ قيل : فأنت تضمر الخبر في لولا زيد ، ولا يظهر البتة ، وكذلك ها هنا ، قلنا : هناك إجماع حاصل في حذف الخبر لا يمكن فيه غير إضمار الخبر))[٤].

ومن مظاهر أخذه بالإجماع قوله في باب (نِعم وبِئس) : ((وما احتجَّ الكوفيون به في أنَّهما اسمان من دخول حرف الجر فلا دليل فيه ؛ لأنَّ حرف الجر دخل عليهما في اللفظ ، والمراد غيرهما كدخوله على قول الشاعر :

---

(١) ينظر : القاموس المحيط : (الجمع) ، ومعجم التعريفات : ١١ .
(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ٤٩ .
(٣) ينظر : الخصائص : ١ / ١٨٩ ، الاقتراح : ٦٦ .
(٤) شرح اللمع في العربية : ٢٣٣ .

وَاللهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهُ[١]

وأجمعنا نحن وهم على أنَّ نامَ فِعْلٌ))[٢].

ومن أمثلة ورود الإجماع في (شرح اللمع) قول العَبَرْتِي في باب (ما لا ينصرف) : ((إذا سمَّيت رجلًا بأحمرَ وأصفرَ لم تصرفه بلا خلاف لوزن الفِعْل والتعريف))[٣].

ومنه أيضًا ماجاء في باب (الجمع) : ((وأمَّا الرباعية فهي خمسة أمثلة بلا خلاف ، وواحد فيه خلاف ...))[٤].

ثانيًا : استصحاب الحال :

الاستصحاب لغةً : ((كلُّ شيءٍ لاءَم شيئًا فقد استصحبه))[٥].

واصطـــلاحًا : ((إبقاء حال اللفـــــظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل))[٦].

أو : ((هو الحكم الذي يَثبُت في الزمان الثاني بناءً على الزمان الأوَّل))[٧].

ومع أنَّ بعض النحويين عدَّ استصحاب الحال أحد الأدلَّة المعتبرة [٨] ، إلَّا أنَّه يُعَدُّ من أضعفها ولهذا لا يجوز التمسك به ما وُجِد هناك دليل[٩].

---

(١) البيت تقدم تخريجه ، ينظر : ٩ من الفصل الأول .

(٢) شرح اللمع في العربية : ٢٤٠ ، وينظر على سبيل المثال : ١٢٦.

(٣) المصدر نفسه : ٢٥٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٦٥ .

(٥) العين : (صحب) .

(٦) الإغراب في جدل الإعراب : ٤٦ ، وينظر : معجم التعريفات : ٢٢ ، والاقتراح : ١١٣ .

(٧) معجم التعريفات : ٢٢ .

(٨) ينظر : الإنصاف (م٤٢) : ٢/ ٢٥٨ ، والإغراب في جدل الإعراب :١٤١ ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبوية : ٤٤٩ .

(٩) ينظر : لُمع الأدلة : ١٤٢ ، والدراسات النحوية عند المكودي (أطروحة دكتوراه) : ٤٣ .

أمَّا العَبَرْتِي فقد اعتدَّ بالاستصحاب في عدة مواضع من شرحه ، منها ما جاء في باب (مذ ومنذ) قال : ((وأصل مُذ مُنذ الدليل عليه أنَّك لو سمَّيت رجلًا بـ(مُذْ) ثم صغَّرته قلت (مُنَيذ) ، فبرجوع النون كان الأصل مُنذ))[١].

ومن أمثلة ورود الاستصحاب في (شرح اللمع) قول العَبَرْتِي في باب (ما لا ينصرف) : ((وأصل الأسماء كلِّها الصرف ، فيجب أنْ يدخلها جميع الإعراب ؛ لأنَّها تدل على معان مختلفة بلفظ واحد))[٢].

وقد ترد أحيانًا في (شرح اللمع) مسائل خلافية في الاستصحاب ، إلَّا أنَّ العَبَرْتِي كان يكتفي بذكرها دون أنْ يرجِّحَها ، من ذلك قوله : ((واختلفوا في مهما ، فقال الخليل : أصلها (ما) وزِيدت عليها (ما) كما تزاد على أينَ ومتى ، فصارت (ما ما) ، فكرهوا إجتماع اللفظين ، فأبدلوا من الألف هاءً ، فـ(ما) الأولى اسم والثانية حرف ، وقال الأخفش : أصلها زجر ، كما تقول : (مَهْ) ، وجيء بـ(ما) للجزاء ، فالثانية اسم . وقال الكوفيون : (مهما) كلها حرف واحد مثل حتى))[٣].

---

(١) شرح اللمع في العربية : ١٦٩.

(٢) المصدر نفسه : ٢٤٩ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٢٨ .

توطئة :

لا شك أنَّ للمصطلحات أهمية بالغة في جميع العلوم ، فلابدَّ لدارس علم من العلوم أنْ يفهم المدلول المحدد الخاص بكل مصطلح من المصطلحات[١] . وكان المصطلح أو الاصطلاح يُعرَّف بأنَّه : اتفاق طائفة مخصوصة على تسمية الشيء ، أو هو إخراج اللفظ من معنًى لغوي إلى آخر[٢] ، فالمصطلحات العلمية تعني وجود عُرْف لغوي خاص بين أرباب العلم ودارسيه يختلف عن العُرْف اللغوي العام[٣] .

وقد أدرك القدماء أهمية دراسة مصطلحاتِ كلِّ علمٍ والعناية بها ، ويدلُّك على ذلك قول الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) عندما علل وضع النحويين لمصطلحات ((الحال والظروف وما أشبه ذلك لأنَّهم لو لم يضعوا هذه العلامات لم يستطيعوا تعريف القَرويِّين وأبناء البلديِّين علم العروض والنحو))[٤].

وما يهمنا من هذا الفصل هو العناية بالمصطلحات الصرفيَّة والنحويَّة ، وكيف نالت حظها من الاهتمام حتى ظهرت مؤلفات وبحوث كثيرة قدمت في جملتها صورة لنشأة المصطلحات العربية وتطورها ، وتأتي محاولتي هذه لتلقي الضوء على المصطلحات الصرفيّة والنحويّة من خلال ورودها في كتاب (شرح اللمع) للعَبَرْتِي ، بوصفها من متمِّمات عرض المادة النحوية ومكمِّلاتها فضلًا عن أنَّها من أدلة معرفة مذهب النحوي وتوجُّهاته .

ولذلك سأحاول – بإذنٍ من الله تعالى – دراسة ما ورد من مصطلحات – صرفيَّة ونحويَّة – في هذا الفصل مقسِّمًا إيَّاه على مبحثين : الأول جعلته للمصطلحات الصرفيَّة .

والثاني للمصطلحات النحويَّة ، وما يتفرع منها من مصطلح نحويٍّ – بصريٍّ وكوفيٍّ – في (شرح اللمع) للعَبَرْتِي ، ويمكن إيرادها على النحو الآتي :

---

(١) ينظر : مصطلحات النحو الكوفي (عبدالله بن حمد الخثران) : ٥ .

(٢) ينظر : معجم التعريفات : ٢٧ .

(٣) ينظر : مصطلحات النحو الكوفي : ٥ .

(٤) البيان والتبيين (للجاحظ) : ١ / ١٤٠ .

المبحث الأوَّل

المصطلحات الصرفيَّة

وردت في كتاب (شرح اللمع) مجموعة من المصطلحات الصرفيَّة ، وقسم من هذه المصطلحات كان معروفًا عند علماء اللغة الأوائل كسيبويه ، والمبرِّد ، وابن السرَّاج ، وغيرهم ، وهي على النحو الآتي :

أولًا : المصطلحات الخاصة بالحروف :

١. ألف الوصل :

وهي همزة تلحق في أول الكلمة توصُّلًا إلى النطق بالساكن وهربًا من الابتداء به ؛ إذ كان ذلك غير ممكن في الطاقة فضلًا عن القياس[١].

وقد استعمل سيبويه هذا المصطلح في الكتاب وأطلق عليه (أول الحروف)[٢] ، و (الألف الموصولة)[٣] ، و(ألفات الوصل)[٤] ، و(ألف الوصل)[٥] ، وقد أفرد له في الكتاب بابًا بعنوان: (هذا باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قدمت لإسكان أول الحروف)[٦].

أمَّا العَبَرْتِي فقد استعملها بقوله : ((وكان الأصل ألَّا تدخل همزة الوصل في الأسماء كما لم تدخل في الأفعال المضارعة))[٧] ، ومن استعمالاته لهذا المصطلح قوله : ((فهمزة الوصل نحو اسمٌ واضرِبْ))[٨].

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤ / ١٤٤ ، والمنصف : ١ / ٥٣ .
(٢) ينظر : الكتاب : ٤ / ١٤٤ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ١٤٨ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٦) المصدر نفسه : ٤ / ١٤٤ .
(٧) شرح اللمع في العربية : ٢٩٧ .
(٨) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

٢. تاء التأنيث :

وهي نوعان ساكنة ومتحركة (في حالة التقاء الساكنين) تدخل على الاسم والفعل للدلالة على التأنيث[١].

وقد ورد هذا المصطلح في الكتاب ، واستعمله سيبويه ومن أمثلته قوله : ((وقـد يجمعون المؤنث الذي ليست فيه هاء التأنيث بالتاء كما يجمعون مافيه الهاء ؛ لأنَّه مؤنث مثله وذلك قولهم: عُرُسَاتٌ وأَرَضَاتٌ))[٢] .

واستعمله العَبَرْتِي في شرحه ، إذ قال : ((وإنْ كان في آخر الاسم تاء التأنيث صَغَّرتَ الصدر وتركت علامة التأنيث بحالها ، فتقول في طلحة طُلَيحة ، وفي حمزة وحُمَيزة))[٣].

٣. الألف والنون الزائدتان :

الزائد ما لم يكن فاءً ولا عينًا ولا لامًا [٤] . ومعنى الزيادة أنْ يضاف على الحروف الأصول ما ليس منها ممَّا قد يسقط في بعض تصاريف الكلمة ، ولا يُقابل بفاءٍ ولا عينٍ ولا لامٍ [٥] . ورد هذا المصطلح في الكتاب وأطلق عليه سيبويه (نون بعد ألف زائدة) وأفرد له بابًا سمَّاه (باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة)[٦].

واستعمله العَبَرْتِي في شرحه ، قائلًا : ((فإنْ كان في الاسم ألف ونون زائدتان ، فإنَّك تُصغِّر الصدر وتدع الألف والنون بحالها إن كانت العرب لم تكسره ، تقول : في عُثْمَانَ عُثَيْمَانُ ، وفـي زَعْفَرانٍ زُعَيْفَرانٌ ؛ لأنَّهـم لـم يقولـوا عُثْمَامِين ولا زَعَافِرين))[٧].

---

(١) ينظر : المصطلح الصرفي في مميزات التذكير والتانيث (عصام نورالدين) : ١٦٣ ، ١٧٢ .

(٢) الكتاب : ٣ / ٦٠٠ .

(٣) شرح اللمع في العربية : ٢٩٠ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢١٨ ، والمقتضب : ٣ / ٣٣٥ .

(٥) ينظر : شرح المفصل (لابن يعيش) : ٤ / ١٤٥ – ١٤٦ ، وهمع الهوامع (للسيوطي) : ٦ / ٢٣٧ – ٢٣٨ .

(٦) الكتاب : ٣ / ٢١٥ .

(٧) شرح اللمع في العربية : ٢٩٢ .

٤. ألف التأنيث الممدودة .

ويراد بها الألف التي تقع في آخر الاسم وهي إحدى علامات التأنيث في الاسم ، وقد فصل الخط بينهما ، وكتبت الممدودة الفًا والمقصورة ياءً [١] . واستعمله سيبويه في الكتاب وأفرد له بابًا سمَّاه (هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد الألف ...) [٢] ، ثم قال : ((وذلك نحو : حمراء ، وصفراء ، وخضراء ، ... فقد جاءت في هذه الأبنية كلِّها للتأنيث))[٣].

وقد ورد هذا المصطلح في (شرح اللمع) للعَبَرْتِي ، إذ قال : ((وهكذا إن كان في آخر الاسم ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة تركت الألف بحالها مفتوحًا ما قبلها وصغَّرت الصدر ، فتقول ...، وفي حمراء حُمَيْرَاءَ))[٤].

٥. ألف القطع :

وهي همزة تثبت في الدَّرج والابتداء[٥] . وأورده سيبويه في الكتاب ، وذلك عند تعليله لحذف ألف الوصل ، إذ قال : ((وجعلوا هذا سبيلها ليُفرِّقوا بينها وبين الألف المقطوعة))[٦].

ومن مواطن ورودها في (شرح اللمع) قول العَبَرْتِي : ((فكلُّ ألفٍ ابتدأتها قَطْعٌ نحو أَكْرِمْ وأَصْنَعُ ، إلَّا ما استثنيته لك))[٧].

٦. ألف التأنيث المقصورة :

وهي التي تقع في نهاية الاسم المعرب لتدل على تأنيثه [٨] . وقد ورد هذا المصطلح في الكتاب ، إذ قال سيبويه في (باب ما لحقته الألف في آخره ،...) :

---

(١) ينظر : المذكر والمؤنث (لابن فارس) : ٤٦ .
(٢) الكتاب : ٣ / ٢١٣ .
(٣) المصدر نفسه : ٣ / ٢١٣ – ٢١٤ .
(٤) شرح اللمع في العربية : ٢٩١ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢٩٨ .
(٦) الكتاب : ٤ / ١٥٢ .
(٧) شرح اللمع في العربية : ٢٩٧ .
(٨) المعجم المفصل في علم الصرف (راجي الاسمر) : ١٥٣ .

((أمَّا مـــا لا ينصـــرف فيهمـــا فنـــحو : حُبْلَـــى ، وحُبَارَى ، وجَمَزَى ، ودِفْلَى ، وشَرْوَى ، وغَضْبَى))[١].

ثم بيَّن سيبويه سبب منعهم هذه الصفات من الصرف ، بقوله : ((وذاك أنَّهم أرادوا أنْ يُفرِّقوا بين الألف التي تكون بدلًا من الحرف الذي هو من نفس الكلمة والألف التي تلحق ما كان من بنات الثلاثة ببنات الأربعة وبين هذه الألف التي تجيء للتأنيث))[٢] . وذكره العَبَرْتِي في شرحه بقوله : ((وهكذا إنْ كان في آخر الاسم ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ، وتركت الألف بحالها مفتوحًا ما قبلها وصغَّرت الصدر ، فتقول : في حُبْلَى حُبَيْلَى))[٣].

ثانيًا : المصطلحات الخاصة بالاسماء :

١. التصغير :

ويسمَّى التحقير ، والتصغير على أربعة أنحاء: تقريبٌ وتقليلٌ وتصغيرٌ وتحقيرٌ[٤] ، ولي مبحث في هذا الشأن سيأتي ذكره في موضعه إن شاء الله تعالى .

واستعمل سيبويه مصطلحي (التصغير والتحقير) متابعًا الخليل[٥] . وعقد لهذا المصطلح في الكتاب أبوابًا عدة منها : (هذا بابُ التصغير)[٦].

أمَّا العَبَرْتِي ، فقد تابع بذلك الخليل وسيبويه ، إذ استعمل المصطلحين في شرحه ، فقال : ((فأمَّا الخماسية الأصول فلابدَّ من حذف الحرف الأخير ليكون له مثال في التصغير ، تقول في سَفَرْجَل سُفَيْرَجٌ بحذف اللام))[٧].

---

(١) الكتاب : ٣ / ٢١٠ .
(٢) المصدر نفسه : ٣ / ٢١٠ – ٢١١ .
(٣) شرح اللمع في العربية : ٢٩١ .
(٤) ينظر : العين : ٨ /١٤٢ .
(٥) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
(٦) الكتاب : ٣ / ٤١٥ ..
(٧) شرح اللمع في العربية : ٢٩١ .

ومثال آخر قوله : ((فإنْ كانت عين الثلاثي معتلة نظرت : فإنْ كانت واوًا أو ياءً أُظهِرتا في التحقير . تقول في جوزة جُوَيْزَة))[١].

٢.جمع التكسير :

هذا الجمع يشبه الآحاد من قبل أنَّ إعرابه جارٍ على آخره كما يجري على الواحد ، تقول : رَجُلٌ فاللام حرف الإعراب ثم تقول رجال فهي كذلك[٢].

أورد سيبويه هذا المصطلح في الكتاب وأفرد له عدة أبواب منها : (هذا باب تكسير الصفة للجمع)[٣] ، ومن استعمالاته له قوله : ((تقول في التحقير : رُكَيْبٌ وسُفَيْرٌ ، فلو كان كُسِّر عليه الواحد رُدَّ إليه ، فليس فَعْلٌ ممّا يُكَسَّر عليه الواحد للجمع))[٤].

أمَّا العَبَرْتِي فقد أفرد له بابًا سمَّاه (باب جمع التكسير) [٥] ، ثم علَّل هذه التسمية فقال : ((وسُمِّي تكسيرًا بتكسير الآنية لما يلحقه من التغيير ، وهذا التغيير في جمع التكسير على ثلاثة أقسام : أنْ يكون الواحد بعدة الجمع نحو أَسَدٍ وأُسْدٍ ، أو يكون الواحد أكثر من الجمع نحو إزارٍ وأُزُرٍ ، أو يكون الواحد أقلَّ من الجمع نحو ، دِرْهَمٍ دَرَاهِمَ))[٦].

٣. الإبدال :

الإبدال في اللغة وضْعُ حرفٍ محلَ حرفٍ آخر وقد يكون الحرفان حرفي علة نحو : (خافَ أصلها : خَوَفَ) ، وقد يكونان صحيحين ، نحو (اصطبر ، أصلها اصتبر) وقد يكونان مختلفين ، نحو (اتصل أصلها : إوْتَصَلَ)[٧].

---

(١) شرح اللمع في العربية : ٢٩٢ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٧ .
(٣) الكتاب : ٣ / ٦٢٦ .
(٤) المصدر نفسه : ٣ / ٦٢٤ .
(٥) ينظر : شرح اللمع في العربية : ١٠٧ .
(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(٧) ينظر : المعجم المفصل في علم الصرف : ٩ .

وللإبدال ركنان : المُبدَل منه نحــو : (خَوَفَ) . أصل : (خَاف) والمُبدَل : نحو (خاف) . أصلها (خوف)[١].

وقد ورد هذا المصطلح عند سيبويه إذ أفرد له بابًا في الكتاب سمَّاه ((هذا باب اطِّراد الإبدال من الفارسية))[٢] ، وعبَّر عنه بقوله : ((وأمَّا ما لا يطَّرد فيه البدل فالحرف الذي هو من حروف العرب ، نحو : سين سراويل ، و عين إسماعيل ، أبدلوا للتغيير الذي قد لزم ، فغيروه لما ذكرت من التشبيه بالإضافة))[٣].

واستعمله العَبَرْتِي عند حديثه عن حروف المد واللين ، إذ قال : ((والواو لم تُمْكِن زيادتها لأنَّه ليس فــي كلامهــم واوٌ زِيدت أولًا ؛ فأبدلوا منها التاء لأنَّها قد تُبدَل منها كثيرًا نحو تُرَاثٍ وتُخَمَةٍ))[٤].

٤. المشتق :

هو ما أُخِذَ من غيره ، ودلَّ على شيء موصوف بصفة ، مثل عادل (صفة) ، ومنصور (صفة) ، وجميل (صفة)[٥] . واستعمله سيبويه في الكتاب وأفرد لــه بــابًا سمَّــاه (هــذا بــاب اشتقاقك الأسماء...)[٦].

أمَّا من مواطن وروده في (شرح اللمع) للعَبَرْتِي ، فقوله عند حديثه عن خبر المبتدأ : ((وهو على ضربين : مفرد وجملة ، .... وهذا المفرد على ضربين : مشتق وغير مشتق ،

---

(١) ينظر : المعجم المفصل في علم الصرف : ٩ .
(٢) الكتاب : ٤ / ٣٠٥ .
(٣) المصدر نفسه : ٤ / ٣٠٦ .
(٤) شرح اللمع في العربية : ٨٧ .
(٥) ينظر : معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ، مجدي وهبة ، وكامل المهندس : ٤٠ .
(٦) الكتاب : ٤ / ٨٧ .

فالمشتق مثل : ظريف وقائم ، فإذا كان كذا فلابدَّ له من ضمير يكون فيه ، وقد يكون غير مشتق مثل : زيدٍ وعمرٍو))[١].

ثالثًا : المصطلحات الخاصة بالأفعال :

١. المعتل :

هو ما كان أحد أصوله حرف علَّة وهي الواو والياء والألف[٢] . وقد ورد هذا المصطلح عند سيبويه كثيرًا ولاسيما في باب (ماشذَّ من المعتلِّ على الأصل)[٣] .

ومن أمثلة استعمال العَبَرْتِي لهذا المصطلح قوله : ((فالمعتلُّ ثلاثة أبواب : ما آخره ألف مفردة نحو عَصَا وحُبلَى ، الثاني : ما آخره ياء خفيفة وقبلها كسرة ، نحو القاضِي والدَّاعِي ، والثالث : ما آخره واوٌ وهي الأسماء الستة أبوك وأخوك ....))[٤].

٢. فعل الأمر :

الأمر : هو طلب فعل شيء صادر ممَّن أعلى درجة إلى من هو أدنى منه ، فإن كان أدنى إلى أعلى سُمِّي (دعاءً) ، وإنْ كان من مساوٍ إلى نظيره سُمِّي (التماسًا) . ويسمَّى أيضًا الأمر المحض[٥].

وقـد شاع هذا المصطلح في كتب القدماء ، ومن ذلك كتاب العين ؛ إذ استعمله الخليل ، بقوله : ((والعرب قد أماتتِ المصدر من (يَذَرُ) والفعل الماضي ، واستعملته في (الحاضر) و

---

(١) شرح اللمع في العربية : ١١٢ .
(٢) ينظر : معجم التعريفات : ١٨٥ .
(٣) الكتاب : ٤ / ٤٣٠ .
(٤) شرح اللمع في العربية : ٩٤ .
(٥) ينظر : المعجم المفصل في علم الصرف : ١٦٠ .

(الأمر) ، فإذا أرادوا المصدر قالوا : (ذَرْهُ تركًا) أي اتركْهُ))[١]. ومن مواطن وروده في (شرح اللمع) قول العَبَرْتِي : ((وفعل الأمر على ضربين : معربٌ ومبنيٌّ ، فالمعرب الذي في أوَّله اللام وحرف المضارَعَة نحو : لِتَقُم ، وما ليس في أوَّله ذلك فمبنيٌّ نحو : خُذْ وكُلْ))[٢] . وقوله لِتَقُمْ ، معناه أنَّ فعل الأمر عندهم مضارعٌ مجزوم بـ(لام الأمر) ، فأصل : قُمْ : لِتَقُمْ[٣].

٣. المهموز :

هو ما كان أحد أصوله همزة سواء بقيت بحالها كـ(سَأَلَ) أو قُلبت كـ(سَالَ) أو حُذفت كـ(سَلْ)[٤] . ورد هذا المصطلح عند الخليل إذ قال : ((أجزأني الشيء ، مهموز، أي : كفاني))[٥] ، وعقد له سيبويه بابًا بعنوان (هذا باب الهمز)[٦] ، ثم قال : ((اعلم أنَّ الهمز فيها ثلاثة أشياء : التحقيق والتخفيف والبدل . فالتحقيق قولك : قرأْتُ ، ورأْسٌ .. ، وأمَّا التخفيف فتصير الهمزة فيه بَيْنَ بَيْنَ وتُبدَل وتُحذَف))[٧].

وقد أشار العَبَرْتِي إلى هذا المصطلح في شرحه ، إذ قال : ((وهمزة الأصل هي تكون فاءً من الفعل الماضي ، وتثْبُتُ في ثاني المستقبل نحو أَتَى يأْتي وزنه فَعَلَ ، والهمزة فاؤه وليست زائدة))[٨].

---

(١) العين : ٨/ ١٩٦ .
(٢) شرح اللمع في العربية : ٩٣ .
(٣) ينظر: المصطلح النحوي : ١٨٢ .
(٤) ينظر : معجم التعريفات : ٢٠٠ .
(٥) العين : ٦ / ١٦٢ .
(٦) الكتاب : ٣ / ٥٤١ .
(٧) المصدر نفسه و الصفحة نفسها .
(٨) شرح اللمع في العربية : ٢٩٧ .

٤ .الصحيح :

هو الذي ليس في مقابلة (الفاء والعين واللام) حرف علة وهمزة وتضعيف[١] ، ورد هذا المصطلح في الكتاب ، إذ قال سيبويه : ((فأبنية كلام العرب صحيحة ومعتلَّة ، وما قِيس من معتلِّهِ ولم يجيءْ إلَّا نظيره في غيره))[٢].

ومن مواطن وروده في (شرح اللمع) للعَبَرْتِي ، قوله : ((والمعتلُّ من الأفعال يجري مجرى الصحيح ، تقول : ارْمِينْ زيدًا ، كما تقول : اضْرِبنْ زيدًا))[٣].

(١) ينظر : معجم التعريفات : ١١٢ – ١١٣ .

(٢) الكتاب : ٤ / ٤٣٠ .

(٣) شرح اللمع في العربية : ٢٨١ .

المبحث الثاني
المصطلحات النحويَّة

توطئة :

إنَّ نشأة المصطلحات كان بعضها مقترن بنشأة النحو ، وقد تمثلت أسباب كثيرة عاشت فيها البيئة العربية ، ودعت إلى ظهور بوادر الحاجة إلى علم ينتظم دقائق هذهِ اللغة وأسرارها .

ولأنَّ المصطلحات ثمار العلوم وأداتها للتعبير عن موضوعاتها ، فقد كان لابدَّ للنحو بصيرورته صناعة ، من مصطلحات تكون أعلامًا على موضوعات ومعان يطلقها أصحاب الصناعة ، فيفهمها الدارسون من أهلها[١].

وكان العَبَرْتِي واحدًا من النحويين الذين برزوا في القرن السادس الهجري ، الذي انماز بنضج المصطلح ووضوحه ، لهذا كان مذهبه قائمًا على الانتقاء من آراء المدرستين البصرية والكوفية ، وكذلك كان استعماله للمصطلحات النحوية ، فهي عنده مزيج من مصطلحات المدرستين ، مع ميل واضح إلى استعمال مصطلحات البصريين وهذا الاستعمال المشترك للمصطلحات يدل على تعدد موارد العَبَرْتِي التي استقى مادته منها ، فضلًا عن سعة ثقافته النحوية وشمولها ، وقد عرضتُ للمصطلحات النحوية على كونها بصرية وكوفية ، إلى جانب مصطلحات مشتركة بين المِصرين ، في (شرح اللمع) للعَبَرْتِي ويمكن إيرادها على النحو الآتي :

أولًا : المصطلحات البصرية :

١. التمييز :

وهو من مصطلحات البصريين[٢] ، ويقابله عند الكوفيين (التفسير)[٣] ، ولقد استعمل البصريون مصطلح (التفسير) أيضًا ، ولكن التعبير بـ(التمييز) أكثر عندهم من التعبير

---

(١) ينظر : مدرسة الكوفة ، (د. مهدي المخزومي) : ٣٠٣ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤ / ٣٢٨ ، والمقتضب : ٣ / ٣٢ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٥٩ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٢٩ .

(٣) ينظر : معاني القرآن (للفرَّاء) : ١ / ٥٥ ، ١٦٨ ، ٢٢٥ ، ومجالس ثعلب : ١ / ٢٦٥ ، ٢٧٣ .

بـ(التفسير)[١] ، وأمَّا العَبَرْتِي ، فقد استعمل المصطلحين في شرحه ، (التمييز والتفسير) ، ولكن تعبيره بمصطلح (التمييز) أكثر ، وأفرد له بابًا سمَّاه بـ(باب التمييز)[٢] ، وقال : ((ويقال له التفسير والتبيين))[٣]. ومن مواطن استعماله لمصطلح التمييز قوله : ((والتمييز لا يكون إلَّا نكرة منصوبة بتقدير مِن))[٤].

٢. أسماء الإشارة والأسماء المبهمة :

وهما من مصطلحات الكتاب قال سيبويه : ((وأَمَّا الأسماء المبهمة فنحو هذا ، وهذهِ ، وهذان ، وهاتان ، وهؤلاء ، وذلك وتلك ، وذانك وتانك ، وأولئك ، وما أشبه ذلك ، وإنَّما صارت معرفة لأنَّها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمَّته))[٥].

وقد ورد هذا المصطلح في (شرح اللمع) للعَبَرْتِي في عدة مواضع منها ، قوله في باب الإعراب والبناء : ((وأمَّا هؤلاءِ فبُنِي ؛ لأنَّه من أسماء الإشارة))[٦].

وأشار أيضًا إلى الاسم المبهم بقوله : ((وسائر الحروف مبني ، وكذلك المضمرات و المبهمات نحو : هذا وذاك وتلك))[٧].

٣. حروف المعاني :

وهو من مصطلحات البصريين ، قال سيبويه : ((فالكلم : اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنًى ، ليس باسمٍ ولا فعلٍ))[٨]. ومثَّل له قائلًا : ((وأمَّا ما جاء لمعنًى وليس باسم ولا فعل فنحو : ثمَّ ، وسوف ، و واو القسم ، ولام الإضافة ونحوها))[٩].

---

(١) ينظر : مصطلحات النحو الكوفي : ٢٩ – ٣٠ .

(٢) شرح اللمع في العربية : ١٥٣ .

(٣) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(٤) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(٥) الكتاب : ٢ / ٥ ، ٧٧ – ٧٨ ، وينظر : البحث النحوي في تهذيب اللغة ، (رسالة ماجستير): ٤٣ .

(٦) شرح اللمع في العربية : ٩١ .

(٧) المصدر نفسه : ٩٢ .

(٨) الكتاب : ١ / ١٢ .

(٩) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

ونقل المبرِّد كلام سيبويه في هذا الشأن فقال : ((فالكلام كله : اسمٌ ، وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنًى))[١] . وأفـــرد ابـــن السرَّاج لها بابًا سمَّاه : (باب الحروف التي جاءت لمعنًى)[٢].

وقد بيَّن العَبَرْتِي هذا المصطلح في شرحه بقوله : ((... الواو والفاء وثم و أو ولا وبل ولكنْ وحتى وأَم ، فهذهِ الحروف تعطف اسمًا على اسم وفعلًا على فعل وتشرك الثاني في إعراب الأول ، وأمَّا معانيها فمختلفة ....))[٣].

٤. الفعل المتعدِّي وغير المتعدِّي :

وهما من مصطلحات البصريين[٤] ، ويقابلهما (الفعل الواقع وغير الواقع) عند الكوفيين[٥]، وقد أشار إليه العَبَرْتِي في شرحه إذ قال : ((وهكذا إنْ تعدَّى إلى ثلاثة مفعولِينَ تُقيم واحدًا منها مقام الفاعل وتنصب الباقين ، هذا شأن الفعل المتعدِّي ، فإنْ لم يتعدَّ الفعل إلى مفعول به كقام وجلس))[٦].

ومن ذلك أيضًا قوله : ((وكلُّ فعلٍ متعدٍّ وغيرُ متعدٍّ فإنَّه يتعدَّى إلى ما ذكرناه وإلى الحال ، والغرض لابدَّ من ذلك))[٧].

---

(١) المقتضب : ١ / ١٤١ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو : ٢ / ٢٠٦ .

(٣) شرح اللمع في العربية : ١٨٣ .

(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٦ ، ٤٥ ، ١٥٣ ، والمقتضب : ٢ / ١٠٢ ، والأصول في النحو : ٢ / ٢٧٦ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ .

(٥) ينظر : معاني القرآن (للفرَّاء) : ١ / ٤٠ ، ٤٧ ، والمصطلح النحوي (عوض حمد القوزي) : ١٨٠ .

(٦) شرح اللمع في العربية : ١١٨ .

(٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

٥. اسم الفاعل :

وهو من مصطلحات البصريين[١] ، ويعبِّر عنه الكوفيون بالفعل الدائم[٢] . ومن مواضع وروده في (شرح اللمع) قول العَبَرْتِي : ((والكوفيون يرفعون زيدًا بقائمٍ ، كأَنَّهم قالوا : يقومُ زيدٌ ، وهـذا غير صحيح ؛ لأنَّ اسم الفاعل لضعفــه عـن الفعل لا يعمل أو يعتمـد على كلام قبله))[٣].

٦. الظرف :

ورد هـــذا المصطلح عند الخليل [٤] ، وتردد في الكتاب وأفرد له سيبويه بابًا سمَّاه بـ(هذا باب ما يجري ممَّا يكون ظرفًا هذا المجرى) [٥] . ويقابله ما عُرِف عند الكوفيين بمصطلح (المحل أو الصفة)[٦].

وقد ورد هذا المصطلح في شرح العَبَرْتِي ، إذ قال : ((ولابدَّ للظرف من (في) ولا تَظهر إلى اللفظ ، فإنْ أظهرتها صارت هي الظرف ، وصار ما بعدها اسمًا صريحًا نحو : خلفُك واسعٌ لمَّا أخبرتَ عنه رفعتَه فَخَرَجَ عن الظرفية))[٧].

---

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ١٣ ، ٣٣ ، ١٦٥ ، والمقتضب : ١ / ٢٣٧ و ٢ / ٢٢٣ و ٣ / ٩٧ ، والدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط ، (أطروحة دكتوراه) : ١٥٨ .

(٢) ينظر : معاني القرآن (للفرَّاء) : ١ / ١٦٥ ، ومدرسة الكوفة : ٣١٠ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٥٠ ، المصطلح النحوي : ١٨٥ .

(٣) شرح اللمع في العربية : ١١٠ .

(٤) ينظر : العين : (ظرف) .

(٥) الكتاب : ١ / ٨٤ ، ٣ / ٢٦٧ .

(٦) ينظر : معاني القرآن (للفرَّاء) : ١ / ٣٤١ ، والإنصاف : (م ٦) : ١ / ٤٨ .

(٧) شرح اللمع في العربية : ١٤٤ .

٧. حروف الجر :

وهو من مصطلحات البصريين[١]، قبالة ما عند الكوفيين من مصطلح (حروف الصفة)[٢]. وقد ورد هذا المصطلح في شرح العَبَرْتِي ، وذلك قوله : ((فحروف الجر لا تدخل الأفعال ؛ لأنَّها في خواصِّ الأسماء))[٣].

٨. ضمير الشأن والقصة :

مصطلح بصري[٤] ، ويقابله (الضمير المجهول) عند الكوفيين[٥] . ومن مواطن وروده في شرح العَبَرْتِي ، قوله في باب كان وأخواتها :((وكان على خمسة أقسام ، أحدها : المفتقرة إلى الخبر ، الثاني : التامَّة وهي فعل حقيقي ....، الثالث التي يضم فيها الشأن والقصة ولا يظهر ولا يكون خبرها إلَّا جملة ، ....))[٦].

٩. النفي :

شاع استعمال هذا المصطلح عند البصريين[٧] ، وقد آثر الكوفيون مصطلح (الجَحْد)[٨] ، وهما من مصطلحات العين ، فقد ذكرهما الخليل بقوله : ((لا : حرف يُنفَى به ويُجحَد ، وقد تجيء زائدة))[٩]. ومن الجدير بالذكر أنَّ مصطلح (النفي) ، وإنِ استأثر به

---

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ٤١٩ ، والمقتضب : ٤ / ١٣٦ .

(٢) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣١٤ .

(٣) شرح اللمع في العربية : ٨٩ .

(٤) ينظر : الخصائص : ٢ / ٣٩٧ – ٣٩٨ ، والهمع : ١ / ٢٣٢ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٦٦ ، والأصول النحوية عند ابن أبي الربيع (رسالة ماجستير) : ١٧٩ .

(٥) ينظر : المصطلح النحوي : ١٨٠ .

(٦) شرح اللمع في العربية : ١٢٠ .

(٧) ينظر : الكتاب : ١ / ١٣٥ ، ١٤٥ ، ٣ / ١١٧ ، ٤ / ٢٣٣ ، والمقتضب : ٤ / ٣٥٧ ، ٣٩٤ .

(٨) ينظر : معاني القرآن (للفرَّاء) : ١ / ٥٢ – ٥٣ ، ٢ / ٨٤ ، ومجالس ثعلب : ١ / ١٠١ .

(٩) العين : ٨ / ٣٤٩ .

البصريون فقـــد استعملـــه الفرَّاء أيضًا [١]. وفي (شرح اللمع) ورد مصطلح (النفي) ، إذ استعمله العَبَرْتِي ، قائلًا : ((والنفي ينقسم على أربعة أقسام : أقواه ما كان بـ(ليس) فهي تعمل على كل حال))[٢].

١٠. البدل :

وهـــو من المصطلحات التي شاعت عند سيبويه[٣] ، وغيره مـــن النحويين البصريين[٤] ، ويراد به (الترجمة) عند الكوفيين[٥] ، ومن مواطن وروده في شرح العَبَرْتِي ، قوله : ((والبدل يجري مجرى التأكيد في التحقيق والتشديد ، ويجري مجرى الصفة في الإيضاح والتخصيص))[٦].

١١. الصرف ومنع الصرف :

تردد هذا المصطلح كثيرًا في كتب البصريين[٧] . ويقابله ما عُرف عند الكوفيين بمصطلح (ما يجري وما لا يجري)[٨] ، وقد ورد هذا المصطلح في شرح العَبَرْتِي واستعمله في مواضع عدَّة ، منها قوله : ((وجميع ما لا ينصرف إذا دخلتْ فيه الألف واللام ، أو أضفته انصرف))[٩] ، ومـــن الجدير بالذكر أنَّ الفرَّاء قـــد استعمل مصطلح (الصرف والمنع في الصرف) إلى جانب مصطلح (ما يجري وما لا يجري) ، ومن ذلك قوله : ((وأسماء البلدان لا تنصرف خفَّتْ أو ثَقُلَتْ ، وأسماء النساء إذا خفَّ منها شيء جرى إذا كان على ثلاثة أحرف وَأوسطها ساكن مثل :

---

(١) ينظر : معاني القرآن (للفرَّاء) : ١ / ٢٧ .

(٢) شرح اللمع في العربية : ١٣٤ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ٤٤ .

(٤) معاني القرآن (للأخفش) : ١ / ١٦ – ١٧ ، والمقتضب : ٣ / ١١١ ، ٤ / ٢١١ .

(٥) معاني القرآن (للفرَّاء) : ١ / ١٦٨ ، ٢ / ١٥٩ ، ومجالس ثعلب : ١ / ٢٠ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٢٧ .

(٦) شرح اللمع في العربية : ١٧٩ .

(٧) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٢ ، ٢٦ ، ٢ / ٩٩ ، ٣ / ١٩٣ ، والمباحث اللغوية والنحوية في كتابي(المخترع في إذاعة سرائر النحو) و(شرح ديوان أبي تمَّام) للأعلم الشنتمري (رسالة ماجستير) : ١٠٥.

(٨) ينظر: معاني القرآن (للفرَّاء) : ١ / ٤٢ – ٤٣ ، ٢٠٨ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٩٨ .

(٩) شرح اللمع في العربية : ٢٥٩ .

دَعْدٍ وهِنْد وجُمْل ، وإنَّما انصرفتْ إذا سُمِّي بها النساء ؛ لأنَّها تُرَدَّدُ وتكثر بها التسمية فتخفُّ لكثرتها))[١].

١٢. الفعل المضارع :

وهو من مصطلحات الكتاب[٢] ، وشاع استعماله في كتب البصريين من بعده[٣] ، وسمَّوه المضارع إشارة إلى فعل الحال والاستقبال ، وفيه أيضًا إشارة إلى مشاركة الاسم ومضارعته في قبول علامات الإعراب وغيرها من العلامات[٤] . واستعمل الكوفيون في مقابل (المضارع) ، مصطلح (المستقبل)[٥] ، ومن الجدير بالذكر أنَّ ثمة علماء من البصريين اعتمدوا تسمية الكوفيين ، ومنهم الزَّجاجي وحيدرة اليمني (ت ٥٩٩ هـ) الذي قسَّم الأفعال على ماضٍ ، ومستقبلٍ ، وحال[٦] .

وقد أورده العَبَرْتِي في شرحه ، إذ قال : ((والفعل المضارع هو المشابه للاسم ، وهو ما في أوَّله إحدى الزوائد الأربع : الياء للغائب ، والتاء للمخاطب والغائبة ، والهمزة للمتكلم ، والنون للواحد إذا كان معه غيره وقد تكون للواحد إذا كان مَلِكًا))[٧].

---

(١) معاني القرآن (للفرَّاء): ١ / ٤٢ – ٤٣ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١ / ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ، ٣ / ٥ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ٥٣ .

(٣) ينظر : المقتضب : ١ / ١٣٧ ، ١٤١ ، والأصول في النحو : ١ / ٣٩ ، ٥١ ، ٢ / ١٤٥ ، ١٤٦ .

(٤) ينظر : المدارس النحوية أسطورة وواقع : ١١٣ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٧٤ .

(٥) ينظر : مصطلحات النحو الكوفي : ٧٤ ، ٧٥ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٧) شرح اللمع في العربية : ٨٧ .

ثانيًا : المصطلحات الكوفية :

١. الكناية والمكني :

مصطلح شاع استعماله عند الكوفيين[١]، قبالة مصطلح (الضمير) عند البصريين[٢] . وهذا المفهوم للكناية بدلالته على الضمير قد استعمله الخليل في كتابه العين ، ومنه قوله : ((وأمَّا ذِهِ وذِي وذَا في هذه وهذي وهذا فأسماءٌ مَكْنيَّاتٌ ، وليس في البناء فيها غير الذال والألف التي بعدها زائدة))[٣] . واستعمله العَبَرْتِي في شرحه ، وذلك عند حديثه عن (الياء) التي جُعلت علامة للجر في التثنية والجمع ، ثم حُمل النصب عليه ، إذ قال : ((وإنَّما حُمِل النصب على الجر : لأنَّه يشبهه من أربعة أوجه : أحدها : إنَّهما يشتركان في الكِناية ، تقول مررتُ بكَ ورأيتُكَ))[٤] . ومن الجدير بالذكر أنَّ ابن منظور (ت ٧١١ هـ) قد ذكر في اللسان أنَّ سيبويه قد استعمل الكناية في علامة المضمر[٥].

٢. الاستثناء المنقطع :

من مصطلحات الفرَّاء[٦] ، وليس للبصريين ما يقابله ، إلَّا أنَّهم عبَّروا عنه بعنوانات تناثرت في كتبهم تشير إليه[٧] ، أمَّا سيبويه فقد عقد له أبوابًا منها قوله : ((هذا باب يُختار فيه النصب ؛ لأنَّ الآخر ليس من نوع الأوَّل))[٨] ، وفي موضع آخر أشار إليه قائلًا :

((هذا باب ما لا يكون إلَّا على معنى ولكنَّ))[٩].

---

(١) ينظر: معاني القرآن (للفرَّاء) : ٣١١/١ ، ٣٣٥ ، ١٠٦/٢ ، ٢٨٧/٣ ، ومجالس ثعلب: ٤٣/١ ، ٦٤.

(٢) ينظر : الكتاب : ٧٩/١ ، ٣٥٠/٢ ، والمقتضب : ٣ / ٩٢ ، ١٨٦ ، والأصول في النحو : ٢ / ٢٧٠.

(٣) العين : ٨ / ٢٠٩ .

(٤) شرح اللمع في العربية : ١٠١ .

(٥) ينظر : اللسان (كنى) .

(٦) ينظر : معاني القرآن (للفرَّاء) : ٢ / ٤٨ ، ٣١٣ ، ، ومجالس ثعلب : ١ / ٥٨ ، ١٠١ ، ٢ / ٥٥٦ .

(٧) ينظر : المباحث اللغوية والنحوية في كتابي (المخترع في إذاعة سرائر النحو) و(شرح ديوان أبي تمَّام) للأعلم الشنتمري : ١١٠ .

(٨) الكتاب : ٢ / ٣١٩ . وينظر : البحث النحوي في تهذيب اللغة : ٥٨ .

(٩) الكتاب : ٢ / ٣٢٥ .

وتابع المبرِّد سيبويه ، إذ أورد بابًا في المقتضب سمَّاه : (ما يقع في الاستثناء من غير المذكور قبله)[١] . وهم في ذلك يريدون (الاستثناء المنقطع) .

وقد استعمله العَبَرْتِي في شرحه ، إذ قال:((والاستثناء من غير الجنس يسمَّى منقطعًا))[٢] . وقد ذكر العَبَرْتِي بأنَّ البصريين يقدِّرون (إلَّا) في المنقطع بـ(لكنْ) والكوفيين بـ(سوى)[٣].

٣. الفعل المستقبل :

وهو من مصطلحات الكوفيين[٤] ، وقد استعملوه إذا أرادوا أنْ يكون الحدث دالًّا على الحال والاستقبال ، وهو ما يقابل (المضارع) عند البصريين[٥] ، غير أنَّ الكوفيين يجعلون فعل الأمر مندرجًا تحت فعل المستقبل ، ذلك أنَّ فعل الأمر عندهم مقتطع من الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر ، وهذا يكون مجزومًا دائمًا[٦] ، وقد استعمل العَبَرْتِي هذا المصطلح في شرحه مبيِّنًا أنَّ الأفعال تنقسم بأقسام الزمان إلى ماضٍ وحاضرٍ ومستقبلٍ ، إذ قال في بعض الأفعال : ((وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام بأقسام الزمان : ماضٍ ،... نحو : ضَرَبَ وعَلِمَ ومَكَثَ ، ومستقبلٌ وهو ما كان أمرًا ونهيًا وشرطًا أو جزاءً أو اقترن به غد أو السين أو سوف ، فكل هذا مستقبل لا غير ، وما في أوَّله إحدى الزوائد الأربع مشترك يصلح للحال والاستقبال))[٧].

---

(١) ينظر : المقتضب : ٤ / ٤١٢ .

(٢) شرح اللمع في العربية : ١٥٨ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٤) ينظر : معاني القرآن (للفرَّاء) : ١ / ١٣٣ ، ٢٤٤ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٧٤ .

(٥) ينظر : المدارس النحوية أسطورة وواقع : ١١٣.

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ١١٤ ، ومصطلح الفعل المضارع من هذا الفصل .

(٧) شرح اللمع في العربية : ١٠٨ .

٤. ما لم يسمَّ فاعله :

من المصطلحات التي شاعت في كتب الكوفيين[١] ، وعبَّر عنه البصريون بجملة من التسميات منها : (المفعول الذي لا يتعدَّاه فعله إلى مفعول)[٢] ، ومنه : (المفعول الذي لا يُذكَر فاعله)[٣] ، على أنَّه (ما لم يسمَّ فاعله) .

واستعمله من البصريين أيضًا ، كالمبرِّد ، وابن السرَّاج ، وابن جنِّي[٤] . وأمَّا العَبَرْتِي ، فقد أفرد له بابًا في شرحه ، وهو (باب ما لم يسمَّ فاعله)[٥] ، واستعمله بقوله : ((وما لم يسمَّ فاعله يُعدَّى إلى مفعول واحد ، ثم تنقُلُه بالهمزة فتقول: أَضْرَبْتُ زيدًا عَمرًا فيتعدَّى إلى اثنين، ثم تقول : ضَرَبْتُ زيدًا ، فإذا بنيتَه للمفعول قلتَ : ضُرِبَ زيدٌ ، فصار لا يتعدَّى))[٦].

٥. التفسير :

شاع استعمال هذا المصطلح عند الكوفيين[٧] ، وقد استعمله البصريون أيضًا إلَّا أنَّ استعمالهم لمصطلح (التمييز)[٨] ، كان أكثر .

وقد ورد هذا المصطلح في شرح العَبَرْتِي ، ومن أمثلة استعماله له ، قوله : ((فتقول : خمسةٌ وعشرون رجلًا ، وخمسٌ وعشرون امرأَةً ، على هذا إلى تسعة وتسعين ، فإذا بلغت المِائَة فسَّرتَها

---

(١) ينظر : معاني القرآن (للفرَّاء) : ١ / ١١٢ ، ١١٤ ، ومجالس ثعلب : ١ / ٢٠٨ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٢ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٤ / ٥٠ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ٦٢ ، والأصول في النحو : ١ / ٨١ ، واللمع في العربية : ٣٥ .

(٥) ينظر : شرح اللمع في العربية : ١١٨ .

(٦) شرح اللمع في العربية : ١١٩ .

(٧) ينظر : معاني القرآن (للفرَّاء) : ١ / ٥٥ ، ١٦٨ ، ٢٢٥ ، ومجالس ثعلب : ١ / ٢٦٥ ، ٢٧٣ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٢٩ .

(٨) ينظر : مصطلح (التمييز) من هذا الفصل .

بالواحد المجرور))[١] . ومن ذلك أيضًا قوله في معرض كلامه عن مصطلح (التمييز) : ((ويُقال له : التفسير والتبيين))[٢].

ثالثًا : المصطلحات المشتركة :

وثمة مصطلحات نحوية تردَّدت في كتاب (شرح اللمع) للعَبَرْتِي ، وهي من المصطلحات المشتركة التي شاع استعمالها عند البصريين والكوفيين على السواء وهي الاستثناء[٣] ، الاستفهام[٤] ، المضاف[٥] ، المضاف إليه[٦] ، الأسماء المتمكنة[٧] ، الأسماء غير المتمكنة[٨] ، الأمر[٩] ، النهي[١٠] ، النداء[١١] ، الترخيم[١٢] ، الحال[١٣] ، التنوين[١٤]، الفاعل[١٥] ، الفعل[١٦] ، الفعل الماضي[١٧] ،

---

(١) شرح اللمع في العربية : ٢٦٢ .
(٢) المصدر نفسه : ١٥٣ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٨٦ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١٦٥ ، ١٩٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٦١ .
(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٨٩ ، ٩٠ ، ١٣٨ ، ٢٦١ .
(٧) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٤ ، ٨٧ ، ٨٨ .
(٨) ينظر : المصدر نفسه : والصفحات نفسها .
(٩) ينظر : المصدر نفسه : ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٣٦ .
(١٠) ينظر : المصدر نفسه : ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٣١ .
(١١) ينظر : المصدر نفسه : ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٣١٦ .
(١٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ .
(١٣) ينظر : المصدر نفسه : ١١٨ ، ١٧٢ ، ١٨٣ ، ٢٢٢ ، ٢٣٩ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٣٣ .
(١٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢٤٩ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ٩٥ .
(١٥) ينظر : المصدر نفسه : ١١٨ ، ١٦٦ ، ٢١٧ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ١١٦ ، ١١٧ .
(١٦) ينظر : المصدر نفسه : ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٢ ، ٢١١ .
(١٧) ينظر : المصدر نفسه : ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٢٢ ، ٢٢٧ ، ٢٣٠ .

المبتدأ[١] ، الخبر[٢] ، المصدر[٣] ، الحذف[٤] ، التعجب[٥] ، المفعول به[٦] ، النكرة[٧] ، المعرفة[٨] ، الإضافة[٩] ، المضمر[١٠] ، وغير ذلك .

وأودُّ الإشارة إلى إنَّ مصطلح (الفعل) في (شرح اللمع) للعَبَرْتِي ، قد يطلق مرادًا به مفهومه المعروف الدال على الحدث مقترنًا بزمن محصَّل ، ومن أمثلة ما ورد فيه : أنَّ مصطلح (الفعل) مرادًا به المصدر ، قول العَبَرْتِي في شرحه : ((ورأوا شيئًا يُخبر به ولا يُخبر عنه ، فسمَّوه فِعلًا ؛ لأنَّه مأخوذ من المصدر ، والعرب تُسمِّي المصدر فعلًا))[١١] ، ومنه أيضًا ، قوله : ((وجميع ما لا ينصرف إنَّما لم ينصرف لشبهه بالفعل من وجهين : مثل إبراهيم : لم ينصرف للعُجمة والتعريف ؛ لأنَّ الفعل فرعٌ من وجهين أحدهما : أنَّه لا يُفيد مع مثله كلامًا ، والثاني : أنَّه مشتقٌّ من المصدر))[١٢] . ويبدو أنَّ إطلاق مصطلح (الفعل) مرادًا به (المصدر) من قبيل تسمية الأصل بالفرع[١٣] . وهذا ما نجده في كتاب العين[١٤] ، وكذلك في كتاب سيبويه[١٥].

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٨ ، ١٢٩ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١١٠ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٢٦.
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١١٨ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ٢٥٤ .
(٤) ينظر : شرح اللمع في العربية : ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٨ ، ١٣٤ ، ١٨٣ ، ٢١٠ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ .
(٦) ينظر : المصدر نفسه : ١٣٦ ، ٢٣٢ ، ١٣٩ ، ١٤٨ .
(٧) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٦ ، ١١٤ ، ١٢٢ ، ١٦٤ ، ١٤٨ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ، ١٩٥ .
(٨) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٦ ، ١١٤ ، ١٢٢ ، ١٦٤ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ، ١٩٥ ، ٢٠١ .
(٩) ينظر : المصدر نفسه : ٨٩ ، ٩٠ ، ١٠٦ ، ١٦٧ ، ١٨٢ ، ٢٤٦ .
(١٠) ينظر : المصدر نفسه : ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٩ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٨٠ ، ١٩٠ .
(١١) المصدر نفسه : ٨٥ .
(١٢) المصدر نفسه : ٩٤ .
(١٣) ينظر : المصطلح النحوي : ١٣٩ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ٩٢ .
(١٤) ينظر : العين : ٢ / ٣٥ – ٣٦ .
(١٥) ينظر : الكتاب : ٤ / ٤٢ .

المبحث الأوَّل

التَّصغير

الصِّغَر في اللغة : ((ضد الكِبَر))[١] . وقيل : ((أنَّ الصِّغَر خلاف العِظَم ، وصغَّره ، وأصغره جعله صغيرًا))[٢].

أمَّا في الاصطلاح فهو : ((تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى تحقيرًا أو تقليلًا أو تقريبًا أو تكريمًا أو تلطيفًا (كرُجَيْل ودُرَيْهِمَات وقُبَيْل وفُوَيْق وأُخَيٍّ)))[٣].

وقد عرَّفه السهيليُّ (ت ٥٨١ هـ) بقوله : ((والتصغير عبارة عن تغيير الاسم ليدل على صغر المُسمَّى وقلَّة أجزائه))[٤].

ولابدَّ من ضم الحرف الأول للاسم المراد تصغيره وفتح ثانيه مع زيادة ياء ساكنة بعدها ، ((وهو شرط أساسي في الاسم المصغَّر ؛ لأنَّ التصغير صيغة فلابدَّ من استيفاء شكلها))[٥].

فهذه الخطوة تتم إذا كانت الكلمة ثلاثية ، أمَّا إذا زادت على ثلاثة أحرف فشرطها ، هو كسر ما بعد ياء التصغير ، إلَّا أنَّه ليس مطلقًا ؛ لأنَّ هناك حالات استثنائية يستغنى فيها عن الشرط وهي محصورة في أربع[٦] :

١. ما قبل علامة التأنيث ، (تاء) كانت ، مثل : شجرة أو (ألفًا مقصورة) مثل : سَلْمى وكُبْرى ، و قُصْوى .
٢. ما قبل المَدة الزائدة قبل ألف التأنيث ، مثل : حمراء .
٣. ما قبل ألف (أفعال) ، مثل أفراس ، وأجمال .

---

(١) الصحاح : (صغر) .
(٢) القاموس المحيط : (الصغر) .
(٣) معجم التعريفات : ٥٤ .
(٤) نتائج الفكر (لأبي القاسم السهيلي) : ٧٠ .
(٥) المنهج الصوتي للبنية العربية (د . عبدالصبور شاهين) : ١٤٥ .
(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

٤. ما قبل ألف (فَعْلَان) الذي لا يجمع على(فَعَالِين) كسكران وسكارى ، فأمَّا إذا جمع على فعالين فإنَّ تصغيره يشبه جمعه ، بإبدال الألف ياءً ، مثل سرحان ، فيقال سُرَيْحين[١] .

وللتصغير أغراض هي[٢]:

١. تحقير شأن الشيء نحو : زُبَيد .
٢. تقليل ذاته ، نحو قولك : دُرَيْهِمَات .
٣. التعطف : نحو : يا أُخَي ، يا حُبَيبي ، يا بُنَيتي .
٤. تقريب للزمان . نحو : قُبَيْل وبُعَيْد ، أو المنزلة نحو : صُدَيِّقة .
٥. التعظيم ، أثبته (الكوفيون) واستدلوا بقول الشاعر[٣]:

وَكُلُّ أُناسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنها الأَنامِلُ

وأبنية التصغير ثلاثة. هي(فُعَيْلٌ) كفُلَيْس ، و(فُعَيْعِلٌ) كدُرَيْهِم ، و(فُعَيْعِيْلٌ) كدُنَيْنِيْر[٤] ، ولم يخرج العَبَرْتِي عمَّا ذكره القدماء من أنواعٍ للتصغير[٥] ، إلَّا أنَّه ذكر دلالات كل نوع ومعانيها ، جاء في (شرح اللمع) ((تقليل الكثير كدُرَيْهِمَات في تصغير دراهم ، وتصغير كبير كجُبَيْل في تصغير جَبَل ، وتقريب ما بين الشيئين كقولك : السماء فُوَيْقَنَا))[٦].

---

(١) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٤٥ .

(٢) همع الهوامع : ٦ / ١٣٠ ، وينظر : المقرّب : ٢ / ٨٠ ، وأبو البقاء العُكْبري صرفيًّا (أطروحة دكتوراه) : ١٢٠ – ١٢١ .

(٣) البيت للبيد بن ربيعة العامري ، ينظر : ديوانه : ١٣٢ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٤١٥ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ١ / ١٤ ، وأبنية الصرف في تفسير روح المعاني لأبي الثناء الآلوسي (رسالة ماجستير) : ٤١٥ .

(٥) ذكر العَبَرْتِي في (باب التصغير) ص ٢٩٠ ، من شرحه : بأنَّ سيبويه قال : سألت الخليل على أي شيءٍ بنيت التصغير؟ فقال : على فُعَيْلٍ وفُعَيْعِلٍ وفُعَيْعِيلٍ . وتبيَّن لي أنَّ العَبَرْتِي لم يكن دقيقًا في نقله ، فإنَّ سيبويه لم يسألِ الخليل . وإنَّما قال : ((إعلم أنَّ التصغير إنَّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة : فُعَيْلٍ وفُعَيْعِلٍ وفُعَيْعِيلٍ)) الكتاب : ٣ / ٤١٥ .

(٦) شرح اللمع في العربية : ٢٩٠ .

ومن الألفاظ التي وردت مُصغَّرة في (شرح اللمع) هي :

١. تصغير (أحوى) :

أُختُلف في تصغير (أحوى) فعيسى بن عمر (ت ١٤٩ هـ) يرى أنَّ تصغيرها (أُحَيٌّ) ويصرف[١] ، أمَّا أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) فكان يقول : أُحَيّيٍ ؛ لأنَّه يرى فيه تقدير الياءات الثلاث[٢] ، أمَّا يونس (ت١٨٣ هـ) فقوله : هذا أُحَيٌّ ، إذ يرى لابدَّ من حذف الياء الأخيرة ، ويجعل فيما يليها الإعراب ، ويمنع الصرف[٣].

وهذا ما اختاره سيبويه ، وردَّ في عدم جواز الأوجه الأخرى ، إذ قال : ((وأمَّا عيسى فكان يقول : أُحَيٌّ ويصرف . وهو خطأٌ . لو جاز ذا لصرفت أصَمَّ ؛ لأنَّه أخفَّ من أحمَرَ ، .... وأمَّا أبو عمرو فكان يقول : أُحَيٍّ ، ولو جاز ذا لقلت في عطاء : عُطَيٍّ ؛ لأنَّها ياء كهذه الياء ، وهي بعد ياء مكسورة ، ولقلت في سِقاية : سُقَيِّية ، وشاوٍ : شُوَيٍّ ، وأمَّا يونس فقوله : هذا أُحَيٌّ كما ترى ، وهو القياس والصواب))[٤]. وقد وافقه في هذا المبرِّد[٥].

أمَّا العَبَرْتِي ، فقد ذكر في تصغير (أحوى) أربعة أوجه ، فقال : ((فإنْ صغَّرت أحْوَى من قوله تعالى : ﴿ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ ﴾ [الأعلى: ٥] ، ففيه أربعة أوجهٍ : مذهب أبي عمرو أُحْيِّيٌّ على ما مضى ، ويجوز أُحَيْوَى ، على من قال : أُسَيْوِدٌ ، ويجوز أُحَيِّيٌّ بالتنوين ؛ لأنَّه قد نقص عن وزن الفعل بحذف الياء الأخيرة ، والوجه : الرابع : أُحَيٌّ غير مصروفٍ ؛ لأنَّ الهمزة التي مَنَعَتِ الصرف موجودة))[٦].

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٤٧٢ .

(٢) المصدر نفسه : والصفحة نفسها .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٣ / ٣٧٢ ، وارتشاف الضرب (لأبي حيان الأندلسي) : ١ / ٣٥٦ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ١ / ٢٣٢ – ٢٣٣ .

(٤) الكتاب : ٣ / ٣٧٢ ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ١ / ٢٣٢ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٣ / ٢٤٤ .

(٦) شرح اللمع في العربية : ٢٩٤ .

ويتبيَّن ممَّا سبق ، أنَّ العَبَرْتِي كان مصيبًا في رأيه عندما سار على خطى الجمهور ؛ لأنَّ الإجماع حجة قاطعة على صحة القاعدة إذا لم يخالف المنصوص ، ولا المقيس على المنصوص [١].

٢. **تصغير (الأصيل) :**

الأصيل في اللغة : الوقت ما بين العصر إلى المغرب[٢] . وجمعه (أُصُل) و(آصال) و(أصائِل) ويجمع أيضًا على (أُصلان)[٣].

ويصغَّر على (أُصَيْلان) ، ثم أبدلوا من النون (لامًا) فقالوا : (أُصَيلال) ، ومنه قول النابغة (ت ١٨ ق.هـ)[٤]:

وقَفْتُ فيها أُصَيْلالًا أُسَائِلُها

قال سيبويه : ((وسألت الخليل عن قولك : آتيك أُصَيْلالًا ؛ فقال : إنَّما هو أُصَيْلانٌ أبدلوا اللام منها ، وتصديق ذلك قول العرب : آتيك أُصَيْلانًا))[٥].

و رأى ابن السرَّاج ، أنَّ تصغير (أَصيل) على (أُصيلان) من الشاذِّ[٦] ، أمَّا ابن جنِّي فذكر تصغير (الأصيل) هو (أصيلان) ، أبدلوا النون (لامًا) ، فقالوا : أُصَيْلالٌ ، فهذا لا يقاس عليه[٧] . وقال ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) : ((فأمَّا قولهم : أُصَيْلان ، في أُصلان ، جمع أَصيل فشاذٌّ ؛ لأنَّه جمعُ كثرة ، وبعضهم يقول : أُصيلال ، فيبدل من النون لامًا))[٨] .

---

(١) ينظر : الخصائص : ١ / ١٨٩ ، والاقتراح : ٦٦ .

(٢) ينظر : الصحاح : (أصل) .

(٣) ينظر : المصدر نفسه (أصل) : ومقاييس اللغة : (أصل) .

(٤) ينظر : الاصول في النحو : ٣ / ٢٧٥، ورواية الديوان : ٩ ، (وقفت فيها اصيلانًا.....).

(٥) الكتاب : ٣ / ٤٨٤ .

(٦) ينظر : الأصول في النحو : ٣ / ٢٧٥ .

(٧) ينظر : اللمع في العربية : ١٤٥ .

(٨) المقرّب : ٢ / ٨٤ .

وذهب الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ) ، إلى أنَّ تصغير (أَصيل) : أُصيلان ، وقد يعوض من الـ(نون) اللام ، فيقال أُصَيْلال ، هو شاذٌّ على شاذٍّ[١].

وأجاز الكوفيون تصغير جمع الكثرة إذا كان له نظير في الآحاد (كرغفان) صغَّروه على (رُغَيفان) ، وزعموا أنّ (أُصيلانًا) تصغير أصلان جمع أصيل[٢].

وبإزاء هـــذه الآراء نجد أنَّ العَبَرْتِي بيَّن وجه الشذوذ فـــي (أُصيلال) ، إذ قال : ((وقالوا في الأصيل أُصَيلالٌ ، ففي هذا شذوذ من ثلاثة أوجه ، **أحدها** : أنَّ الأصيل واحد لا يجوز جمعه ، **والثاني** : أنَّه كان يجب أنْ يُجمع بالألف والتاء ؛ لأنَّه ممَّا لا يعقل ، **والثالث** : أنَّه كان أُصَيلانٌ بالنون فأبدلَ من النون لامًا . فإنْ سمَّيت بهذا رجلًا لم تصرفه لمراعاة النون))[٣].

ومن خلال ما مرَّ ذِكْره يتبيَّن ، أنَّ العَبَرْتِي واهم في قوله : إنَّ الأصيل واحد لا يجوز جمعُهُ ، وذلك للآتي :

أ- قد ذكرتُ في معرض كلامي حول تعريف لفظة الأصيل ، أنَّ جمعَه : أُصُل وآصال وأصائل ، ويجمع أيضًا على أصيلان[٤] ، ويقال : أَصيل أُصيلة[٥]، ويجمع كذلك على (أُصْلان) مثل : بعير ، وبُعْران [٦].

ب- إنَّ العَبَرْتِي لم يقدِّم تعليلًا لعدم جواز الجمع .

ت- قوله أنَّه كان يجب أنْ يجمع بالألف والتاء ؛ لأنَّه ممَّا لا يعقل وهذا قول لا سندَ له ، فثمة أسماء لِمَا لا يعقل على زِنَة (أصيل) وقد جُمِعَتْ على غير الألف والتاء مثل : (سبيل) سُبُل ، قال تعالى : ﴿ فَٱسۡلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلٗاۚ ﴾[النحل: ٦٩] .

---

(١) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ١ / ٢٦٨ .

(٢) ينظر : همع الهوامع : ٦ / ١٤٦ .

(٣) شرح اللمع في العربية : ٢٩٦ .

(٤) ينظر : لفظة (الأصيل) من هذا الفصل .

(٥) قال أحمد بن فارس : الأصيل جمعه أُصُل وآصال ، ويقال : أُصيل وأُصَيلَة ، والجمع أصائل . ينظر : مقاييس اللغة (أصل) .

(٦) ينظر: مختار الصحاح : (أصل) .

ث- إنَّ (الأصيل) مجموعًا على (الأصائل) معضدٌ بالسماع ، قال أبو ذؤيب الهذلي :

لَعَمْرِي لأنتَ البيتُ أُكرِمُ أهلَه وأقْعُدُ في أفْيَائِهِ بالأصائِلِ[1].

ج- ذكر أبو بكر الأنباري تعليقًا على قول الأعشى [2]:

يومًا بأطيبَ منها نَشْرَ رائحةٍ ولا بأحسنَ مِنها إذ دَنَا الأُصُلُ

: ((ويقال : هو جمع أصيل كما يقال : طريق وطُرُق ،....ويقال : جمع الأُصُل آصال : كما قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْأَصَالِ ﴾[الأعراف: ٢٠٥] ، والأصائل جمع الآصال ، وأنشد الفرَّاء :

وابكِنَّ عَيْشًا تولَّى بعد جِدَّتِه طابتْ أصائِلُهُ في ذلك البلدِ))[3] .

إذن للأصيل جمع ، وله علاوة على ذلك جمعٌ للجمع على نحو ما مرَّ ، وبهذا يُستبان وَهم العَبَرْتِي في أنَّ الأصيل لايجوز جمعه .

٣. **تصغير (حُبَارَى) :**

اختلف أبو عمرو بن العلاء مع الجمهور في تصغير (حُبَارَى) ، إذ كان يرى : أنَّ تصغير ما كان ألفه خامسة مثل :(حُبَارَى) هو بحذفِ الألف وجعْلِ التاء محلَّها ، أي : (حُبَيِّرَةٌ)[4] ، وعلَّل العَبَرْتِي قول أبي عمرو على إبقاء التاء ، بقوله : ((تُعَوِّضُ من ألفِ التأنيث لمَّا كانت لمعنًى ، وإنَّما أثبت التاء ، ولم تُثْبَتِ الألف ؛ لأنَّ التاء بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ))[5] . أمَّا الثاني : فهو مذهب الجمهور ، وعلى رأسهم سيبويه . إذ قال: ((وممَّا لا يكون الحذف ألزمَ لإحدى زائدتيه منه للأخرى (حُبَارَى) ، إنْ شئت قلت : حُبَيْرَى كما ترى ، وإنْ شئت قلت :

---

(١) ديوان الهذليين : ١٤١/١ ، وينظر : مجمل اللغة (أصل) .
(٢) ينظر : ديوانه : ٥٧ .
(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (لأبي بكر الأنباري): ٣٨٢-٣٨٣.
(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٤٣٧ .
(٥) شرح اللمع في العربية : ٢٩١ – ٢٩٢ ، وينظر : الكتاب : ٣ / ٢٢٠ .

حُبَيِّرٌ ، وذلك ؛ لأنَّ الزائدتين لم يجيئا لتلحقا الثلاثة بالخمسة ، وإنَّما الألف الآخرة ألف تأنيث ، والأولى كـواو عجوز ، فلابدَّ من حذف إحداهما))[١] .

ويــرى المبرِّد : أنَّ حذف الألف الأولى من حُبَارَى أقيس ؛ لأنَّ الأولى لغير معنًى إلَّا للمد والأخيرة للتأنيث[٢] ، وكذلك اختار ابن السرَّاج حذْفَ الألف الأولى[٣].

أمَّا العَبَرْتِي فقد اختار رأي سيبويه والجمهور ، إذ قال : ((فأمَّا حُبَارَى ففي تصغيره ثلاثة أوجه ، **الأوَّل** : حُبَيْرَى على من حذف الألف الأُولى ، وهي أَولى بالحذف ؛ لأنَّها زِيدت لغير معنًى ، ولا يجوز أنْ تُعَوِّضَ ها هنا ؛ لأنَّ العِوَضَ يقع قبل الطرَف ، وهو ساكن فيلتقي ساكنان ، فلهذا لم يُعَوِّضوا ، **والوجه الثاني** : أنْ تقول : حُبَيِّرٌ فيمن حذف الألف الثانية التي هي للتأنيث، وجاز حذفها وإنْ كانت لمعنًى ؛ لأنَّهم قد حذفوا في قُرِيْقِر من قَرْقَرَى ، كما حذفوا في النسب فلمَّا اجْتَرَءُوا على حذفها في هذا الموضع وهي للتأنيث كذلك حذفوها من حُبَارَى ، وإنْ كانت للتأنيث))[٤] ، أمَّا **الثالث** : فهو مذهب أبي عمرٍو ، تقول : ((حُبَيْبِيرَةٌ [٥] تُعَوِّض من ألف التأنيث لمَّا كانت لمعنًى))[٦] . وقد ذكرت تعليل هذا المذهب فيما مضى .

---

(١) الكتاب : ٣ / ٤٣٦ – ٤٣٧ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٢ / ٢٥٩ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو : ٣ / ٤٧ .

(٤) شرح اللمع في العربية : ٢٩١ .

(٥) كذا في الأصل ، ولعلَّه تحريف والصواب (حُبَيِّرَةٌ) وهذا قول أبي عمرو في تصغير (حُبَارَى) عندما نقله سيبويه في الكتاب : ٣ / ٤٣٧ . على نحو ما مضى انفًا والله أعلم .

(٦) شرح اللمع في العربية : ٢٩١ .

المبحث الثاني

النَّسب

النَّسب في اللغة : ((هو العزو ، ولكنَّه في الاصطلاح إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم لتدل على نسبته إلى المجرد منها ، نحو : يمنيٍّ نسبة إلى يمن ومغربيٍّ نسبة إلى مغرب))[١]. وسمَّاه سيبويه الإضافة[٢] ؛ لأنَّ نسبة الشيء إلى شيء آخر هي إضافته إليه .

وَتَحْدُثُ للاسم المنسوب ثلاثة تغييرات . لفظي ، ومعنوي ، وحكمي ، فالأوَّل : كسر ما قبل الياء وانتقال الإعراب إليها ، والثاني : صيرورته اسمًا للمنسوب ، والثالث : وهو رفعه على ما بعده على الفاعلية كالصفة المشبهة ، فيكون إمَّا ظاهرًا أو مضمرًا[٣].

وقد أُختلف في تسمية هذا الباب ، يقول ابن عصفور : ((اختلف النحويون في تسمية هذا الباب ، فمنهم من سماه بالنسب ومنهم يسمِّيه بالإضافة وهو الصحيح ؛ لأنَّ الإضافة أعمُّ من النَّسب؛ لأنَّ النسب في العُرْف إنَّما هو إضافة الإنسان إلى ابآئه وأجداده ، يقال : فلان عالِم بالأنساب ، والإضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الأباء والأجداد فلذلك كانت تسميته إضافة أجود من تسميته نسبًا))[٤]. في حين أنّ العَبَرْتِي علل سبب تشديد ياء النسب بقوله :((وإنَّما زِدت ياءً مشددة ليكون فرقًا بين ياء الإضافة وياء النَّسب ؛ لأنَّك لو قلت : زيدِيْ لتُوهِّم أنَّك أضفته إلى نفسك))[٥]. وقد وجَّه أبو البركات الأنباري إلى أنَّ زيادة الياء في النسب هي تشبيه بياء الإضافة ؛ لأنَّ النسب في معنى الإضافة ، وكان المتقدمون من النحويين يترجمونه بالإضافة[٦] ، على نحو ما ذكره سيبويه[٧].

---

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ٢٢٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢٢٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١ / ٥٩٩ . وهمع الهوامع : ٦ / ١٥٤ .

(٤) شرح جمل الزَّجَّاجي : ٢ / ٣٠٩ .

(٥) شرح اللمع في العربية : ٢٨٣ .

(٦) ينظر : أسرار العربية : ١٨٧/١٨٦ .

(٧) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٣٥ ، وجهود الفرَّاء الصرفية (رسالة ماجستير) : ٢٤٦ .

١. النسبة إلى الاسم الذي آخره ياء مشددة :

للعلماء في النسب الذي في آخره ياء مشددة مذهبان :

الأوَّل : مذهب سيبويه إذا كان في آخر الاسم ياء مشددة ، نحو : صبيٌّ وعليٌّ فعند النسب تحذف الياء الزائدة ، ويُجعل مكانها (ألفًا) ثم تُبدل (واوًا) ثم يُؤتَى بياء النسب نحو : صَبِيٌّ فتقول : صَبَويٌّ ، وعَلِيٌّ ، تقول : عَلَويٌّ[١].

وقد علل العَبَرْتِي ذلك بأنَّهم إذا كرهوا اجتماع أربع ياءات حذفوا الياء الزائدة ، بقوله : ((فإنْ نسبتَ إلى صَبِيٌّ وعَلِيٌّ فلك وجهان : إنْ شئت صَبِيِّيٌّ وعَلِيِّيٌّ ، فيمن جمع أربع ، ومن كره هذا حذف الزائدة فيبقى صَبِيْ وعَلِيْ فتنقله إلى صَبَا وعَلَا ؛ لأنَّه قد صار في باب نَمِرٍ ، فتقول : صَبَوِيٌّ وعَلَوِيٌّ))[٢].**الثاني:** مذهب يونس حيث أنَّه ينسب على لفظه ، فهو يثبت الياء ، فيقول : في عَدِيٌّ عَدِيِّيٌّ))[٣].

وذهب أبو علي الفارسي إلى جواز الوجهين ، إذ قال : ((فإنْ نسبت إلى قصَيٌّ وعَدِيٌّ بعد الحذف مثل عمٍ فتقول : قصَوِيٌّ وعَدَوِيٌّ ويجوز عَدَيِّيٌّ))[٤].

أمَّا العَبَرْتِي فقد تابع أبا علي الفارسي في جواز الوجهين ، إذ قال : ((فإنْ نسبت إلى صَبِيٌّ وعَلِيٌّ فلك وجهان : إنْ شئت صَبِيِّيٌّ وعَلِيِّيٌّ فيمن جمع بين أربع ياءات ومن كره هذا حذف الزائدة فيبقى صَبِيْ وعَلِيْ ، ..... فتقول صَبَوِيٌّ وعَلَوِيٌّ))[٥].

٢. النسبة إلى اليمن والشام :

أُختُلِف في النسب إلى (اليمن) و(الشام) فسيبويه ينسب إليهما على ما يوجبه القياس فيقول : (يمنيٌّ) و(شاميٌّ)[٦].

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٤٤ – ٣٤٥ .

(٢) شرح اللمع في العربية : ٢٨٦ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٦١٥/٢ .

(٤) التكملة (لابي علي الفارسي) : ٢٦١.

(٥) شرح اللمع في العربية : ٢٨٦ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٣٨ ، والأصول في النحو : ٣ / ٨٢ .

ومنهم من يقول : يمانيٌّ وشاميٌّ وهو ممَّا غُيِّر بناؤه في الإضافة[١] ، قال السيرافي (ت ٣٦٨هـ) : ((أمَّا قولهم شام ويمان فالأصل فيه : شاميٌّ ويمنيٌّ ، ثم أسقطوا إحدى ياءي النسبة وعوضوا مكانها ألفًا قبل آخر المنسوب إليه))[٢].

وعلَّل ابن الورَّاق (ت ٣٨١ هـ) في إبدال الألف من إحدى الياءين بأنَّهم فعلوا ذلك لكثرة استعمالهم اليمن والشام في كلامهم ، فخفَّفوا إحدى ياءي النسب وعوَّضوا ألفًا ، إذا كان الحذف قد وقع في كلامهم ، والتعويض فيما لم يكثر استعماله ، فكان النسب أَولى بذلك ، إذ كان أكثر تغيرًا للكلمة من غيره ؛ فلذلك قالوا يمانٍ وشامٍ[٣].

وقد خرَّجوه على أنَّ (اليمانيَّ) و(والشاميَّ) منسوبان إلى (يمانٍ) و(شامٍ) بحذف ياء النسب دون ألفها ، إذ لا استثقال فيه كما استثقل النسبة إلى (اليمن) و(الشام) فينسب الشيء إلى هذا المكان المنسوب[٤] ، ولم يرتضِ المبرِّد هذا الأمر إذ قال : ((ومن قال : يمانيٌّ فهو كالنسب إلى منسوب ، وليس بالوجه))[٥].

أمَّا العَبَرْتِي ، فقد ذكر أنَّهم قالوا : ((شامٍ ويمانٍ ، والأصل شاميٌّ ويمنيٌّ فحذفوا إحدى الياءين وأبدلوا منها ألفًا ، وربَّما جمعوا بين الألف وبين ياء النسب فقالوا : يمانيٌّ وشاميٌّ ، وهو ضعيف ، وكلُّ هذا مع كثرته ليس بقياس وإنَّما تَتْبع فيه السماع ، وكلُّه إذا سمَّيت به كان على القياس))[٦] .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٣٨ .
(٢) شرح السيرافي : ٤ / ٩٦ – ٩٧ .
(٣) ينظر : علل النحو : ٣٦٤ .
(٤) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٢ / ٨٣ .
(٥) المقتضب : ٣ / ١٤٥ .
(٦) شرح اللمع في العربية : ٢٨٩ .

النسبة إلى الاسم على (فَعِيل) أو (فُعَيل) :

للعلماء في النسب إلى (فَعيل) أو (فُعيل) قولان :

الأوَّل : قول سيبويه ، ينسب إليهما على لفظهما . مثل : تَميم ، تميميٌّ وكُلَيب كُلَيبيٌّ ، وهذا هو القياس ، وما جاء بحذف الياء فإنَّه يُحمل على الشذوذ ، لقوله : ((فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هُذَيلٍ : هُذَلِيٌّ ، ... وفي ثَقيفٍ ثَقَفِيٌّ))[١].

الثاني : قول المبرِّد ، هو التخيير في النسب إليهما بين حذف الياء وبقائها ، إذ قال : ((واعلم أَنَّ الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره ، وكانت الياء ساكنة ، فحذفها جائز))[٢] . معلِّلًا ذلك ، بأنَّ الياء حرف ميِّت ، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة ، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة[٣] ، ورأى أبو حيان أنَّ تسوية المبرِّد بين (فُعَيل وفَعِيل) ليست جيدة ، إذ قال :((وتسوية المبرِّد بين فُعَيل و فَعِيل ، ليست جيدة إذ سُمِع الحذف من فُعَيل كثيرًا ولم يُسمَع من فَعِيل إلَّا في ثقيف فلو فرَّق بينهما لكان أسعد في النظر))[٤].

وفرَّق السيرافي بين النسب إلى (فُعَيل) و(فَعِيل) ، فحذْفُ الياءِ في (فُعَيل) عنده قياس ؛ لكثرة ما جاء فيه ، إذ قال : ((أمَّا ما ذكره سيبويه من أنَّ النسبة إلى هُذيل هُذلي ، فهذا الباب عندي ؛ لكثرته كالخارج عن الشذوذ ... والعلَّة اجتماع ثلاث ياءات مع كسرة في الوسط))[٥] . وهذا هو الصحيح ؛ لأنَّ النقل في حذف الياء في (فُعَيل) عند النسب إليها قد خرج عن حكم الشذوذ ؛ لكثرة استعمال العرب إيَّاهُ[٦] . أمَّا العَبَرْتِي ، فعنده اثبات الياء في (فَعِيل) هو الأصل والقياس ، وهو متابع لسيبويه في ذلك ، في حين اكتفى بعرض رأي سيبويه والمبرِّد في حذف الياء من (فُعَيل) من دون ترجيحه لأحدهما ، إذ قال : ((فإنْ كان ما قبل الطرف ياء ، أو ليس في

---

(١) الكتاب : ٣ / ٣٣٥ ، وينظر : اللباب في علل البناء والإعراب (لأبي البقاء العُكْبري) : ٢ / ١٥٤.

(٢) المقتضب : ٣ / ١٣٣ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٤) ارتشاف الضرب : ٢ / ٦١٦.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب : ٢ / ٢٩ – ٣٠ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها ، وتوجيه اللمع لابن الخباز (رسالة ماجستير) : ١٦٤ .

الاسم تاء التأنيث ، كثقيف ، وتميم فإثبات الياء هو الأصل والقياس))[١]. ثم قال : ((وقد جاء حذفُ الياء ، قالوا : ثَقَفِيٌّ وَقُرَشِيٌّ وَهُذَلِيٌّ ، وأبو العباس يجعل هذا قياسًا واحدًا لكثرته ، وسيبويه لا يقول بذلك إلَّا فيما سُمِع))[٢].

٣.النسبة إلى (تَغْلِب) ونظائرها :

إذا نسبت إلى (تَغْلِب) و(مَغْرِب) ونظائرها ، ففيه مذهبان ، وقد اختلفت اراء العلماء في الثاني شذوذًا وقياسًا .

المذهب الأوَّل : إبقاء الكسرة ، تقول : تَغْلِبِيٌّ ، ومَغْرِبِيٌّ ، وهذا مذهب سيبويه ، وقد علَّل لذلك ، قائلًا : ((لأنَّها إنَّما هي كسرةٌ واحدةٌ))[٣].

وتبعه بذلك ابن الخباز (ت ٦٣٩ هـ) معللًا ذلك بقوله : ((لأنَّ الساكن حَجَزَ بين المتحركات فخفَّ اللفظُ))[٤].

المذهب الثاني : فتحُ الحرف المكسور وإضافة ياء النسب ، فيقال : تَغْلَبِيٌّ ، ومَغْرَبِيٌّ . وقد نسب ابن الخباز هذا المذهب إلى العامَّة ، إذ قال : ((ومنهم من يفتح فيقول : تَغْلَبِيٌّ ، ومَغْرَبِيٌّ ، وهي لغة العامَّة فرارًا من توالي الكسرتين والياءين))[٥].

وعدَّ ابن جنِّي المذهب الأوَّل هو القياس ، معلِّلًا ذلك قائلًا : ((إنَّ الكسرة سقط حكمها لغلبة كثرة الحروف لها))[٦] . وتبعه في هذا ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)[٧].

---

(١) شرح اللمع في العربية : ٢٨٥ .

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٣) الكتاب : ٣ / ٣٤٣ ، وينظر : أبو البقاء العُكْبري صرفيًّا : ١٢٥ .

(٤) توجيه اللمع (لابن الخباز) : ٥٣٧ .

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٦) اللمع في العربية : ١٣٦ .

(٧) ينظر : شرح المفصل : ٥ / ١٤٦ .

أمَّا ما قاله ابن الخباز في المذهب الثاني ففيه نظر كما يتبيَّن لي ، إذ إنَّ هذا المذهب عند المبرِّد وابن السرَّاج والفارسي والرمَّاني (ت ٣٨٤ هـ) والصَّيمري (ت في القرن الرابع الهجري) جائزٌ ومطَّردٌ ويقاس عليه[١].

وعدَّ الخليل وسيبويه ، هذا المذهب شاذًّا يُحفَظ ولا يُقَاس عليه[٢] . ويقول السيوطي هذا المذهب هو أصح المذهبين[٣].

أمَّا العَبَرْتِي فقد خالف رأي الجمهور وتابع في قوله المذهب الثاني ، وهو فتح الحرف المكسور وإضافة ياء النسب ، إذ قال : ((ما كان من الأسماء على فَعِلٍ نحو : نَمِرٍ ، فإذا نسبت إلى مثل هذا فتحتَ عينَه ، ونقلتَ نَمِرًا إلى نَمَرٍ ، ثم نسبت فقلت : نَمَرِيٌّ .... فإنْ تعدَّلتِ الكلمة فكان فيها أكثر من حرف نحو تَغلِبَ فمذهب سيبويه تَغْلِبِيٌّ ، ..... ويجـوز أنْ تنقل تَغْلِب إليه كما فعلت إذا نسبت إلـــى نَمِرٍ))[٤].

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه الجمهور وعلى رأسهم سيبويه ، بإبقاء الكسرة في(تغلِب ومغرِب) عند النسب هو الصواب ؛ لأنَّ الحركات في (تغلب ومغرب) ونظائرها لم تكثر ككثرتها في (نمري) التي غُيِّرت كسرتها الأولى إلى الفتح لتوالي الحركات والكسرتين ، ولمَّا كان الحرف الثاني ساكنًا ممَّا كان رباعيًّا نحو : تغلب ومغرب وغيرها ، بطل أنْ يكون الحرف الثالث منه مفتوحًا[٥] ، وممَّا يؤكد صحة هذا المذهب هو مجاراته للقياس ، وإنَّ كثرة التغيير تؤدي إلى الالتباس . (والله أعلم) .

---

(١) ينظر : همع الهوامع : ٦ / ١٦٥ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها ، وشرح المفصل : ٥ / ١٤٦ .

(٣) ينظر : همع الهوامع : ٦ / ١٦٥.

(٤) شرح اللمع في العربية : ٢٨٤ .

(٥) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢ / ١٤٦ – ١٤٧ ، وأبو البقاء العُكْبري صرفيًّا : ١٢٥ .

٤. صِيَغٌ للنَّسب خارجة عن القياس :

وردت في العربية صيغ للنسب خارجة عن القياس يُستغنى بها عن يائي النسب ، وذلك بصوغ المنسوب على (فعَّال) نحو : صرَّاف وخبَّاز ، أو على (فاعل) : كتامرٍ ولابنٍ ، أو على (فَعِل) كطَعِم و نَهِر [١٤].

قال ابن يعيش : ((وهذا القبيل وإنْ كان كثيرًا واسعًا فليس بقياس ، يُتبع فيه ماقالوه ولا يتجاوز فلا يقال لبائع البُرِّ برَّار ، ولا لصاحب الفاكهة : فكَّاه ، ولا لصاحب الشعير شعَّار ، ولا لصاحب الدقيق دقَّاق))[٢].

وهذا ماذهب إليه العَبَرْتِي في شرحه ، قائلًا : ((فإنْ نسبت إلى بائع الخبز والبُرِّ ، وما أشبه ذلك صغت اسمًا على (فعَّال) فقلت خبَّازٌ و برَّازٌ ، وهو كثير ومع كثرته ليس بقياس ، لاتقول في بائع الدقيق دقَّاقٌ ، وإنَّما تقول : دَقِيقِيٌّ على القياس ، فإنْ كان يكثر عنده التمر واللبن ، وهذه الأشياء قلت : لابِنٌ وتامِرٌ ونحوه))[٣].

وقال أيضًا في (باب النسب) : ((قالوا في بائع الفاكهة : فاكَهَانِيٌّ بزيادة ألف ونون ، والأصل فَاكِهِيٌّ))[٤].

---

(١) ينظر : البحث الصرفي عند ابن يعيش (رسالة ماجستير) : ١٦٨ .

(٢) شرح المفصل : ٦ / ١٥ ، وينظر : البحث الصرفي عند ابن يعيش (رسالة ماجستير) : ١٦٨ .

(٣) شرح اللمع في العربية : ٢٨٨ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٨٩ .

المبحث الثالث

التذكير والتأنيث

أصل الأسماء التذكير ، والتأنيث فرع عليه وثانٍ له[١] ، وإنَّ تحديد الجنس من حيث التذكير والتأنيث من خصائص العربية وأخواتها الجزريات[٢] . واقتصر علماء العربية على وضع علامات للمؤنث ؛ لأنَّ المذكر كما ذكرنا هو الأصل ، والعلامات التي تصحب المؤنث ثلاثة أنواع هي[٣].

١. التاء المربوطة مثل : قائمة.
٢. الألف المقصورة مثل : صغرى .
٣. الألف الممدودة مثل : حمراء .

وقد احتفظت العربية بطائفة من الأسماء تعارف الناس على تأنيثها من دون استعمال العلامة فيها مثل : العين ، واليد ، وغيرها[٤] . كما أنَّه ليس هناك رعاية للذكورة والأنوثة في أسماء كثير من الحيوانات مثل : الضبع ، والأرنب ، وغيرها [٥] .

والتأنيث على ضربين : تأنيث حقيقي ، وتأنيث غير حقيقي ، فالحقيقي : ما كان بإزائه ذَكَرٌ نحو : امرأةٍ ورجُلٍ ، وغير الحقيقي : ما لحق اللفظ فقط ، ولم يكن تحته معنًى له ، نحو : البشرى والذكرى[٦].

والثابت في اللغة أنَّ ثمَّة كلمات مذكرة وأخرى مؤنثة وثالثة مشتركة في التأنيث والتذكير .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٢٤١ ، والتكملة : ٣٠٦ .
(٢) ينظر : اللهجات العربية في القراءات القرآنية (عبدَهُ الراجحي) : ١٧٨ .
(٣) ينظر : المذكر والمؤنث (للفرَّاء) : ٥١ ، والمذكر والمؤنث (للمبرِّد) : ٨٣ – ٨٥ ، والمذكر والمؤنث (لأبي بكر بن الأنباري) : ١ / ١٧٦ – ١٧٧ .
(٤) ينظر : المذكر والمؤنث (لابن جنِّي) : ٤٥ ، والتكملة : ٣١٣ ، وجهود الفرَّاء الصرفية : ١٦٥ .
(٥) ينظر : التطور النحوي للغة العربية (رمضان عبد التواب) : ١١٤ .
(٦) ينظر التكملة : ٣٠٦ – ٣٠٧ .

وفيما يلي عرض لبعض الأسماء :

١.الدَّار :

وهي مؤنثة[١] ، وقد استدل أبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) على تأنيثها بقولهم : نحن في الدار الدنيا[٢] ، واستدل أيضًا بقول أميَّة بن أبي الصلت[٣] :

لهُ داعٍ بِمكَّةَ مُشْمَعِلٌ وآخرُ فَوْقَ دارتِهِ يُنَادِي[٤]

وذكر أبو علي الفارسي أنَّها أنثى بدليل قولهم : هذه الدَّارُ نعمتِ البلدُ[٥] . إذ أشار إليها باسم الإشارة هذهِ .

أمَّا العَبَرْتِي فقد تابع إجماع اللغويين في الحكم عليها بالتأنيث ، إذ قال : ((و يراد بالمؤنث الحقيقي ذو الفرج كناقة وأمراة ، .... وغير الحقيقي كنخلة ودار ونحو ذلك))[٦].

والمستبان من كلامه أنَّه عدَّ لفظة (دار) هذه من ضمن المؤنثات غير الحقيقية ، وثمة شواهد من القرآن الكريم ، ومن الشعر أيضًا تدعم هذا القول منها ، قوله تعالى : ﴿ تِلۡكَ ٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ نَجۡعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوّٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فَسَادٗاۚ ﴾ [القصص: ٨٣] .

أو ما جاء من الشعر كقول الطِّرماح[٧] :

يا دارُ أَقْوَتْ بَعْدَ إصْرَامِها عامًا وما يُبْكِيكَ من عامِها .

---

(١) ينظر : المذكر والمؤنث (لأبي بكر بن الأنباري) : ١ / ٥٥٣ ، والمذكر والمؤنث (لابن جنِّي) : ٦٧ ، والتكملة : ٣١٣ ، ٣٨٧ .

(٢) ينظر : المذكر والمؤنث (لأبي بكر بن الأنباري) : ١ / ٥٥٤ .

(٣) ينظر : ديوانه : ٦٣ ، وروايته : (مُشْمَعِلٌ) بتنوين اللام .

(٤) ينظر : المذكر والمؤنث (لأبي بكر بن الأنباري) : ٢ / ٧ .

(٥) ينظر : التكملة : ٣٨٧ .

(٦) شرح اللمع في العربية : ١١٦ – ١١٧ .

(٧) ينظر : ديوانه : ٢٤٨ .

٢ .الشَّمس :

هذه اللفظة مؤنثة(١) ، واستدل أبو علي الفارسي على تأنيثها(٢) ، بقوله تعالى : ﴿ وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ﴾ [يس: ٣٨] .

واستدل أبو بكر بن الأنباري على تأنيثها بقول جرير(٣):

الشَّمسُ كاسِفةٌ ليستْ بطالعةٍ تَبْكي عليك نُجُومَ اللَّيلِ والقَمَرا(٤).

وتابع العَبَرْتِي سابقيه من اللغويين في الحكم على هذه اللفظة بالتأنيث ، إذ قال : ((وتُصغَّر ما كان على ثلاثة أحرف من المؤنث كهِنْد وشَمْس بزيادة هاء ، فتقول : هُنَيْدَة وشُمَيْسَة))(٥).

والمستبان من كلامه أنَّ العَبَرْتِي ذهب إلى أنَّ مثل هذه الأسماء الثلاثية التي تخلو من علامات التأنيث المعهودة في العربية يصار إلى تصغيرها ، فيما إذا كانت مؤنثة فتلحقها حينئذٍ التاء ، فلحوق التاء إيَّاها دلالةٌ على تأنيثها ؛ لأنَّ التصغير يرجع الشيء إلى أصله ، وسيأتي لاحقًا ذِكْرُ هذه المسألة على نحو واضح .

ويمكن الاستدلال أيضًا على تأنيثها ببعض الشواهد القرآنية ، أو الأبيات الشعرية ، منها : قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى ٱلشَّمۡسَ إِذَا طَلَعَت ﴾ [الكهف: ١٧] ، وقوله تعالى : ﴿ لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ ﴾ [يس: ٤٠] ، أو ما جاء من الشعر، كقول الأعشى(٦):

حتَّى إذا ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ صَبَّحَهَا ذُوْآلُ نَبْهَانَ يَبْغِي صَحْبَهُ المُتَعَا .

---

(١) ينظر : المذكر والمؤنث (للفرَّاء) : ٨٦ ، المذكر والمؤنث (لأبي بكر بن الأنباري) : ١ / ٢١٩ ، والمذكر والمؤنث (لابن جنِّي) : ٧٤ .

(٢) ينظر : التكملة : ٣٩٤ .

(٣) ينظر : ديوانه : ٢٣٥ .

(٤) ينظر : المذكر والمؤنث (لأبي بكر بن الأنباري) : ١ / ٢١٩ .

(٥) شرح اللمع في العربية : ٢٩٦ .

(٦) ينظر : ديوانه : ١٠٥ .

٣. القِـــــدْرُ:

لم يذْكر أغلب العلماء فيها غير التأنيث[١] ، إلَّا بعضهم فذَكَرَ أنَّها تُذَكَّر وتُؤنَّث ، قال الفرَّاء[٢] : ((والقـِدْرُ : أنثى وتحقيرها قُدَيْرة ، ويذكِّرها بعض قيس ، قال : أنشدني النميري[٣]:

بِقِدْرٍ يأْخُذُ الأَعضاءَ تِمَّا بِحَلْقَتِهِ ويَلْتَهِمُ الفَقَارَا)) .

وذكر المفضَّل بن سلمة (ت٣٠٠هـ) فيها التذكير والتأنيث ، بَيْدَ أنَّ التأنيث هو الأكثر ، إذ قال : ((والقِدْرُ تُؤنَّث وتُذكَّر ، والتأنيث أكثر))[٤].

ولعلَّ التذكير سمة لهجية ، أي لغة بعض القبائل ومنهم بعض (قيس) على نحو ما مـرَّ ، ويُفهم مـن خلال النصوص السابقة أنَّ تذكير (القِدْر) قليل وأنَّ الأغلب هو التأنيث .

وقد استدل الفرَّاء على تأنيثها بتصغيرها على (قُدَيْرَة)[٥] ، واستدل أبو علي الفارسي على تأنيثها[٦] ، بقول تميم بن أبي مقبل[٧]:

وقِدْرٍ كَكَفِّ القِرْدِ لا مُسْتَعِيرُها يُعارُ وَلَامَنْ يأتِها يَتَدَسَّمُ

أمَّا العَبَرْتِي، فهو متابع لأغلب العلماء فلم يذكر فيها غير التأنيث، إذ قال : ((وإنَّما وجب أنْ تُلحق في المؤنث الثلاثي (هاءً) في تصغيره اختصارًا ؛ لأنَّه كان يجب أنْ يقال قدرٌ صغيرةٌ

---

(١) يذكر : المذكر والمؤنث (لابن فارس) : ٥٧ ، والمذكر والمؤنث (لابن جنِّي) : ٩٨ .

(٢) المذكر والمؤنث (للفرَّاء) : ٧٣ .

(٣) البيت بلا نسبة في المخصص (لابن سيده): ١٧ / ١٦ ، والمذكر والمؤنث (لأبي بكر بن الأنباري) : ١ / ٤٢١ .

(٤) مختصر المذكر والمؤنث (للمفضل بن سلمة) : ٣٣١ .

(٥) ينظر : المذكر والمؤنث (للفرَّاء) : ٧٣ .

(٦) ينظر : التكملة : ٣٨٥ .

(٧) ينظر : في ذيل ديوانه : ٢٧٧ .

فيُؤتَى بالاسم والصفة))[١]. ومن الشواهد القرآنية التي تدعم هذه الاراء قوله تعالى : ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ ﴾[سبأ: ١٣] ؛ إذ إنَّ (راسيات) صفة للقدور ، وهي جمع مؤنث سالم مفردها (راسية) ، وهذا يعني أنَّ (قِدْرًا) مؤنثة بدليل مجيء صفتها مؤنثة ، والصفة تتبع الموصوف في التذكير والتأنيث .

٤. النَّــعْلُ :

وهي اسم مؤنث[٢] ، واستدل أبو بكر بن الأنباري على تأنيثها، بالأدلة الآتية :

أ- تصغيرها على (نُعَيْلَة) .

ب- قولهم : هي (النَّعْلُ) و(النَّعَلُ) .

ت- ما أنشده الفرَّاء[٣]:

لَهُ نَعَلٌ لا يَطَّبِي الكلْبَ رِيْحُهَا وإنْ وُضِعَتْ بَيْنَ المجالسِ شُمَّتِ[٤]

أمَّا العَبَرْتِي فقد تابع اللغويين في الحكم على تأنيثها ، إذ قال : ((وتُصغَّر ما كان على ثلاثة أحرف من المؤنث كهِنْد وشَمْس بزيادة (هاء) ، .... إلَّا ستة أسماء ، وهي : قوسٌ ونَعْلٌ وحرْبٌ ودِرْعٌ وعُرْسٌ وفَرَسٌ ، فإنَّها بغير(هاء) ، وذهبوا بها مذهب التذكير كأنَّهم تأوَّلوها))[٥].

واكتفى العَبَرْتِي بهذا القول ، ولم يستدل على تأنيثها ببيت من الشعر ، إلَّا أنَّني عثرت على بعض الأبيات الشعرية التي تدعم ما ذهب إليه اللغويون ومنهم العَبَرْتِي في تأنيث هذه اللفظة منها:

---

(١) شرح اللمع في العربية : ٢٩٦ .

(٢) ينظر : المذكر والمؤنث (للفرَّاء) : ٧٥ ، والمذكر والمؤنث (لابن فارس) : ٥٧ ، والمذكر والمؤنث (لابن جنِّي) : ٩٣ ، ومختصر المذكر والمؤنث (للمفضل بن سلمة) : ٣٣٥ ، والتكملة : ٣٨٧ .

(٣) البيت لكُثَيِّر عزة ، وهو على هذه الرواية في معاني القرآن (للفرَّاء) : ٢ / ١١٢، ورواية الديوان: ٣٢٤ ،
إذا طُرِحَتْ لم تَطِّبِ الكلبَ ريحُها وإنْ وضِعتْ في مجلسِ القومِ شُمَّتِ .

(٤) ينظر : المذكر والمؤنث (لأبي بكر بن الأنباري) : ١ / ٥٥٥ .

(٥) شرح اللمع في العربية : ٢٩٦ .

قول زهير بن أبي سلمى[١]:

تَدَارَكْتُما الأحلافَ قد ثُلَّ عرشُها وذُبيانَ قد زَلَّتْ بأَقْدامِها النَّعْلُ .

وقول الفرزدق[٢] :

وكانتْ تَمَنَّى إنَّما الماءُ ماؤُها فخابَتْ مُناها حِينَ زَلَّتْ بها النَّعْلُ .

وقول الآخر[٣] :

إذا افْتَقَرَتْ قَيْسٌ جَبَرْنَا فَقِيرَها وتَقْتُلُنَا قيسٌ إذا النَّعْلُ زَلَّتِ .

---

(١) ينظر ديوانه : ٨٦ .

(٢) ينظر : شرح ديوان (الفرزدق) : ٢٩٤ .

(٣) البيت في توجيه اللمع (لابن الخباز) : ٥٦٤ ، ولم يعرف قائله .

المبحث الرابع

الميزان الصَّرفيُّ

وضع الصرفيون مقياسًا ، يقيسون به الألفاظ التي يُعْنَوْنَ بها ، ليعرفوا من خلاله عدد حروفها وترتيبها وما فيها من أحرف أصلية وزائدة ، والمتحرك من حروفها والساكن وما يحدث فيها من تغيير كحذف أحد أصولها أو قلبه ، فكان لابدَّ من اتخاذ معيار من الحروف سمَّوه (الميزان)[١].

فالميزان الصرفي : هو لفظ مادته الأساسية (ف ع ل) يؤتى به لبيان أصول أبنية الكلمة ، من حيث الحركات والسكنات ، والأصل والزيادة ، وعدد حروف الكلمة ، وتقديم حرف وتأخيره ، والحذف وعدم الحذف[٢].

ويمكن توضيح الأمور التي أدت إلى اختيار الصرفيين لهذه الحروف (ف ع ل) وهي[٣]:

أ.الذي يطَّرد فيه التغيير ويكثر إنَّما هو الفعل والأسماء المتصلة به .

ب.مادة (ف ع ل) أشمل المواد وأعمّها ، فكلُّ حدث يسمَّى فعلًا .

ت.مخارج الحروف الثلاثة : الحَلْق واللسان والشفتان ، فأخذوا من كل مخرج حرفًا : ألفاء من الشفة ، والعين من الحلق ، واللام من اللسان[٤].

---

(١) ينظر : همع الهوامع : ٦ / ٢٣٢ ، ودروس التصريف (محمد محيي الدِّين عبد الحميد) : ٢٩ .

(٢) ينظر : إسفار الفصيح (محمد بن علي الهَرَوي) : ١ / ١٨٨ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ١ / ١٠ ، وشذا العرف (أحمد بن محمد الحملاوي) : ٥٣ .

(٣) ينظر : المغني في تصريف الأفعال (عبدالخالق عُضَيمة) : ٣٥ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

وللميزان الصرفي قواعد عامَّة أجمع علماء اللغة عليها قديمًا وحديثًا ، وهي[١]:

١. إذا كانت الكلمة على ثلاثة أحرف ، قابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام مصورة بصورة الموزون ، فيقولون في وزن (قَمَرٍ) : فَعَلٍ بالتحريك ، وفي (حِمْلٍ) فِعْلٍ ، بكسر الفاء وسكون العين ، وفي (كَرُمَ) : فَعُلَ بفتح الفاء وضم العين وهلمَّ جرًّا .

٢. إذا زادت الكلمة على ثلاثة أحرف ، **توجَّب مراعاة الآتي** :

أ. إنْ كانت الزيادة ناشئة من أصل وضع الكلمة على أربعة أحرف ، أو زدنا في الميزان لامًا ، أو لامين على أصول الكلمة (ف ع ل) فتقول في وزن دَحْرَجَ مثلًا فَعْلَلَ وفي وزن (جَحْمَرِش)[٢] فَعْلَلِل .

ب. إذا كانت الزيادة ناشئة من تكرير حرف من أصول الكلمة ، كررت ما يقابله في الميزان تقول في (قدَّم) مثلًا بتشديد العين : فَعَّل ، وفي جَلْبَبَ : فَعْلَلَ .

ت. إنْ كانت الزيادة ناشئة من زيادة حرف أو أكثر من حرف (سألتمونيها) التي هي حروف الزيادة ، قابلتَ الأصول بالأصول ، وعبَّرت عن الزائد بلفظه ، فتقول : في وزن (قائِم) مثلًا فاعِل ، و(استَخْرَجَ) : استَفْعَلَ .

٣. إنْ حصل حَذْفٌ في الموزون حُذِف ما يقابله في الميزان ، فتقول : في وزن (قُلْ) مثلًا : فُلْ .

٤. وإنْ حصل قلبٌ مكانيٌّ في الموزون ، حصل أيضًا في الميزان ، فيقال : في وزن(جاه) : عَفَل ، بتقديم العين على الفاء[٣].

والعَبَرْتِي لا يختلف عن جمهور أهل اللغة في قواعد ميزان الكلمات ، وعلى الرغم من اتفاقهم على قواعد وزن الكلمات عمومًا إلَّا أنَّهم اختلفوا ففي أوزان الكثير منها ، وقد وردت في شرح العَبَرْتِي كلمات نذكر منها اثنين ، لنبيِّن موقف العَبَرْتِي من خلالها :

---

(١) ينظر : شذا العرف : ٥٣ – ٥٤ ، ودروس التصريف : ٣١ – ٣٢ .

(٢) الجحمرش : العجوز الكبيرة والمرأة السمجة والأرنب المرضع ، ومن الأفاعي الخشناء . القاموس المحيط : (جحرش) .

(٣) ينظر : شذا العرف : ٥٣ – ٥٤ ، ودروس التصريف : ٣١ – ٣٢ ، وتوجيه اللمع لابن الخباز (رسالة ماجستير) : ١٥٠ .

١. كِلْتا :

أُختلف في وزن (كِلْتا) ، فهي عند سيبويه وأكثر اللغويين (فِعْلى) قال سيبويه : ((وأمَّا كِلتا فيدلُّك على تحريك عينها قولهم : رأيت كِلا أخويك فـ(كِلَا) كـ(مِعًا) واحد الأمعاء ، ومن قال : رأيت كِلْتا أختيك ، فإنَّه يجعل الألف ألف تأنيث ....، وصارت التاء بمنزلة الواو في شَرْوَى))[١].

وبيَّن أبو علي الفارسي ، تمثيل سيبويه (لكِلْتا) بـ(شروى) بقوله :

((أنَّ أصل كِلْتا : كِلْوى ، فأبدلت اللامان))[٢].

وتابع ابن جنِّي مذهب سيبويه ، فقال : ((وينبغي أنْ يُعلم أنَّ الألف في (كِلا) بدل من (الواو) ، لا من (الياء) ، لقولهم في المؤنث (كِلْتا) ، فـ(كِلْتا) من الفعل (فِعْلى) والتاء فيها بدل من لام الفعل ، والتاء إنَّما تبدل من الواو في الأمر الشائع نحو : (تُجاه ، وتُراث ، .....) وكأنَّها كانت (كِلْوى) ثم أبدلت الواو تاءً فصارت (كِلْتا)))[٣].

وخالف الجرمي (ت ٢٢٥ هـ) مذهب سيبويه ؛ فيرى أنَّها على وزن (فِعْتَل) ، فالتاء فيها للتأنيث والألف لام الكلمة[٤] .

أمَّا العَبَرْتِي . فقد ذهب إلى عرض المذهبين مرجِّحًا ، مذهب سيبويه على مذهب الجرمي ، إذ قال : ((ولا يجوز أنْ تكون (فِعْتَلٌ) ؛ لأنَّه لا مثال له في الأسماء ، ولا تكون التاء للتأنيث ؛ لأنَّ حرف التأنيث لا يقع حشوًا ، فبقي أنْ تكون التاء منقلبة عن واوٍ ويكون أصله (كِلْوا) وأبدلت الواو تاءً كتراث))[٥].

---

(١) الكتاب : ٣ / ٣٦٤ ، وينظر : التعليقة : (لأبي علي الفارسي) : ٣ / ١٩١ .
(٢) المنصف : ٢ / ١٠٨ .
(٣) المصدر نفسه : ٢ / ١٠٧ – ١٠٨ .
(٤) ينظر : سر صناعة الإعراب (لابن جنِّي) : ١ / ١٥١ ، شرح شافية ابن الحاجب : ٢ / ٧٠ .
(٥) شرح اللمع في العربية : ١٧٧ – ١٧٨ .

ويبدو ممَّا سبق أنَّ ما ذهب إليه العَبَرْتِي في متابعة سيبويه وجمهور النحويين هو الراجح ، إذ يمكن توضيح الرد على قول الجرمي من أوجهٍ هي[١]:

أ- إنَّ التاء لا تكون علامة تأنيث الواحد إلَّا وقبلها فتحة نحو : طلحة ، وحمزة ، وقائمة ، وقاعدة ، أو تكون قبلها ألف نحو: سِعْلاة وعِزْهاة[٢] ، واللام في (كِلْتا) ساكنة كما ترى .

ب- إنَّ علامة التأنيث أبدًا لا تكون وسطًا ، إنَّما تكون آخرًا لا محالة ، و(كِلْتا) : اسم مفرد يفيد معنى التثنية بإجماعٍ من البصريين ، فلا يجوز أنْ تكون علامة تأنيثه التاء وما قبلها ساكن .

ت- إنَّ (فِعْتَل) مثال لا يوجد في الكلام أصلًا فيُحَمل هذا عليه .

٢. بنت :

أُختُلِف في وزن (بنت) ، قال سيبويه نقلًا عن الخليل : ((وزعم أنَّ أصل بنت وابنة فَعَلٌ كما أنَّ أخت فَعَلٌ ، يدلُّك على ذلك : أخوك وأخاك وأخيك ، وقول بعض العرب فيما زعم يونس آخاءٌ فهذا جَمْعُ فَعل))[٣].

وذهب المبرِّد إلى موافقة هذا الرأي ، إذ إنَّه يرى أنَّ جَمْعَ مذكرها أبناء كما تقول : جَمَلٌ وأجمالٌ[٤].

في حين ذهب الزَّجَّاج (ت ٣١١ هـ) إلى أنَّ وزن (بنت) يستقيم أنْ يكون (فِعْلًا) بكسر وسكون ، ويجوز أنْ يكون (فَعَلًا) بفتحتين نقلت إلى (فَعْل) بفتح وسكون[٥].

---

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١ / ١٥١ -١٥٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢ / ٣٣٨ .

(٢) عزهاة : رجل عازف عن اللهو والنساء ، أو لئيم أو لا يكتم بغض صاحبه : القاموس المحيط : (عزه) .

(٣) الكتاب : ٣ / ٣٦٣ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١ / ٣٦٥ .

(٥) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٢ / ٢٥٦ – ٢٥٧ .

وأنكر أبو علي الفارسي أنْ يكون وزن (بنت) (فِعْل) ، إذ قال : ((ليس في جمعهم ذاك على أفْعَال دليل على أنَّ وزنها فِعْل ؛ لأنَّه جمع مشترك ، تقول : في بُرْدٍ وجَمَلٍ : أبْرَادٌ وأجْمَالٌ))[١].

أمَّا العَبَرْتِي ، فقد ذهب إلى عرض هذا الخلاف مرجِّحًا أحد قولي الزَّجَّاج ، إذ قال : ((والصحيح أنْ يكون وزنها (فَعَلٌ) بتحريك العين لقولهم بَنُونَ وَبَنَاتٌ))[٢].

(١) شرح اللمع في العربية : ٢٧٠ .

(٢) نفسه والصفحة نفسها .

المبحث الخامس

موقف العَبَرْتِي من بعض مسائل الخلاف الصرفيِّ

من خلال دراستي لكتاب (شرح اللمع) للعَبَرْتِي ، وجدت أنَّ هناك بعض المسائل الخلافية في موضوع الصرف ، فسعيت إلى جمعها في مبحث سمَّيته (موقف العَبَرْتِي من بعض مسائل الخلاف الصرفي) ؛ لذا سأذكر طائفة منها ، وعلى النحو الآتي :

١. الخلاف في (أيْمُن) :

اختلف البصريون والكوفيون في (أَيْمُن) ، إذ ذهب البصريون إلى أنَّ (أَيْمُن) اسم مفرد مشتقٌّ من اليُمْنِ وهو البركة ، وذهب الكوفيون إلى أنَّ (أَيْمُن) جمع يمين[١].

فأمَّا البصريون فقد احتجوا بأنْ قالوا : ((إنَّما قلنا إنَّه مفرد ، وليس بجمع يمين ؛ لأنَّه لو كان جمع يمين لوجب أنْ تكون همزته همزة قطع ، فلمَّا وجب أنْ تكون همزته همزة وصل دلَّ على أنَّه ليس بجمع يمين))[٢].

وذكر الرضيُّ الأستراباذيُّ أنَّ (أَيْمُن) فيها لغات ، إذ قال : ((قالوا : أيمُ اللهِ ، وإيمُ اللهِ بكسر الهمزة ، وربَّما حذفوا منه النون ، قالوا : أمُ اللهِ ، وربَّما أبقوا الميم وحدها مضمومة ، قالوا : مُ الله ، ثم يكسرونها ؛ لأنَّها صارت حرفًا واحدًا ، فيشبهونها بالباء ، فيقولون : مِ اللهِ ، وربَّما قالوا مُنُ اللهِ بضم الميم والنون ، ومَنَ اللهِ بفتحهما ، ومِنِ اللهِ بكسرهما))[٣]. وعلَّل السيوطي بقوله : ((والسبب في كثرة تصرُّفِهم فيها كثرة الاستعمال))[٤]. وقد استدل البصريون على إنَّه همزة (أَيْمُن) همزة وصل بدليل سقوطها بعد متحرِّك[٥] . كقول نصيب بن رباح :

---

(١) ينظر : الإنصاف (م ٦٢) : ٣٤٣ ، وشرح المفصل : ٨ / ٣٥ – ٣٦ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ٢ / ٢٥٥ .

(٢) الإنصاف : (م ٦٢) : ٣٤٤ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب : ٢ / ٢٥٤ .

(٤) همع الهوامع : ٤ / ٢٣٨ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ٢٣٩ .

فقالَ فريقُ القومِ لمَّا نشدتُهُم نَعَمْ وفريقٌ لايْمُنُ اللهِ ما ندري [١].

أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ (أيْمُن) جمع يمين والدليل على ذلك أنَّه على وزن (أفْعُل) ، وأفْعُل وزن يختص به الجمع ، ولا يكون في المفرد[٢].

واحتجوا أيضًا ، بأنَّ همزة (أيْمُن) قطع ؛ لأنَّها جمع يمين ، ووصلت لكثرة الاستعمال ، وهمزة الوصل تحذف إذا جاء بعدها متحرك نحو : (أمُ اللهِ لأفعلنَّ) فبقي أنْ تكون همزة قطع ، ولو كانت همزة وصل لكان ينبغي أنْ تكون مكسورة [٣].

أمَّا العَبَرْتِي فقد ذكر المذهبين مرجِّحًا مذهب البصريين ، إذ قال : ((و(أَيْمُن) عند البصريين اسم مفرد ، وألفه ألف وصل ، وعند الكوفيين أنَّه جَمْع ، وألفه ألف قطع ، والذي يدل على أنَّه واحد أنَّ (أفْعَلًا)[٤] لا يكون جمعًا إلَّا فيما كان مؤنثًا نحـــو شَمَالٍ وأَشمُل ، ويدلُّك على أنَّ ألف (أَيْمُن) ألف وصلٍ ، وَصْلُ الشاعر لها في قوله :

لَايْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِي))[٥] .

وردَّ العَبَرْتِي ، قول الكوفيين فيما أدَّعَوه أنَّ همزة (أَيْمُن) همزة قطع ، و(أَيْمُن) جمع يمين ، إذ قال : ((وألفها عند البصريين وصل ،... وعند الكوفيين قطع ؛ لأنَّها جمع يمين ، وهذا الوزن أعني (أفْعُلًا) لم يُجمَعْ عليه إلَّا شيئان : ما كان على (فَعْلٍ) من المذكر نحو : فَلْسٍ وكَلْبٍ ، وما كان من المؤنث نحو : دَارٍ ونَارٍ ، فهذا يُبطِل ما قاله الكوفيون من أنَّها جمع يمين))[٦] .

---

(١) تقدم تخريجه ، ينظر : ٣٠ من الفصل الثاني .

(٢) ينظر : الإنصاف : (م ٦٢) : ٣٤٥ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٣٤٥ – ٣٤٦ .

(٤) كذا في الأصل ، وعلى ما يبدو أنَّه يريد (أفْعُلًا) ؛ لأنَّ الكلام حول وزن (أيْمُن) . ينظر : شرح اللمع في العربية : ٢٧٣ .

(٥) شرح اللمع في العربية : ٢٧٣ .

(٦) المصدر نفسه : ٢٩٨ .

ولي على كلام العَبَرْتِي تعقيبٌ أُبيِّن فيه وَهْمَة في أمرين :

أحدهما : أنَّه حصر ما يُجمع على (أفْعُل) بهذين الشيئين هو أمرٌ ناقصٌ ، لأنَّ ثمَّة ما يجمع على (أفْعُل) علأوةً على الشيئين المذكورين آنفًا ، وهي :

١. ما كان على (فِعْل) من المذكر ، نحو : ذِئْبٍ ، يجمع على : أذْؤُبٌ[١].
٢. ما كان على (فِعْل) من المؤنث ، نحو : رِجْل ، تجمع على : أرْجُلٌ[٢].
٣. ما كان على (فَعَال) من المذكر ، نحو : عَنَاق ، يجمع على : أعْنُقٌ[٣].
٤. ما كان على (فِعَال) من المؤنث ، نحو : ذِراع ، تجمع على : أذْرُعٌ[٤].
٥. ما كان على (فُعَال) من المذكر ، نحو : عُقاب ، يجمع على : أعْقُبٌ[٥].

الآخر : أنَّ جمع يمين على (أَيْمُن) ليس قول الكوفيين وحدهم ، إذ سبقهم إلى ذلك سيبويه وهو إمام البصريين ، إذ ذكر أنَّها تُجمع على (أَيْمُن) ؛ لأنَّها مؤنثة ، جاء في الكتاب : ((وقالوا : يَمِيْنٌ وأَيْمُنٌ لأنَّها مؤنثة))[٦].

وتبيَّن ممَّا سبق أنَّ البصريين اعتمدوا في نقض حجج الكوفيين بحجج لا ترقى إلى الحجج التي جاء بها الكوفيون[٧].

أمَّا البيت الشعري الذي احتج به البصريون على حذف ألف (أَيْمُن) لأنَّها وصل ، فلا يُعدُّ دليلًا قاطعًا ؛ لأنَّ الشاعر إذا اضطرَّ وَصَلَ (ألف القطع) ، وَقَطَعَ (ألف الوصل)[٨] ، فيكون هذا في ضمن الضرورة الشعرية .

---

(١) ينظر : الصحاح : (ذاب) .
(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٠٦ ، والمصدر نفسه : (رجل) .
(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٠٥ ، والصحاح : (عنق) .
(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٠٦ ، والصحاح : (ذرع) .
(٥) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٠٧ ، والصحاح : (عقب) .
(٦) الكتاب : ٣ / ٦٠٧ .
(٧) ينظر : توجيه اللمع لابن الخباز (رسالة ماجستير) : ١٧٥ .
(٨) الحَلل في إصلاح الخلل (للبطليوسي) : ٢٠٥ ، وينظر: المقتصد في شرح التكملة (للجرجاني) :٨١ .

أصل الاشتقاق :

اختلف علماء اللغة في أصل المشتقات ، فذهب البصريون إلى أنَّ المصدر هو الأصل الذي يُشتقُّ منه الفعل ، في حين ذهب الكوفيون إلى أنَّ المصـــدر مأخوذ من الفعل ، والفعل هو الأصل[١].

واستدل الفريقان بمجموعة من الحجج لإثبات مذهبهم ، أمَّا حجج البصرين فقد ذكر العَبَرْتِي بأنَّهم استدلوا بأربعة أدلة هي[٢] :

الأوَّل : أنَّ الاسم يفيد مع مثله ، والفعل لا يفيد مع مثله ، **الثاني** : أنَّ تسميتهم له بالمصدر دليل على أنَّه قد صدر عنه شيءٌ كما تقول : مَصْدَرُ الإبِل ، **الثالث** : أنَّ الواجب أنْ يكون في الفرع ما في الأصل وزيادة ، **الرابع** : أنَّ الفعل يدل على زمان مخصوص ، والمصدر يدل على زمان مبهم والفعل أشدُّ تخصيصًا فكان الفرع .

وزاد أبو البركات الأنباري ، على ما أورده العَبَرْتِي من حجج البصريين حججًا أخرى[٣]:

أ. إنَّ الفعل يدلُّ على شيئين ، الحدث والزمان ، والمصدر يدلُّ على شيءٍ واحد وهو الحدث ، فوجب أنْ يكون المصدر قبل الفعل .

ب. إنَّ المصدر اسم ، وهو يستغني عن الفعل ، والفعل لابدَّ له من الاسم ؛ وما يكون مفتقرًا إلى غيره ، ولا يقوم بنفسه ، أولى بأنْ يكون فرعًا ممَّا لا يكون مفتقرًا إلى غيره .

ج. إنَّ المصدر لو كان مشتقًّا من الفعل لوجب أنْ يدلَّ على ما في الفعل من الحدث والزمان ومعنًى ثالث ، كما دلت أسماء الفاعلينَ والمفعولينَ على الحدث ، وعلى ذات الفعل والمفعول به ؛ فلمَّا لم يكن المصدر كذلك ، دل على أنَّه ليس مشتقًّا من الفعل .

---

(١) ينظر : الإنصاف (م ٢٩) : ١٩٢ ، وأسرار العربية (لأبي البركات الأنباري) : ١٠٣ ، والتبيين (لأبي البقاء العُكْبَري) : (م ٦) : ١٤٣ .

(٢) ينظر : شرح اللمع في العربية : ١٣٧ ، والإنصاف (م ٢٩) : ١٩٢ – ١٩٣ ، وأسرار العربية : ١٠٣ .

(٣) ينظر : أسرار العربية : ١٠٣ – ١٠٤ .

د. إنَّ المصدر لو كان مشتقًّا من الفعل لوجب أنْ يجري على سَنَنٍ واحدٍ ، ولم يختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلينَ والمفعولينَ . فلمَّا اختلف المصدر اختلاف سائر الأجناس دلَّ على أنَّ الفعل مشتقٌّ منه .

هـ. إنَّ الفعل يتضمن المصدر ، والمصدر لا يتضمن الفعل[١]

أمَّا الكوفيون فقد استدلوا أيضًا بثلاثة أوجه[٢] ، هي :

الأول : إنَّ المصدر يعتلُّ لاعتلال الفعل ، ويصحُّ لصحَّته تقول : قُمْتُ قيامًا .

الثاني : إنَّ الفعل يعمل في المصدر ، ولا شك في أنَّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول .

الثالث : إنَّ المصدر يذكر توكيدًا للفعل ، ولا شك أنَّ رتبة الموكَّد قبل رتبة الموكِّد ، فدلَّ على أنَّ المصدر مأخوذ من الفعل .

وردَّ العَبَرْتِي حجج الكوفيين، فقال في ردِّه على الاحتجاج الأوَّل :((وأمَّا قولهم: إنَّ المصدر يعتل باعتلال الفعل فقد نرى المستقبل يعتل باعتلال الماضي ، وليس هذا أصلًا لهذا))[٣] ، وهذا الرد قد سبقه إليه السيرافي ، إذ ردَّ على الكوفيين قولهم بعلتين ، فقال في الأولى : ((إنَّ الأصل قد يعتلُّ باعتلال الفرع إذا كان كل واحد منهما يؤول إلى الآخر وينبئُ كلٌّ واحد منهما على صاحبه ، ليتَّسِق ولا يختلف ؛ من ذلك أنَّا قد بنينا الفعل المضارع في الفعل المؤنث نحو (يَضْرِبْنَ) وأشباه ذلك على (ضَرَبْنَ) وهو فرع ؛ لأنَّ المستقبل قبل الماضي ، ... والثانية : أنَّ أصل المصادر التي لا علَّة فيها ولا زيادة ولا يجيء إلَّا صحيحًا ، وهو(فَعْل) نحو : (ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا) و(وَعَدْتُه وَعْدًا) وإنَّما يجيء معتلًّا ما لحقته الزيادة ، وإنَّما الكلام في أصول المصادر لا في فروعها فتبيَّن ذلك))[٤].

---

(١) ينظر : أسرار العربية : ١٠٣ – ١٠٤ .

(٢) ينظر : شرح اللمع في العربية : ١٣٧ ، والإيضاح في علل النحو : ٦٠ ، وأسرار العربية : ١٠٤ .

(٣) شرح اللمع في العربية : ١٣٧ .

(٤) شرح السيرافي : ١ / ١٦ .

أمَّا **الاحتجاج الثاني** ، وهو أنَّ الفعل يعمل في المصدر نحو : قام قيامًا و ضربت زيدًا ضربًا ، فلم يجب العَبَرْتِي عن هذا الاحتجاج ، وقد ردَّه السيرافي ، إذ قال : ((قد قلنا إنَّ معنى ضربتُ ضربًا أَوْقَعْتُ ضربًا ، وليس في ذلك دليل على أنَّ الفعل قبل الاسم ، كما لم يكن في قولك (ضربتُ زيدًا) ما يدلُّ على أنَّ (زيدًا) بعد (ضربت) وكذلك الأسماء كلُّها))[١].

أمَّا **الاحتجاج الثالث** ، وهو مجيء المصدر بعد الفعل ، فقد ردَّ عليه العَبَرْتِي في شرحه قائلًا : ((وأمَّا ما قالوه : إنَّه يجيء بعد الفعل ، فلا دليل فيه ؛ لأنَّه قد يجيء الاسم بعد الحرف وليس بأصلٍ له))[٢] ، وهذا الردُّ كان للسيرافي أيضًا ، إذ ردَّ على من ادَّعى أنَّ المصدر يجيء بعد الفعل ؛ لأنَّه يعمل فيه ، ومن شروط العامل أنْ يكون قبل المعمول ، إذ أوضح أنَّ هذا ساقط ؛ لأنَّ الحرف يعمل في الأسماء والأفعال ، فلو وجب ما قلت لصارت الحروف أصلًا للأسماء والأفعال ، وهذا محال فاسد [٣].

ومن الجدير بالذِّكر ، أنَّ أصل المشتقات في اللغة السامية هو الفعل ، وهذه اللغات هي أخوات للعربية[٤] ، وإنَّ أغلب الكلمات يرجع في اشتقاقه إلى أصلٍ ذي ثلاثة أحرف ، وهذا الأصل (فعل) يضاف إلى أوله أو آخره حرف أو أكثر ، فتتكون من الكلمة الواحدة صور مختلفة تدلُّ على معان مختلفة[٥] ، ويتبيَّن أنَّ هذا ينهض دليلًا لترجيح مذهب الكوفيين على البصريين .

٢. الاسم :

اختلف النحويون في اشتقاق الاسم ، فذهب الكوفيون إلى أنَّه من (الوَسْمِ) ، وهو العلامة ، وذهب البصريون إلى أنَّه مشتقٌّ من (السِّمُوِّ) وهو العلوُّ والرفعة ، والأصل فيه (سِمْوٌ) على وزن (فِعْلٍ)[٦].

---

(١) شرح السيرافي : ١ / ١٧ .

(٢) شرح اللمع في العربية : ١٣٧ .

(٣) ينظر : شرح السيرافي : ١ / ١٧ ، وعلل النحو : ٣٩٧–٣٩٨ .

(٤) ينظر : التطور النحوي : (برجشتراسر) : ٩٧ – ٩٨ .

(٥) ينظر : تأريخ اللغات الساميَّة (اسرائيل ولفنسون) : ١٤ .

(٦) ينظر : الإنصاف : (م ١) : ٤ ، والتبيين (م٤) : ١٣٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٤٦/١ .

قال الجوهريُّ : ((السِّمُوُّ الارتفاع والعلوُّ ، وسَمَا بصرُهُ : عَلَا ، والاسم مشتقٌّ من سَمَوْتُ ؛ لأنَّه تنويهٌ ورفعةٌ ، واسمٌ تقديره (افْعٌ) والذاهب منه الواو ؛ لأنَّ جمعه أسماء وتصغيره سُمَيٌّ))[١].

أمَّا حجج الكوفيين على أنَّ الاسم مشتق من الوسم[٢] ، فهي :

١. إنَّ الوسم في اللغة هو العلامة ، والاسم وَسْمٌ على المسمَّى وعلامة عليه يُعرَف به .
٢. الأصل في (اسم) : وسم إلَّا أنَّه حُذِفَت منه الفاء التي هي الواو في (وسم) ، وزِيدتِ الهمزة في أوَّله عِوَضًا عن المحذوف ، ووزنه (اِعْل) ، لحذف الفاء منه .

أمَّا البصريون فقد كانت حججهم على نحو ممَّا يأتي :

١. أنَّه مشتقٌّ ؛ لأنَّ السُّموَّ في اللغة العلوُّ ، يقال سَمَا سموًّا إذا عَلَا ، ومنه سُمِّيتِ السماء سماءً لعلوِّها ، والاسم يعلو على المسمَّى ويدلُّ على ما تحته من المعنى[٣].
٢. وقالوا إنَّما قلنا إنَّه مشتقٌّ من السموِّ ، وذلك لأنَّ هذه الثلاثة الاقسام التي هي (الاسم والفعل والحرف) لها ثلاث مراتب :

فمنها ما يُخبَر به ولا يُخبَر عنه وهو الاسم ، نحو : (اللهُ ربُّنا) ومنها ما يُخبَر به ولا يُخبَر عنه ، وهو الفعل (ذَهَبَ زيدٌ) ، ومنها ما لا يُخبَر به ولا يُخبَر عنه وهو الحرف نحو : (مِنْ ولَنْ) وما أشبه ذلك ، لذلك فقد سَمَا (الاسم) على الفعل والحرف أي : عَلَا ، فدلَّ على أنَّه من السموِّ ، والأصل فيه (سِمْوٌ) على وزن (فِعْلٌ) بكسر الفاء وسكون العين فحُذِفتِ اللام التي هي الواو وجُعِلتِ الهمزة عِوَضًا عنها ، ووزنه (اِفْعٌ)[٤]. وفي الاسم خمس لغات : (اِسْمٌ) بكسر الهمزة ، و(اُسْمٌ) بضمها ، (سِمٌ) بكسر السين ، و(سُمٌ) بضمها ويروى (سُمه) بضم السين ، و(سُمًى) على وزن (عُلًى)[٥].

---

(١) الصحاح : (سما) .
(٢) ينظر : الإنصاف : (م ١) ٤ – ٥ ، والتبيين : (م ٤) : ١٣٧ .
(٣) ينظر : الإنصاف : (م ١) : ٦ ، وأسرار العربية : ٢٣ ، وائتلاف النصرة (عبداللطيف الزبيدي): ٢٧.
(٤) ينظر : الإنصاف : (م١) : ٦ ، والتبيين (م٤) : ١٣٦–١٣٧ ، وأسرار العربية : ٢٤ .
(٥) ينظر : الإنصاف : (م ١) : ١٢ ، وأسرار العربية : ٢٦ .

أمَّا العَبَرْتِي فقد تابع مذهب البصريين في اشتقاق الاسم بقوله : ((سمَّوه اسمًا ، وهو من سمَا يسمو ؛ لأنَّه زاد على غيره بأنْ يُخبَر به ويُخبَر عنه))[١].

ويتبيَّن ممَّا سبق أنَّ ما ذهب إليه البصريون الذين تابعهم فيه العَبَرْتِي ، أقرب للصواب من إنَّ الاسم مشتق من (السموِّ) وهو العلوُّ وذلك للأسباب الآتية [٢]:

١. إنَّ القياس فيما حُذِف منه لامُهُ أنْ يُعوَّضَ في الهمزة في أوَّله ، وفيما حُذِف منه فاؤه فإنَّه يُعوَّض بالهاء في آخره ، والذي يدلُّ على صحة ذلك أنَّه لا يوجد في كلامهم ما حُذِف لامُهُ وعُوِّضَ بالهاء في آخره ، فلمّا وجدنا في أوَّل (اسم) همزة التعويض علِمنا أنَّه محذوف اللام ، لا محذوف الفاء ؛ لأنَّ حمْلَه على النظير أَوْلَى من حمْلِهِ على عدم النظير .
٢. إنَّك تقول : (أسميتُه) ، ولو كان مشتقًّا من الوَسَمِ لوجب أنْ تقول : (وسَمْتُه) فلمَّا لم تقل إلَّا (أسميتُ) دلَّ على أنَّه من السموِّ وكان الأصل فيه (أَسْمَوْتُ) إلَّا أنَّ الواو التي هي اللام لمَّا وقعت رابعة قُلِبَتْ (ياء) ، كما قالوا : أَعْلَيْتُ والأصل أَعْلَوْتُ .
٣. إنَّك تقول : في تصغيره : (سُمَيٌّ) ولو كان مشتقًّا من الوسم لكان يجب أنْ تقول : في تصغيره (وُسَيْمٌ) والأصل في (سُمَيٌّ) سُمَيْوٌ ، فقلبوا (الواوَ) (ياءً) ، وجعلوهما ياء مشددة كما قالوا : سيِّد وأصله سَيْوِد . استنادًا للقاعدة الصرفية : إذا اجتمع ياءٌ وَواوٌ في آخر الكلمة وسُبِقَتْ إحداهما بالسكون ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدْغِمَتِ الياءان .
٤. تقول في تكسيره (أَسْماء ، وأَسَامٍ) ولو كان مشتقًّا من الاسم لوجب أنْ تقول : (أَوسَامٌ ، وَأَوَاسِيمٌ) فلمَّا لم يجز أنْ يُقال إلَّا أسماء : دلَّ على أنَّه مشتقٌّ من السموِّ، لا من الوَسْمِ [٣].

---

(١) شرح اللمع في العربية : ٨٥ .
(٢) ينظر : الإنصاف : (م ١) : ٧ – ١٠، والتبيين : (م ٤) : ١٣٥ .
(٣) ينظر : الإنصاف : (م ١) : ٧ – ١٠ ، والصاحبي (لابن فارس) : ٥٢ – ٥٣ ، وائتلاف النصرة : ٢٧ – ٢٨ .

المبحث الأوَّل

المقدّمات النحوية

حوى (شرح اللمع) للعَبَرْتِي مباحث على قدر من الأهمية في علم النحو ، وأودُّ الإشارة ههنا إلى أنَّ هذهِ المباحث النحوية جاءت مبثوثة في أثناء الكتاب ، ولذلك أحاول أن أقف على ما عرَضَهُ العَبَرْتِي في كتابه من مسائل تتضمن مباحث نحوية ، ويمكن إيرادها على النحو الآتي :

أولًا : الكلام وما يتألف منه :

١. **تفسير مصطلح الكلام** : لم يحدد سيبويه تعريفًا لمصطلح الكلام ، بل اكتفى بتعريف مصطلح الكلم بقوله :((فالكلم :اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرف جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل))[١]. وقد تابعه بهذا التعريف جمعٌ من النحويين ، منهم : المبرِّد ، وابن السرَّاج ، وابن جنِّي[٢] ، مع اختلاف في الألفاظ .

فمفهوم الكلام عند سيبويه : هو الكلام المستقيم المستغني الذي أفاد فائدة يحسُن السكوت عليها ، من ذلك قوله : ((ألا ترى أنَّك لو قلت : فيها عبدُالله حَسُن السكوت وكان كلامًا مستقيمًا ، كما حسُن واستغنى في قولك : هذا عبدُالله ...))[٣]. وقوله أيضًا : ((ألا ترى أنَّ الفعل لابدَّ له من الاسم ، وإلَّا لم يكن كلامًا))[٤] . أمَّا العَبَرْتِي ، فقد تابع من سبقه من النحويين ، في تعريف مصطلح الكلام ، ثم علَّل سبب تسمية أقسامه بهذه المسمَّيات للكلام ، بقوله : ((إعلم أنَّ الكلام عربيَّه وعَجَمِيَّه لا يخلو من أنْ يكون اسمًا أو فعلًا أو حرفًا ، وإنَّما كان كذا لأنَّهم رأوا شيئًا يُخبَر به ويُخبَر عنه فسمَّوه اسمًا ، ... ورأوا شيئًا يُخبَر به ولا يُخبَر عنه فسمَّوه فعلًا ورأوا شيئًا لا يُخبَر به ولا يُخبَر عنه فسمَّوه حرفًا ، وإنَّما يُعلَّق هذا بذا ، فسمَّوه حرفًا))[٥] . أمَّا المفهوم

---

(١) الكتاب : ١٢/١ .

(٢) ينظر : المقتضب : ١٤١/١ ، والأصول : ٣٦/١ ، واللمع في العربية : ١٥ .

(٣) الكتاب : ٨٨/٢ ، وينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة (أطروحة دكتوراه) : ٧٥ .

(٤) الكتاب : ٢١/١ .

(٥) شرح اللمع في العربية : ٨٥ .

المتعارف عليه عند النحويين المتأخرين لمصطلح الكلام ، فهو : ((اللفظ المفيد فائدة يحسُن السكوت عليها))[١].

٢. حـدُّ الحرف :

قال سيبويه في حدِّه للحرف : ((وأمَّا ما جاء لمعنًى ، وليس باسم ولا فعل ، فنحو : ثمَّ ، وسوف ، و واو القسم ، ولام الإضافة ونحوهما))[٢].

وحدَّه ابن السرَّاج ، بقوله : ((الحرف ما لا يجوز أنْ يُخبَر عنه كما يُخبَر عن الاسم))[٣]. وكذلك حدَّه ابن جنِّي ، إذ قال : ((والحرف : ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، وإنَّما جاء لمعنًى في غيره نحو : هَلْ ، وبَلْ ، وقَدْ))[٤].

أمَّا الحدُّ الذي وضعه العَبَرْتِي للحرف فقريب من تلكم التعريفات ولا سيما تعريف ابن جنِّي ، لكنْ زاد عليه عبارة (ولا يكون أحد جزئي الجملة)[٥] ، إذ قال : ((فأمَّا الحرف فهو ما لم تَحسُن فيه علامات الاسم والفعل ، ويدل على معنًى في غيره ، ولا يكون أحد جزئي الجملة نحو هل زيدٌ منطلق))[٦] . وأوضح حدَّه بالقول : ((فـ(هل) لا تَحسُنُ فيها علامة الاسم والفعل ، وقد أفادت بعدها الاستفهام بعد أَنْ كانت الجملة خبرًا وليست من الابتداء ولا من الخبر فعلى هذا قيل الحرف معدود والفعل محدود وما بقي الاسم))[٧]. وصفوة القول : إنَّ الحرف ينماز من الاسم والفعل بخلوِّه من علامات الاسم والفعل وهو الذي يفيد فائدة ليس باسم ولا فعل .

---

(١) شرح ابن عقيل : ١٥/١ ، وينظر : شرح الأجرومية ، للإمام أبي عبدالله الصنهاجي المعروف بـ(ابن آجرُّوم) من دروس فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين : ١٨ .

(٢) الكتاب : ١٢/١ .

(٣) الأصول في النحو : ٤٠/١ .

(٤) اللمع في العربية : ١٦ .

(٥) ينظر : شرح اللمع في العربية : ٨٦ .

(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

ثانيًا : التثنية والجمع :

- الحروف التي تلحق التثنية والجمع :

عزا العَبَرْتِي إلى سيبويه أن ضمائر الرفع (الألف ، و الواو ، والياء) حروف إعراب عنده لا إعراب فيها . قال : ((وقد اختلف الناس في الألف والواو والياء فقال سيبويه : إنها حروف إعراب لا إعراب فيها))[١] .

ويقابل هذا العزو ويناقضه ما نسبه أبو علي الفارسي إلى سيبويه أنها عنده حروف إعراب وفيها إعراب . قال : ((ونحن نقول : إنه حرف إعراب ، وفيه إعراب على مذهب سيبويه))[٢] .

وتابعه ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) ؛ إذ ذكر معقبًا على لفظة (الرجلان) أن الألف عند سيبويه علامة للرفع ، وعلامة للتثنية ، وحرف الإعراب[٣] .

في حين ذهب ابن يعيش إلى أن (الألف والواو) عند سيبويه ((قد تكونان تارة اسمين للمضمرين ، ومرة تكونان حرفين دالين على التثنية والجمع ، فإذا قلت (الزيدان قاما) فالألف اسم ، وهي ضمير الزيدين ...وإذا قلت : (قاما الزيدان) فالألف حرف مؤذن بأنَّ الفعل لاثنين ، وكذلك : (قاموا الزيدون) . فالواو حرف مؤذن بأنَّ الفعل لجماعة))[٤]. وعند الرجوع إلى كتاب سيبويه وجدته يتحدث عن هذه الحروف في مواضع متفرقة من كتابه يصرح فيها بما عزاه إليه كل من الفارسي ، وابن بابشاذ ، وابن يعيش إذ يقول : ((واعلم أنك إذا ثنَّيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون))[٥] . فهو يصرح بأنَّها حروف إعراب ، ويقول في موضع آخر : ((وإذا قلت : (ذهبت جاريتاك)، أو (جاءت نساؤك)

---

(١) شرح اللمع في العربية : ١٠١.
(٢) التعليقة : ٢٦/١-٢٧ .
(٣) ينظر : شرح المقدمة المحسبة (لابن بابشاذ) :١٢٩/١.
(٤) شرح المفصل : ٨٧/٣ .
(٥) الكتاب : ١٧/١ .

فليس في الفعل إضمار بينهما في التأنيث ، والتذكير ، ولم يفصل بينهما في التثنية والجمع ، وإنَّما جاءوا بالتاء للتأنيث ؛ لأنَّها ليست علامة إضمار كالواو والألف ، وإنَّما هي كهاء التأنيث في طلحة ، وليست بـ(اسم)))[١] . وقال أيضًا : ((وأمَّا الإضمار فنحو ...، والواو التي في فعلوا ، والنون والألف اللتان في فعلنا في الاثنين والجمع)) [٢] . فهما عنده هنا ضميران ولا تكون تاء التأنيث كذلك ، ويقول أيضًا في قول بعض العرب (ضربوني قومك) . ((وكأنَّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة))[٣] .

وثمة نصوص أخرى تدور في فلك ما أوردته من نصوص وتدل جميعها بشكل جليٍّ على أنَّ هذه الحروف عنده : حروف إعراب ، وضمائر ، وعلامات رفع فهي بذا تكون إعرابًا ، وكذلك هي علامات للتثنية والجمع . وبذا يغدو ما عزاه العَبَرْتِي إليه من أنَّها لا إعراب فيها غير دقيق . (والله اعلم).

وذهب باحثٌ معاصرٌ[٤] ، إلى حسم هذا الخلاف الحاصل بين النحويين ، إذ يرى أنَّه : ((ليس ثمة مشكلة في تسمية هذه الحروف : حروف إعراب ، وعلامات إعراب ، ودلائل على الإعراب ، فهذه التسميات لا تلغي كون تغيُّر هذه الحروف ياءً ، و واوًا ، وألفًا وبحسب الموقع هو المحدد للإعراب في الجملة فهو حروف الإعراب ، وعلامته ، والدليل عليه ، وفي ضوئها يُستهدى على وظائف تلك الكلم في الجملة)) .

---

(١) الكتاب : ٣٨/١ .

(٢) المصدر نفسه :٦/٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٤٠/٢.

(٤) أ.م .د. مازن عبد الرسول سلمان في أطروحته الموسومة (نحو سيبويه في كتب النجاة) : ٩٦ – ٩٧ .

ثالثًا : المعرفة والنكرة :

- **أعرف المعارف :**

إختلف النحويون في أعرف المعارف ، ومعه إختلف العزو إلى سيبويه ، في أيِّها الأعرف ، وكذلك أُشير إلى خلاف معه في هذه المسألة ، أمَّا ما عُـزي إلى سيبويه فسأبينه بالآتي : عزا إليه كل من ابن يعيش ، وابن عصفور، وأبي البركات الأنباري ، وأبي حيان (ت ٧٤٥ هـ)[١] ، أنَّ أعرفها: المضمر ، ثم العلم ، ثم المبهم (اسم الإشارة) ثمَّ ما فيه (أل) وثمَّ المضاف إلى المعرفة ، وأضاف بعضهم الموصولات.

وذكر أبوحيان أنَّ من النحويين من ذهب إلى أنَّ أعرفها العلم ، وأشار إلى أنَّ هذا الرأي نُسب إلى سيبويه والكوفيين ، وذكر أنَّه قول الصيمريِّ [٢].

ويبدو أنَّ ما عُزي إلى سيبويه بأنَّ المضمرات أعرف المعارف هو الصواب – والله أعلم– ؛ لأَنَّ المضمر : ((لا يَنعت ولا يُنعت به ، ثم العلم لأنَّه لا يُنعت به فيكون أدنى من المنعوت ويُنعت بالمضاف إليه ، والمبهم وما فيه ألف ولام ، فهو أخص منهم ، ثم ما أضيف إلى المعرفة ؛ لأنّه يُنعت بالألف واللام والمبهم فهو أخص منهما ولا يجوز العكس ، فلا تقول : (جاء هذا ذو المال) على النعت ، ثم المبهم ، ثم ما فيه ألف ولام وذلك ؛ لأنَّ المبهم يَنعت بما فيه (أل) صفةً كانت أو اسم جنس ولا يصح العكس ، كما أنَّ المبهم اجتمع فيه شيئان رؤية القلب والعين لذا فهو أخص مما فيه (أل) ؛ لأنَّه يشتمل رؤية العين حسب))[٣] . أمَّا العَبَرْتِي ، فقد تابع ما عُزي إلى سيبويه من أنَّ المضمرات أعرف المعارف ، إذ قال : ((وأمَّا المعرفة فهي خمسة أضرب : المضمر والمبهم والعلم ، وما تعرَّف بالألف واللام ، وما أضيف إلى واحدٍ من هذهِ الأربعــة ، وأعــرفُها المضمرات ؛ لأَنَّك لا تضمرهما إلَّا وقد عرَّفتها ولهذا لم توصف وتليها الأعلام))[٤].

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٥٦/٣ ، وشرح جمل الزَّجَّاجي : ٢٠٥/١ ، والإنصاف م١٠٤ : ٥٩٦/٥ ، وارتشاف الضرب : ٩٠٨/٥ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٨/٥ .

(٣) نحو سيبويه في كتب النحاة : ١١٤ .

(٤) شرح اللمع في العربية : ١٩٥ .

رابعًا : الموصلات :

- أصل الَّذي :

عزا ابن السرَّاج إلى البصريين أنَّ أصل الَّذي عندهم (لذي) مثل (عَمِي) ولزمته الألف واللام فلا يفارقانه [١] . وتبعه أبو البركات الأنباري وذكر الإجماع على ذلك[٢] . أمَّا سيبويه فقد أفرد في هذهِ المسألة بابًا في الكتاب سمَّاه بـ(باب تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلَّة) ، ثم قال فيه : ((وتلك الأسماء : ذا ، وتا ، والَّذي ، والَّتي.... ، وإنْ ثنيت الَّذي قلت : اللَّذان ، وإنْ جمعت فالحقت الواو والنون قلت : اللَّذُون)) [٣].

في حين ذكر أبو البركات الأنباري ، والرضيُّ الأستراباذيُّ [٤]، بأَنَّ الاسم في (الَّذي) عند الكوفيين (الذال) وحدها ، وما زِيد عليها تكثير لهما .

أمَّا العَبَرْتِي ، فقد تابع البصريين في هذهِ المسألة ، وردَّ قولَ الكوفيين ، في شرحه قائلًا : (((الَّذي) معرفةٌ عُرِّفت بصلتها ، والألف واللام فيها زائدة كما قالوا أُمُّ العَمْرِ ويدلك على تعريفها بالصلة أَنَّ أخواتها مَنْ ومَا وأَيَّ يُعَرَّفْنَ بصلاتهنَّ وليس في أوَّلهِنَّ لام التعريف))[٥] . ثم ذكر ردَّه على الكوفيين فقال : ((وقد قال الكوفيون : إنَّ الذَّال من الَّذي ، ومن ذا هي اسمٌ ، وهذا خطأٌ ، يدُلك على ذلك تصغيرهم (الَّذي ، اللَّذَيَّا) ، وليس يصغرون ما هو على أقلَّ من ثلاثة أحرف))[٦].

---

(١) ينظر : الأصول في النحو : ٢٦٢/٢ .
(٢) ينظر : الإنصاف (م٩٨) : ٥٣٥/٤ .
(٣) الكتاب : ٤١١/٣ .
(٤) ينظر : الإنصاف (م ٩٨) : ٥٣٥/٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٧/٣ .
(٥) شرح اللمع في العربية : ١٩٦ .
(٦) المصدر نفسه : ٢٧٥ .

المبحث الثاني

التراكيب النحوية

المركَّب الاسمي ونواسخه :

أولًا : المبتدأ والخبر :

١. العامل في المبتدأ :

إنَّ مسألة العامل في المبتدأ هي من المسائل التي شاع في الدرس النحوي أنَّها مثارُ جدلٍ وخلاف لدى النحويين البصريين فيما بينهم ، وهم مع الكوفيين . حيث اتفق أغلب نحويِّي البصرة على أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وقد عزا السيرافي (ت٣٦٨هـ) هذا الأمر إلى سيبويه [١]، وتبعه ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)[٢] ، والحقُّ أنَّ سيبويه قد صرَّح بأنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء إذ أفرد في كتابه بابًا عنوانه : (هذا باب ما ينتصب فيه الخبر ؛ لأنَّه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء ، قدَّمتَه أو أخَّرتَه)[٣] ، وقال فيه : ((وذلك قولك : فيها عبدُالله قائمًا ، وعبدُالله فيها قائمًا . فعبدُالله ارتفع بالابتداء ،...(عبدُالله) يرتفع مقدَّمًا كان أو موخَّرًا بالابتداء))[٤].

وكلام سيبويه ههنا صريح بأنَّ الرافع لعبدِالله هو الابتداء فهو إذن العامل فيه ، وبهذا فإنَّ ماعُزي إلى سيبويه أمرٌ دقيق [٥] . وأودُّ أنْ أشير إلى أنَّنا نستطيع أنْ نقرأ من قول سيبويه الآتي : ((ولم يكن ليكون هذا كلامًا حتى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله))[٦] ، وقوله الآخر : ((فالمبتدأ كلُّ اسم ابتُدئ ليُبنى عليه كلام ، والمبتدأ والمبني عليه رَفْعٌ ، فالابتداء لا يكون إلَّا بمبنيٍّ عليه)) [٧] . ومعنى انضمام المبتدأ مع الخبر، اتحادهما وتلازمهما . ولعلَّ هذا الأمر هو علَّة الكوفيين – إنْ صحَّ العزو إليهم – فيما ذهبوا إليه من أنَّ العامل في المبتدأ والخبر الترافع

---

(١) ينظر : شرح السيرافي : ١٧٦/١ ، والكتاب : ٨٨/٢ هامش (٤) .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل : ١٦٧/١ .

(٣) يتظر : الكتاب : ٨٨/٢ ، ١٢٧/٢ ، ١٢٨ ، ١٢٧/١ .

(٤) المصدر نفسه والصفحات نفسها .

(٥) ينظر : في هذا الشأن : نحو سيبويه في كتب النحاة : ١٥٨ – ١٦٠ .

(٦) الكتاب : ٧٨/٢ .

(٧) المصدر نفسه : ١٢٦/٢ .

بينهما . قال أبو البركات الأنباري : ((أمَّا الكوفيون فأحتجوا بأنْ قالوا : إنَّما قلنا إنَّ المبتدأ يرتفع بالخبر ، والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنَّا وجدنا المبتدأ لابدَّ له من خبر ، والخبر لابدَّ له من مبتدأ ولا ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتمُّ الكلام إلَّا بهما ، ألا ترى أنَّك إذا قلت (زيدٌ أخوك) لا يكون أحدهما كلامًا إلَّا بانضمام الآخر إليه ؟ فلمَّا كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاءً واحدًا عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه ، فلهذا قلنا : إنَّهما يترافعان))[١].

ومن هنا نستطيع القول : إنَّ ما اعتلَّ به الكوفيون حجة لترافع المبتدأ والخبر إنَّما مستوحًى من كلام سيبويه (والله أعلم) .

أمَّا العَبَرْتِي فقد تابع جمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه ، بأنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء ، إذ قال في (باب المبتدأ) : ((وهو كلُّ اسمٍ ابتدأته وعرَّيته من العوامل اللفظية وعرَّضته لها ، فهذا المعنى هو الابتداء ، وهو الرافع للمبتدأ إذا قلت : زيدٌ منطلقٌ ، والذي يكون عامله معنويًّا لا لفظيًّا شيئان بلا خلاف ، وهما المبتدأ والفعل المضارع ، فأيُّ موضع رأيتهما ليس قبلهما))[٢] .

وأودُّ الإشارة إلى أنَّ مفهوم الابتداء هو التعرِّي عن العوامل اللفظية ، وقد ورد هذا المعنى عند سيبويه [٣] .

٢. رافع الخبر :

أمَّا رافع الخبر فقد اتفق أغلب النحويين على أنَّه المبتدأ ، وعزوه إلى سيبويه[٤]. ويؤيد ذلك ، قول سيبويه في (باب ما يرتفع فيه الخبر ؛ لأنَّه مبني على المبتدأ ...) : لأنَّ المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده [٥] . وقول آخر : ((إذا قلت : عبدُالله أخوك فالآخر قد رفعه

---

(١) الإنصاف : (م٥) : ١/٤٠ – ٤١ .
(٢) شرح اللمع في العربية : ١١٠ .
(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٣ – ٢٤ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة : ١٦١ .
(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣٣٤/١ ، وشرح التصريح (للأزهري) : ١٩٦/١ .
(٥) ينظر : الكتاب : ٨٦/٢ – ٨٧ .

الأوَّل وعمل فيه ، وبه استغنى الكلام))[١]. فهذه الأقوال تدل صراحة على أنَّ العامل في الخبر هو المبتدأ .

أمَّا العَبَرْتِي ، فقد عرض لهذه المسألة في شرحه ، ذاكرًا فيها ثلاثة أقاويل[٢] ، إلَّا أنَّه لم يعزُها لأحد من العلماء ولم يرجِّح منها قولًا ، وذكر **القول الأول** : وهو أنَّ الابتداء عمل في المبتدأ والخبر جميعًا ، وهذا رأي بعض البصريين[٣] . **والقول الآخر** : وهو ما عزاه أبو البركات الأنباري إلى سيبويه[٤] ، بأنَّ الابتداء والمبتدأ عملا جميعًا في الخبر، وهذا قول المبرِّد[٥] ، وسيأتي ذكره إنْ شاء الله تعالى . أمَّا **القول الثالث** والأخير فهو قول سيبويه : وهو أنَّ الابتداء عمل في المبتدأ وعمل المبتدأ في الخبر . وهذا ما أثبتناه وهو الراجح فيما يبدو (والله تعالى أعلم) .

وفي ختام هذه المسألة أودُّ أنْ أشير إلى أنَّ المبرِّد ، وابن السرَّاج قد خالفا سيبويه في ما تقدَّم فذهبا إلى أنَّ رافع الخبر هو الابتداء والمبتدأ ، قال المبرِّد: ((زيدٌ منطلق ، فزيد مرفوع بالابتداء ، والخبر رُفِع بالابتداء والمبتدأ))[٦] . وقال أيضًا : ((والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر))[٧] . وتبعه بذلك ابن السرَّاج إذ قال: ((فالمبتدأ رُفِع بالابتداء، والخبر رُفِع بهما))[٨].

٣. تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان وصفًا :

قال سيبويه نقلًا عن الخليل : ((إنَّه يستقبح أنْ يقول : قائمٌ زيدٌ ، وذاك إذا لم تجعل قائمًا متقدِّمًا مبنيًّا على المبتدأ ، كما تؤخِّر وتقدِّم ، فتقول : ضَرَبَ زيدًا عمــرٌو ، وعمرٌو على ضَرَبَ

---

(١) الكتاب : ٤٠٦/١ .

(٢) ينظر : شرح اللمع في العربية : ١١٥ .

(٣) ينظر : أسرار العربية : ٦٠ ، وشرح المفصل : ١ / ٨٥ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ١٦٧ .

(٤) ينظر : أسرار العربية : ٦٠ . وقد صوَّب الدكتور مازن عبدالرسول سلمان العزو في هذه المسألة في رسالته الموسومة (نحو سيبويه في كتب النحاة) : ١٦٤ – ١٦٦ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٢ / ٤٨ .

(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٧) المصدر نفسه : ٤ / ١٢٦ ، لكنَّه ذكر في موضع آخر : ٤ / ١٢ ، أنَّ الخبر مرفوع بالمبتدأ .

(٨) الأصول في النحو : ٥٨/١ .

مرتفعٌ ، وكان الحدُّ فيه أنْ يكون الابتداء فيه مقدَّمًا ، وهذا عربيٌّ جيِّدٌ))[١] .

وقد مثَّل له سيبويه بقوله : ((تميميٌّ أنا ، ومشنوءٌ من يشنَؤك ، ورجُلٌ عبدُالله ، وخَزٌّ صُفَّتُك))[٢] . ثم قال :((فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أنْ يجعلوه فعلًا كقوله : يقوم زيدٌ وقامَ زيدٌ قَبُح ؛لأنَّه اسمٌ))[٣]. فالمراد من كلام سيبويه في قولنا:(قائمٌ زيدٌ) أنَّه لا يجوز أنْ نجعل (قائمٌ) مبتدأ ، و(زيدٌ) فاعلًا سدَّ مسدَّ الخبر، فليس هذا بالوجه وهو قبيح ، والوجه أنْ تجعل (زيدٌ) مبتدأ و(قائمٌ) خبره قُدِّم عليه اتِّساعًا[٤].

وقد أكَّد السيرافي هذا الفهم ، بقوله : ((يريد أنَّ قولك (قائمٌ زيدٌ) قبيح ، أنْ أردت أنْ تجعل (قائمٌ) المبتدأ ، و(زيدٌ) خبره أو فاعله ، وليس بقبيح أنْ تجعل (قائمٌ) خبرًا مقدَّمًا والنيَّة فيه التأخير ،...))[٥].

وقد نُسب إلى الكوفيين[٦] ، أنَّهم يخالفون سيبويه فيما استحسنه من جَعْلِ (قائم) خبرًا تقدَّم على مبتدئه (زيد) ، إذ منعوا تقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا كان أو جملة ، واحتجُّوا لذلك بقولهم ؛ لأنَّه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ؛ لأنَّ في (قائم) ضمير (زيد) ورتبة ضمير الاسم بعد ظاهره فمنع لذلك تقديمه عليه . وقد ردَّ النحويون عليهم بالسماع ، وكثرة وروده في كلام العرب ، ومنه (في بيته يُؤتَى الحَكَم) ، وقولهم :(في أكفانِهِ يُلفُّ الميتُ) و(تميميٌّ أنا) ، (ومشنوءٌ من يشنؤك)[٧].

أمَّا العَبَرْتِي ، فقد تابع البصريين في هذه المسألة وردَّ ما نُسب إلى الكوفيين ، بقوله : ((فإنْ قلت : (قائمٌ زيدٌ) فعند البصريين جائز ، فـ(زيدٌ) مبتدأ وقائم خبره مقدَّم عليه اتساعًا ،

---

(١) الكتاب : ١٢٧/٢ .

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٤) ينظر : ظاهرة المنع في النحو العربي (رسالة ماجستير) : ٩٩- ١٠٠ .

(٥) شرح السيرافي : ٤٥٧/٢ – ٤٥٨ .

(٦) ينظر : الإنصاف : (م٩) : ٦١/١ – ٦٢.

(٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها ، ونحو سيبويه في كتب النحاة : ١٨٤ .

والكوفيون يرفعون (زيدًا) بـ(قائمٍ) ، كأنَّهم قالوا : يقوم زيدٌ ، وهذا غير صحيح ؛ لأنَّ اسم الفاعل لضعفه عن الفعل لا يعمل أو يعتمد على كلام قبله))[1].

٤. زيادة (الفاء) في خبر المبتدأ :

عزا العَبَرْتِي إلى الأخفش أنه أجاز زيادة الفاء ؛ إذ قال : ((والفاء على ثلاثة أقسام : عاطفة ، وللجزاء ، وزائدة في قول الأخفش إذا قلت : زيدٌ فقام))[2] ، فالعَبَرْتِي يعزو إلى الأخفش أنَّه يجوز مجيء الفاء زائدة يعني (في خبر المبتدأ) ، وهو أمر قد عزاه إليه جمع من النحاة منهم : الباقولي (ت٥٤٣هـ) ، وابن يعيش ، وابـن مالك (ت٦٧٢هـ) ، والرضـي الأستراباذي ، وأبو حيان ، وابـن هشام (ت٧٦١هـ) ، والمرادي (ت٧٤٩هـ) ، والسيوطي [3] .

ولدى رجوعي إلى كتابه معاني القرآن وجدته يعترض على زيادتها في خبر المبتدأ إذ يقول معقبًا على قوله تعالى: ﴿ **وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا** ﴾[المائدة : ٣٨] ، وقوله تعالى : ﴿ **ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ** ﴾ [النور: ٢] : ((ليس في قوله : (فاقطعوا) و(فاجلدوا) خبر مبتدأ ؛ لأنَّ خبـر المبتدأ هكذا لا يكون بالفـاء ، لـو قلت :(عبد الله فينطلق) لم يحسن ...))[4] .

وبذا يغدو ما عزاه العَبَرْتِي إليه من أنَّ الفاء عنده زائدة في قولهم : (زيدٌ فقام) غير دقيق ، فهو يصرِّح باعتراضه على من يقول : (عبد الله فينطلق) فيدخل الفاء في خبر المبتدأ . والله أعلم .

---

(١) شرح اللمع في العربية : ١١٠ .

(٢) المصدر نفسه : ١٨٥.

(٣) ينظر : إعراب القرآن (للباقولي) والمنسوب خطأً إلى الزَّجَّاج : ١٩٠/١ ، وشرح المفصل :١٠٠/١ وتسهيل الفوائد (لابن مالك) :٥١ ، وشرح الكافية :١٠٢/١ ، وارتشاف الضرب :٦٩/٢ ، ومغنى اللبيب (لابن هشام) : ١٦٥/١ ، والجنى الداني (للمرادي) :١٢٧ ، وهمع الهوامع :٥٩/٢ .

(٤) معاني القرآن (للأخفش) : ٨٠/١ .

ثانيًا : نواسخ الابتداء :

١. كان وأخواتها :

أ. معنى التَّمام والنَّقص فيها :

تعددت الاراء في علَّة تسمية هذه الأفعال بالناقصة ، فقيل سُمِّيت بالناقصة ؛ لأنَّها تدلُّ على الزمان المجرَّد من الحدث ، وقيل لكونها لا تكتفي بمرفوعها[١].

وذكر أبو حيان بأنَّ دلالتها على الزمان وتجرُّدها من الحدث ، هو الظاهر من مذهب سيبويه ، من قبلُ أنَّه نسبه إلى عدد من النحويين[٢] ، وقد اختار النحويون في هذا الصدد ، أنَّ تسميتها بالناقصة سببها عدم اكتفائها بالمرفوع فإذا أكتفت به ، واستغنت فهي تامَّة انذاك[٣] ، وفي الحقِّ أنَّ هذا هو مذهب سيبويه . والدليل على ذلك أقواله فهو بدءًا يصرِّح بعدم جواز اقتصارها على مرفوعها (الفاعل) ، أي : استغناؤها بالخبر قال :((ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأوَّل ؛ لأنَّ حالك في الاحتياج إلى الآخر ها هنا كذلك في الاحتياج إليه ثمة ،... وذلك قولك : كان ، ويكون ، وصار ، ومادام ، وليس ، وما كان نحوهنَّ من الفعل ممَّا لا يستغني عن الخبر ، تقول : كان عبدُالله أخاك))[٤] . ألا ترى تصريحه بمنع استغناء هذه الأفعال بالاسم دون الخبر. ثم يأتي بعد ذلك إلى أنَّها تكون تامَّة حين تكتفي بفاعلها بقوله : ((وقد يكون لـ(كان) موضع آخر يُقتصر على الفاعل فيه ، فتقول: قد كان عبدُالله ، أي : قد خُلِقَ عبدُالله ، وقد كان الأمر أي قد وَقَعَ الأمر))[٥]. وقد تابع العَبَرْتِي ما ذهب إليه سيبويه ، بأنَّ (كان) تامَّة ، وأشار إلى أنَّها تأتي بمعنى (حَدَثَ) ، بقوله : ((و(كان) على خمسة أقسام ، أحدها : المفتقرة إلى الخبر ، والثاني : التامَّة ، وهي فعل حقيقي

---

(١) ينظر : أسرار العربية : ٨٥ – ٨٦ ، المقرّب : ٩٣/١ ، ارتشاف الضرب : ١١٥١/٢ .

(٢) النحويون هم : المبرِّد وابن السرَّاج والفارسي وابن جنِّي والجرجاني وابن برهان والأستاذ أبوعلي : ينظر ارتشاف الضرب : ١١٥١/٢ .

(٣) ينظر : المساعد (لابن عقيل) : ٢٥٢/١ ، وأسرار العربية : ٨٦ .

(٤) الكتاب : ٤٥/١ .

(٥) المصدر نفسه : ١ / ٤٦ .

ولاتطالبك بخبر كقوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠] ، معناه وإنْ حَدَثَ ذو عسرة))[١] .

ذكر العَبَرْتِي في شرحه بأنَّها تُسمَّى (أفعال العبارة)[٢] ، أمَّا بكون تسميتها ناقصة ، فقد علَّل ذلك بقوله : ((وتنقص من الأفعال ؛ لأنَّها ليست أفعالًا حقيقة لا تدلُّ على المصدر كالأفعال فَنَقَصَتْ من أجل هذا ولم يكن فاعلها ومفعولها حقيقيين ، وأيضًا فلا تُبنَى لِمَا لم يُسمَّ فاعله))[٣].

ب. ليس : أحرفٌ هي أم فعلٌ ؟

نقل السيوطي عن أبي نزار الملقَّب بملك النحاة (ت ٥٦٨ هـ) ما عزاه إلى سيبويه في قول العرب : (ليس الطِّيبُ إلَّا المِسكُ) وهو ((لغةٌ في (ليس) أنَّها لا تعمل ، وأنَّها مثل (ما) في لغة بني تميم ، وهذا لا يعرف فقد أخطأ سيبويه))[٤] . وأضاف أنَّ سيبويه تخبَّط في هذا ، ولم يأتِ بطائل [٥] .

وقد عزا ابن يعيش إلى سيبويه هذا الأمر أيضًا ، إذ قال : ((وأمَّا (ليس) ففيها خلاف فمنهم من يغلب عليه جانب الحرفية ، فيجريها مجرى (ما) النافية فلا يجيز تقديم خبرها على اسمها ولا عليها،... وعليه حمل سيبويه قولهم : (ليس الطِّيبُ إلَّا المِسكُ) ، (وليس خَلَقَ اللهُ أشعرَ منه) أجراها مجرى (ما)))[٦] .

وكلاهما واهمان فيما عزواه إلى سيبويه فهو مع ذكره أنَّ (ليس) قد تجري مجرى (ما) لكنَّه عقَّب عليه بقوله : إنَّه قليلٌ ولا يكاد يعرف ، والوجه عنده فيه إضمار اسم (ليس) إذ قال :

---

(١) شرح اللمع في العربية : ١٢٠ .
(٢) ينظر : شرح اللمع في العربية : ١٢٠ ، وأسرار العربية : ٨٥ .
(٣) شرح اللمع في العربية : ١٢٠ .
(٤) الأشباه والنظائر (للسيوطي) : ٦ / ٧٦ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(٦) شرح المفصل : ٧ / ١١٤ .

((وقد زعم بعضهم أنَّ ليس تُجعل كـ(ما) ، وذلك قليل لا يكاد يعرف ، فهذا يجوز أنْ يكون منه : ليس خَلَقَ اللهُ أشعرَ منه ، وليس قالها زيدٌ))[١].

وجعل منه قول الشاعر وهو حميد الأرقط[٢] :

وليسَ كلَّ النَّوَى يُلْقِي المَسَاكينُ .

وقول هشام أخو ذي الرُّمَّة[٣] :

وليسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مبذولُ .

ثم عقَّب عليها بقوله : ((وهذا كلُّه سُمع من العرب ، والوجه ، والحدُّ أنْ تحمله على أنَّ في ليس إضمارًا ، وهو مبتدأٌ ، كقوله : أنَّه أَمَةُ اللهِ ذاهبةٌ إلَّا أنَّهم زعموا أنَّ بعضهم قال : ليس الطَّيبُ إلَّا المِسكُ وما كان الطِّيبُ إلَّا المِسكُ))[٤] .

إذن كلام سيبويه يبدو فيه جليًّا تقدير اسم مضمر في ليس ، وقد أكَّد هذا التقدير في موضع سابق ، إذ أفرد له بابًا قال فيه : ((هذا باب الإضمار في ليس ، وكان كالإضمار في (إنَّ) إذا قلت : إنَّه مَن يأْتِنا نأْتِهِ ، وإنَّه أَمَةُ اللهِ ذاهبةٌ ، فمن ذلك قول بعض العرب : ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه ، فلولا أنَّ فيه إضمارًا لم يجز أنْ تَذكُرَ الفعل ولم تعمله في اسم ، ولكنْ فيه من الإضمار مثل ما في إنَّه))[٥] . وفي هذا الباب وجَّه المثال : (ليس الطِّيبُ إلَّا المِسكُ) على ذات التقدير إذ قال : ((ما كان الطِّيبُ إلَّا المِسكُ على إعمال (ما كان الأمرُ الطِّيبُ إلَّا المِسكُ) ، فجاز هذا إذا كان معناه ما الطِّيبُ إلَّا المِسكُ))[٦] ، فهي اذن على تقدير محذوف .

---

(١) الكتاب : ١ / ١٤٧ ، وينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة : ١٩٧ .

(٢) لم اقف عليه .

(٣) لم اقف عليه .

(٤) الكتاب : ١٤٧/١ .

(٥) المصدر نفسه : ٦٩/١ – ٧٠ .

(٦) المصدر نفسه : ٧١/١ ، وينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة : ١٩٧ – ١٩٨ .

وأودُّ أنْ أُشير إلى أنَّ بعض النحويين عزوا إلى أبي علي الفارسي أنَّه يخالف سيبويه في (ليس) إذ يعتقد فيها تارة الفعلية وأخرى الحرفية ، كما ذكر ابن بَابَشَاذ[١] ، والراجح أنَّها فعل لاتصالها بالضمائر نحو (ليست ، ولستما ، ولستم ،...)[٢] . وهذا ما ذهب إليه العَبَرْتِي عندما نصَّ على فعليتها ، إذ قال في شرحه : ((فأمَّا (ليس) فهي فِعْلٌ لاتصال الضمير بها اتصاله بالأفعال ، فلستُ كقمتُ ، ولا تتصرف ؛ لأنَّها تنفي ما في الحال فأشبهت ما وزنها (فَعِلَ) ، ولا يكون (فَعُلَ) ؛ لأنَّه ليس على هذا الوزن ما عينه معتلَّة ، ولا يكون (فَعَلَ) ؛ إذ لو كانت كذلك لم تُسَكَّن لخفَّة الفتحة))[٣].

ج. تقديم خبر ليس عليها :

ذكر العَبَرْتِي في شرحه مسألة تقديم خبر ليس عليها ، وأورد فيها قولين إلَّا أنَّه لم يعزُهما لأحد ، ثم ذكر حجَّة كل رأي والأخذ بهما معًا دون ترجيحٍ لأحدهما ، إذ قال : ((وهل يتقدم خبر ليس عليها أم لا ؟ فمنهم من يجيزه ، ويحتجُّ بأنَّه لا يخلو أنْ يكون من أخوات إنَّ أو من أخوات كان ، فمحال أنْ تكون من أخوات إنَّ لأنَّه فِعْلٌ ، .... فبقي أنْ تكون من أخوات كان ، و(كان) يتقدم خبرها عليها ؛ تقول : قائمًا كان زيدٌ ، وكذلك ليسَ))[٤] ، والقول الآخر : ((ومنهم من لا يجيزه ، ويقول : لمَّا لم تتصرف في نفسها لم تتصرَّف في معمولها))[٥] . من قبلُ أنَّه ذكر مسألة عدم جواز التقديم ، فقال : ((فإنْ قيل : لا يمتنع أنْ تكون من أخوات كان ولا تعمل عمل كان ، بدليل أنَّها لا تتصرَّف ولأنَّ (كان) قد تكون ناقصة وتكون تامَّة ، و(ليس) لا تكون إلَّا ناقصة ، وإذا كان كذلك ، فلا يجوز تقديم خبرها عليها فأشبهت (ما) من جهة أنَّها تنفي ما في الحال ، وأشبهت كان من جهة أنَّها ترفع الاسم وتنصب الخبر ، ويتصل بها الضمير كاتصاله بكان))[٦]. في حين عزا ابن الورَّاق إلى سيبويه جواز التقديم ، قائلًا : ((واعلم أنَّ سيبويه قد

---

(١) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ٣٥٠/١ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو : ٨٢/١ – ٨٣ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة :١٩٨.

(٣) شرح اللمع في العربية : ١٢١ .

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٥) المصدر نفسه : ١٢٢ .

(٦) المصدر نفسه : ١٢١ – ١٢٢ .

نصَّ على جواز تقديم خبر (ليس) في مسألة ، وإنْ كان فيها معنى النفي))[١] . ويبدو أنَّ المسألة التي فُهم منها تجويز سيبويه تقديم الخبر عليها هي قوله : ((ومثلُ ذلك : أعبدَالله كنتَ مثلَه ،... ومثله : أَزيدًا لستَ مثلَه))[٢] . وتبعه بذلك ابن يعيش[٣].

أمَّا قول سيبويه في هذه المسألة فهو : ((فأمَّا ليسَ فإنَّه لا يكون فيها ذلك ؛ لأنَّها وُضِعَت موضعًا واحدًا ، ومن ثَمَّ لم تُصرَّف تَصرُّفَ الفعل الآخر))[٤] ، وقال أيضًا : ((وكما أنَّ ليسَ لمَّا خالفت سائر الفعل ولم تَصرَّف تَصرُّف الفعل تُرِكَتْ على هذه الحال))[٥] . معنى ذلك أنَّها فعلٌ جامد (غير متصرِّف) .

نخلص إذن ممَّا سبق أنَّه ليس لسيبويه نصٌّ في هذه المسألة تظهر فيها رأيه بوضوح فيها ، مع أنَّ العزو إليه قد اضطرب .

٢.إنَّ وأخواتها :

أ. عدَّة هذه الحروف :

تحدث عنها سيبويه وأقر بأنَّها خمسة فقط ، وحين جاء على ذكرها لم يذكر (أنَّ) مع الحروف المشبَّهة بالفعل ، إذ قال : ((هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيها بعدها كعمل الفعل فيما بعده))[٦] ، ثم قال : ((وهي : إنَّ ، ولكنَّ ، وليتَ ، ولعلَّ ، وكأَنَّ))[٧] . فأغفل ذكر (أنَّ) .

---

(١) علل النحو : ٢٠٠ .

(٢) الكتاب : ١٠٢/١ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ١١٤/٧ .

(٤) الكتاب : ١ / ٤٦ .

(٥) المصدر نفسه : ٢ / ٤٠٠ .

(٦) المصدر نفسه : ١٣١/٢ .

(٧) المصدر نفسه والصفحه نفسها .

وهذا الأمر الذي جعل النحويين يمضون في تعليل إغفاله ذكرها مع الحروف الباقيات ، لكنَّهم جعلوا ما ذكروه من عللٍ أنَّه من عبارات سيبويه ، إذ قال ابن عقيل : ((وعدَّها سيبويه خمسة ؛ فأسقط (أنَّ) المفتوحة؛ لأنَّ أصلها (إنَّ) المكسورة))[١].

ومن الجدير بالذِّكر أنَّ سيبويه كان يذكر (أنَّ) المفتوحة أحيانًا وهو يتحدث عن (إنَّ) المكسورة ، كما فعل في باب (مايكون محمولًا على إنَّ)[٢] ، مستشهدًا بقوله تعالى:﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ [لقمان: ٢٧] ، فإنَّ الراجح أنَّه لم يذكرها مع الباقيات ؛ لأنَّه يرى أنَّ لها طبيعة أخرى وهي عنده غير (إنَّ) المكسورة ، فهي وما عملت فيه عنده بمنزلة اسم واحد ؛ إذ يقول في (إنَّ وأنَّ) : ((أمَّا إنَّ فهي اسم وما عملت فيه صلة لها ، كما أنَّ الفعل صلة لـ(أنِ) الخفيفة وتكون (أنْ) اسمًا))[٣] ، وقال أيضًا : ((وأمَّا إنَّ فإنَّما هي بمنزلة الفعل لا يَعمل فيها ما يَعمل في أنَّ ، كما لا يَعمل في الفعل ما يَعمل في الأسماء))[٤].

وأخيرًا هذا قوله الفاصل : ((و(أنَّ) غير (إنَّ) : (إنَّ) كالفعل ، و(أنَّ) كالاسم ألا ترى أنَّك تقول : (علمتُ أنَّك منطلقٌ) ، فمعناه : علمتُ انطلاقَك))[٥].

وهذا ماذهب إليه العَبَرْتِي في شرحه ، إذ قال في (باب إنَّ وأخواتها) وهي : ((إنَّ ولكنَّ ، .... وكأنَّ وليتَ ولعلَّ ، .... ويجتمع الخمسة في أنَّها تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، وإنَّما عملتْ ذلك تشبيهًا بالفعل))[٦] . ولم يعلِّل لعدم ذكره لـ(أنَّ) المفتوحة ، إلَّا أنَّه أوضح الفرق بينها وبين المكسورة ، بقوله : ((والفرق بين (إنَّ) المكسورة و(أنَّ) المفتوحة أنَّ (إنَّ) ومابعدها جملة ، والدليل عليه وصلهم الذي بها في قوله تعالى :﴿ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ ﴾[القصص: ٧٦] ،

---

(١) شرح ابن عقيل : ٢٨٠/١ .
(٢) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٤٤ .
(٣) المصدر نفسه : ١١٩/٣ .
(٤) المصدر نفسه : ١٢٠/٣ .
(٥) المصدر نفسه : ٢٦١/٣ .
(٦) شرح اللمع في العربية : ١٢٧ .

وصِلةُ الذي لايكون مفردًا ، وأمَّا المفتوحة وما بعدها ففي تقدير مفرد ، تقول : أُريدُ أنْ تقومَ ، وتقديره : أُريدُ قيامَكَ))[١].

ب. إعمال (إنْ) المخففة عمل (إنَّ) المشددة :

نقل سيبويه عن العرب إعمال (إنْ) المخففة عمل المشددة وإهمالها ، ولكنَّه ذكر الإهمال فيها أكثر بقوله : ((واعلم أنَّهم يقولون : إنْ زيدٌ لذاهبٌ ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك ، لمَّا خفَّفها جعلها بمنزلة لكنْ حين خفَّفها ، وألزمها اللامَ لِئَلَّا تلتبس بإنْ التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها))[٢] . فهو ينقل عن العرب جواز الإهمال ، ثم يفرِّق بين إنِ المخفَّفة من الثقيلة والعاملة عمل (ما) أي : النافية بواسطة (اللام) ، ثم يقول بعدئذ وبعد إيراده مجموعة من الايات المباركة دليلًا على إهمال (إنِ) المخفَّفة من الثقيلة : ((وحدثنا من نثق به ، أنَّه سُمع من العرب من يقول : (إنْ عَمرًا لَمنطلقٌ) ، وأهل المدينة يقرؤون[٣] :﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[هود: ١١١] ، يخفِّفون وينصبون ، .... وأمَّا أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضمُّوا إليها ما))[٤] . إذن فهو ينقل عن العرب جواز إعمالها ، لكنَّه يرى أنَّ الأكثر إهمالها . في حين ذكر العَبَرْتِي في شرحه أنَّه يرى فيها الإعمال والإلغاء ، وذلك في معرض حديثه عن المواضع التي تقع فيها (إنْ) المخففة المكسورة ، قال : ((فتقع في أربعة مواضع ،... بمعنى (ما) نحو : إنْ زيدٌ إلَّا قائمٌ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾ [الملك: ٢٠] ، ... ومخفَّفة من الثقيلة ، نحو:﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق: ٤] ، فإذا كانت مخفَّفة فلك الإعمال والإلغاء تقول : إنْ زيدًا لَقائمٌ ، وإنْ زيدٌ))[٥].

---

(١) شرح اللمع في العربية : ١٣٠ .

(٢) الكتاب : ٢ / ١٣٩ .

(٣) هذه قراءة نافع المدنيِّ وابن كثير المكيِّ ، أي بتخفيف نون (إنْ) ، وميم (لمَا) ، وقرأ أبو عمرو ، والكسائيُّ ، ويعقوب ، وخلف ، بتشديد (إنَّ) وتخفيف (لمَا) وقرأ ابن عامر ، وحفص ، وحمزة ، وأبو جعفر بتشديدهما . ينظر : إتحاف فضلاء البشر : ٢ / ١٣٥ – ١٣٦ .

(٤) الكتاب : ٢ / ١٤٠ .

(٥) شرح اللمع في العربية : ١٣١ .

ثم اشترط العَبَرْتِي بلزوم إدخال اللَّام وعدمه في عملها للفرق بينها وبين النافية ، فقال : ((فإذا أعملتها لم يلزمك إدخال اللَّام في خبرها ، وإذا لم تعمل لزمك إدخال اللَّام للفرق بينها وبين النافية))[١] . وهو بذلك متابع لما ذهب إليه سيبويه .

ج. دخول اللَّام على خبر (لكنَّ) :

عُــزي إلـــى الكوفيين تجويزهم دخول (اللَّام) في خبر (لكنَّ) كما هو الحال في (إنَّ) وحجَّتهم في ذلك أنَّه جاء في الشعر ، وأنشدوا [٢] :

يَلُومونَنِي في حُبِّ لَيلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنَّنِي في حبِّها لَعمِيدُ [٣] .

في حين ذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك ، إذ يرون أنَّ (اللَّام) تفيد التأكيد و(لكنَّ) تفيد الاستدراك ، فلا يستقيم دخول (اللَّام) في خبر (لكنَّ)[٤] ، ثم ردُّوا البيت الشعري الذي جاء به الكوفيون ، وعدَّوه شاذًّا لايُؤخذ به ، لقلَّته وشذوذه [٥] .أمَّا العَبَرْتِي فقد تابع البصريين في هذه المسألة ، بقوله : ((فأمَّا لكنَّ ، فلا تدخل (اللَّام) عليها ، وإنْ كانت لم تغيِّر المعنى ؛ لأنَّ (اللَّام) تقطع مابعدها عمَّا قبلها ، و(لكنَّ) لا تكون إلَّا بعد كلامٍ فلو أُدخلت (اللَّام) لَقَطِعَت ؛ لأنَّ النيَّة في (اللَّام) أنْ تكون قبل (إنَّ)))[٦].

---

(١) شرح اللمع في العربية :١٣١ .

(٢) هذا البيت لا يُعرف قائلة ، ولم يُذكر منه إلَّا هذا ، ولم ينشده أحد ممَّن وثق في العربية ولا عزي إلى مشهور بالضبط والإتقان . ينظر : شرح ابن عقيل (الهامش) : ١ / ٢٩٤ .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٢٩٤ .

(٤) ينظر : الإنصاف : (م ٢٦) : ٢ / ١٧٣ – ١٧٤ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه و الصفحة نفسها .

(٦) شرح اللمع في العربية : ١٢٨ .

٣. لا النافية للجنس :

أ. عملها في الاسم :

ذكر سيبويه أنَّ (لا) تعمل عمل (إنَّ) إذ قال في (باب النفي بلا) : ((و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لِما بعدها كنصب إنَّ لِما بعدها ، وتركُ التنوين لِما تعمل فيه لازمٌ ، لأنّها جُعلت وما عَمِلت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسةَ عشرَ))[١] ، وقال : ((فجُعلت وما بعدها كخمسةَ عشرَ في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها))[٢] . ألا ترى إلى قوله أنَّ المشابهة إنَّما هي في اللفظ وإنَّ العمل باقٍ .

في حين ذهب المبرِّد إلى أنَّ عمل (لا) يكون في المبتدأ والخبر ، إذ قال : ((فلمَّا كانت (لا) كذلك كان دخولها على الابتداء والخبر كدخول (إنَّ) وأخواتها عليهما ، فأُعمِلت عمل (إنَّ)))[٣].

وقد أشار أبو البركات الأنباري إلى أنَّ (لا) تعمل في الاسم دون الخبر عند كثير من المحققين[٤].

أمَّا العَبَرْتِي ، فذهب إلى أنَّ (لا) تعمل في المبتدأ والخبر ، ومالَ إلى رأي المبرِّد، إذ قال : ((اعلم أنَّ (لا) تعمل في الاسم النصب ، وفي الخبر الرفع كـ(إنَّ)))[٥].

ب. عملها في الخبر :

عُزي إلى سيبويه أنَّ ارتفاع الخبر الَّلاحق لاسم (لا) ليس بها ، وإنَّما بما كان مرفوعًا به قبل دخولها ، أي : بالمبتدأ ، وعلَّلوا ذلك بأنَّ (لا) وما بعدها جُعلت بمنزلة اسم واحد في موضع

---

(١) الكتاب : ٢ / ٢٧٤ .
(٢) المصدر نفسه : ٢ / ٢٧٥ .
(٣) المقتضب : ٤ / ٣٥٧ .
(٤) أسرار العربية : ١٣٧ .
(٥) شرح اللمع في العربية : ١٣٣ .

رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ . وهذا رأي الرضيِّ وتبعه بعض النحويين[١].

وفي الحق أنَّ سيبويه لم يصرِّح بما عُزي إليه ، وإنَّما تصريحه فيها بأنَّ (لا) مع اسمها بمنزلة اسم واحد مبتدأ . نخلص إذن أنَّ سيبويه قد سكت عن عمل (لا) في الخبر سواء أكان مفردًا أم غير مفرد ، أي المضاف والشبيه بالمضاف[٢].

أمَّا العَبَرْتِي فذهب إلى أنَّ (لا) تعمل في الخبر الرفْعُ ، مشبِّهًا عملها بـ(أنَّ) ثم علَّل ذلك الشبه بقوله : ((اعلم أنَّ (لا) تعمل في الاسم النصب ، وفي الخبر الرفع كـ(إنَّ) ، وَوَجْه الشبه بينهما أنَّ (لا) تنفي ما أثبتته (إنَّ) ، وهي توافقها من وجهٍ ، وتخالفها من وجهٍ ؛ فوجْه الموافقة أنَّهما ينصبان الاسم ويرفعان الخبر ، ووجْه المخالفة أنّ(لا) تعمل في النكرة دون المعرفة؛ لأنَّها تنفي ماهو نكرة ، وإنَّ تعمل بتنوين))[٣].

وأودُّ الإشارة ها هنا ، إلى أنَّ العَبَرْتِي ذكر قولينِ آخرينِ في خبر (لا) إلَّا أنَّه لم يعزُهما لأحد ، ولم يرجِّح أحدهما ، إذ قال : ((فأمَّا رفعُ خبرها ، فمنهم من يقول : يرتفع كما يرتفع خبر إنَّ ، ومنهم من يقول : يرتفع كما يرتفع خبر المبتدأ))[٤].

المركَّب الفعلي ، ونواصبه ، وجوازمه :

أولًا : الفعل المضارع :

أ. عامل الرفع في الفعل المضارع :

ذهب العَبَرْتِي في شرحه إلى أنَّ إعراب الأفعال المضارعة هو مضارعتها الأسماء ، إذ قال : ((وأنَّما أُعرب منها ما في أوَّله أحَدُ الزوائد الأربع لمضارعته الاسم))[٥] ، ثم ذكر وجه

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٣٦/١ ، وارتشاف الضرب : ١٢٩٧/٤ ، والأشباه والنظائر : ٤٠/٤ ، وشرح ابن عقيل : ١٠/٢ .

(٢) ينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة : ٢٥٢ .

(٣) شرح اللمع في العربية : ١٣٣ .

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٥) المصدر نفسه : ٢١٤ .

المضارعة بينهما من ثلاثة أوجه ، بقوله [١] : ((ووجه المضارعة بينهما من ثلاثة أوجه:

أحدها : أنْ يكون للحال والاستقبال ، فإذا أدخلت عليها السين أو سوف خلُصت للاستقبال ، كما أنَّ الاسم إذا قلت : رجلٌ صالحٌ صَلُحَ لكلِّ رجلٍ ، فإذا أدخلت عليه لام التعريف خلُص لرجلٍ بعينه ، **الثاني** : لام الابتداء الداخلة على الاسم تدخل عليه ، تقول : إنَّ زيدًا لَيقومُ ، **الثالث** : فإنَّه يصلح للحال والاستقبال كما أنَّ الاسم كذلك ، فلمَّا أشبهه من هذه الأوجه أُعرِب ، وما بقي من الأفعال والحروف مبنيٌّ)).

وقال أيضًا : ((وإنَّما رفع المستقبل لوقوعه موقع الاسم ، سواءٌ كان الاسم مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا))[٢] . وبهذا فالعَبَرْتِي يخالف سيبويه في هذه المسألة ؛ لأنَّه يرى أنَّ سبب رفع الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم ، ودليل ذلك قول سيبويه في باب (وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء) : ((واعلم أنَّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ ، أو اسم بُنـي على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب ، فإنَّها مرتفعة ، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهي سبب دخول الرفع فيها))[٣] ، وقال :((وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ))[٤].

وقال : ((ولكنَّها ترفع بكينونتها في موضع الاسم))[٥] . فوقوعها أولًا موقع المبتدأ وهو الذي جعلها ترتفع ، وهذا الأمر الذي عبَّر عنه أبو البركات الأنباري بأنَّه عامل معنوي لا لفظي[٦].

---

(١) شرح اللمع في العربية : ٢١٤ .
(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(٣) الكتاب : ٣ /٩ – ١٠ .
(٤) المصدر نفسه : ٣ /١٠ .
(٥) المصدر نفسه : ٣ / ١١ .
(٦) ينظر : أسرار العربية : ٣٦ .

ب. نواصب الفعل المضارع :

١.(لنْ) : أصلها :

قال العَبَرْتِي في شرحه : ((فأمَّا (لنْ) فعند الخليل أصلها(لا أنْ) ثمَّ حُـذفت الألف مـن (لا) والهمزة من (أنْ) فبقي (لنْ) ، وفُعِل ذلك لثقل العوامل))[١]، ثمَّ زعم أنَّ سيبويه ردَّ على الخليل ، فقال : ((لو كان كما زعم الخليل لم يجز (زيدًا لنْ أضرِبَ) ؛ لأنَّ ما بعد (أنْ) لا يعمل فيما قبلها))[٢]، مـن قبلُ أنَّـه ذكـر قول سيبويـه ، قائلًا : ((العمل لِلَنْ ، ولا أصل لها غيـرُ هـذا))[٣]. وعند عودتي لكتاب سيبويه وجدته يقول الآتي : ((فأمَّا الخليل فزعم أنَّها (لا أنْ) ، ولكنَّهم حذفوا لكثرته في الكلام كما قالوا : وَيلمِّهِ ويردون (وَيْ لأُمِّهِ) ، وكما قالوا : (يومئِذٍ) وجُعلت بمنزلة حرف واحد كما جعلوا (هَلَّا) بمنزلـة حرف واحـد ، فإنَّما هـي (هل) ، و(لا)، وأمَّا غيـره فزعم أنَّه ليس في (لنْ) زيادة وليست من كلمتين ، ولكنَّها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة ، وأنَّها في حروف النصب بمنزلة لم في حروف الجزم ، فـي أنَّـه ليس واحد من الحرفين زائدًا ولو كانت على ما يقول الخليل لمَا قلت: (أمَّا زيدًا فلنْ أَضْرِبَ) ؛ لأنَّ هذا اسم والفعل صلة فكأنَّه قال: أمَّا زيدًا فلا الضربُ له))[٤] .

وعند موازنة نصِّ سيبويه هذا بما نقله عنه العَبَرْتِي يتَّضح لنا الآتي :

أ- إنَّ العلَّة التي نقلها سيبويه عن الخليل في الحذف الواقع في (لا أنْ) ليس لثقل العوامل ، وإنَّما لعلَّة كثرة الاستعمال في الكلام ، التي بسببها يكون الاستخفاف ، قال : ((لكنَّهم حذفوا لكثرته في كلامهم ...))[٥].

ب- نقل العَبَرْتِي عن سيبويه أنَّه ردَّ على الخليل بقوله :((وردَّ على الخليل ، فقال : لو كان كما زعم الخليل ،..))[٦]، والذي في الكتاب أنَّ سيبويه لم يجهر بمخالفة للخليل ، وإنَّما رجَّح قول

---

(١) شرح اللمع في العربية : ٢٢١ .

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٤) الكتاب : ٣ / ٥ .

(٥) المصدر نفسه : ٣ / ٥ .

(٦) شرح اللمع في العربية : ٢٢١ .

من خالف الخليل ، واحتجَّ له من غير أن يصرِّح بأنَّه هو المخالف له على نحو ما جاء في كلام العَبَرْتِي ، فهو لم يسمِّ المخالف للخليل وإنَّما قال (وأمَّا غيره) هكذا من غير تصريح باسم نحويٍّ بعينه .

ت- إنَّ المثال الذي ذكره سيبويه في كتابه لإثبات جواز تقديم معمول معمولها عليها هو : إمَّا زيدًا فلنْ أضرِبَ ، وليس زيدًا لنْ أضرِبَ [١] ، والعَبَرْتِي هنا لم يرجِّح أحد القولين وإنَّما اكتفى بعرض النص وذكر بعدها حجج المؤيدين للخليل[٢].

٢. **(كَيْ) :**

ذهب سيبويه إلى أنَّ (كي) تنصب الفعل بإضمار (أنْ) فقال : ((واعلم أَنَّ (أنْ) لاتظهر بعد (حتَّى ، وكَيْ) ، كما لايظهر بعد (أمَّا) الفعل في قولك : أمَّا أنتَ منطلقًا ،... واكتفوا عن إظهار (أنْ) بَعْدَهما بعلم المخاطب أنَّ هذين الحرفين لايضافان إلى فعل ، وأنَّهما ليسا ممَّا يعمل في الفعل ، وأنَّ الفعل لايحسن بعدهما إلَّا أنْ يُحمل على (أنْ)))[٣] ، وقال أيضًا : ((وأمَّا (كَيْ) فجوابٌ لقوله كَيْمَه ، كما قالوا : لِمَه ؟ فتقول : لِيفعلَ كذا ، وكذا))[٤] . أي أنَّها تكون للتعليل كاللَّام .

أمَّا العَبَرْتِي فقد عرض للخلاف في تقدير (أنْ) من غير عزوٍ ولا ترجيحٍ ، إذ قال: ((وأمَّا (كَيْ) فقد اختُلِفَ فيها : فبعضٌ يَعمَلُها ، ولا يقدِّر معها (أنْ) دليلُهُ لِكيلَا فأولاها الحرف ، ولو كانت حرفًا لم يلِها حرف ، ومنهم من ينصُبُ بها بإضمار (أنْ) ، وعَمِلت لِنقلها الفعل إلى الاستقبال والغرض))[٥].

---

(١) الكتاب : ٣ /٥ .

(٢) ينظر : شرح اللمع في العربية : ٢٢١ – ٢٢٢ .

(٣) الكتاب : ٣ / ٧ .

(٤) المصدر نفسه : ٤ / ٢٢٢ .

(٥) شرح اللمع في العربية : ٢٢٢ .

ت. جوازم الفعل المضارع :

١. الجزم بـ(لمْ) :

يرى سيبويه أنَّ(لمْ) لنفي الزمن الماضي فقال: ((ولمْ أضربْ نفيٌ لضربتُ))[١].

وقال في (باب نفي الفعل) : ((إذا قال : فَعَلَ فإنَّ نفيَه لم يفعلْ))[٢]. وقال أيضًا : ((و(لمْ) وهي نفيٌ لقوله فَعَلَ))[٣] . وهذا ماذهب إليه العَبَرْتِي حيث قال في شرحه : ((و(لمْ) تنفي الماضي))[٤] . ومثَّل لها بقوله :((فأمَّا (لمْ) فنحو: لمْ يقمْ زيدٌ))[٥].

٢. الجزم بـ(لمَّا) :

جاء في الكتاب قول سيبويه بخصوص (لمَّا) : ((إذا قال قد فَعَلَ فإنَّ نفيه لمَّا يفْعَلْ ، وإذا قال : لقد فَعَلَ فإنَّ نفيه مافَعَلَ))[٦].

وفي هذا تقرير بأنَّ منفيَّ (لمَّا) لايكون إلَّا قريبًا من الحال ؛ لأنَّ (قد) تفيد قريبًا أو بعيدًا [٧] .

وهذا ماجاء في شرح العَبَرْتِي ، إذ قال :((و(لمَّا) تنفي ماقَرُبَ في الحال إذا قال: قد جلسَ فقد قرَّبتَه من الحال ، فنَفَى هذا بلمَّا ، فتقول : لمَّا يجلسْ))[٨].

وجاء في التهذيب ، أنَّ (لمَّا) تكون بمعنى (لمْ) إذ قال : ((وتكون (لمَّا) بمعنى (لَمِ الجازمة) ، قال تعالى :﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨] ، أي : لمْ يذوقوه))[٩].

---

(١) الكتاب : ١ / ١٣٦ .

(٢) المصدر نفسه : ٣ / ١١٧ .

(٣) المصدر نفسه : ٤ / ٢٢٠ .

(٤) شرح اللمع في العربية : ٢٢٧ .

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٦) الكتاب : ٣ / ١١٧ .

(٧) ينظر: معاني النحو(د. فاضل السامرائي) : ١٠/٤، والمباحث النحوية في تهذيب اللغة:٢٨٢ – ٢٨٣ .

(٨) شرح اللمع في العربية : ٢٢٧ .

(٩) تهذيب اللغة (لأبي منصور الأزهري) : ١٥ / ٣٤٤ .

في حين ذهب العَبَرْتِي إلى التفريق بينهما ، فقال : ((والفرق بين (لمْ) و(لمَّا) أنَّ (لمْ) لاتكفي في الجواب لو قال قائل : قام زيدٌ ، فقلت لمْ ، لمْ يَجُزْ حتى تقول : لمْ يقمْ ، ويجوز هذا في لمَّا ، تقول : قد قام زيدٌ ، فيقول: لمَّا ، وإنْ شئت : لمَّا يقمْ))[١]. وقال أيضًا : ((و(لمْ) تنفي الماضي ، و(لمَّا) تنفي ماقَرُبَ من الحال))[٢].

ثانيًا : الفاعل :

أ. تأخير الفاعل وتقديمه :

أشار سيبويه في الكتاب إلى تقديم المفعول على الفاعل فيما يُستبان فيه الإعراب ، وذلك في قوله : ((فإنْ قدَّمت المفعول وأخَّرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأوَّل ، وذلك قولك : ضَرَبَ زيدًا عبدُالله ؛ لأنَّك إنَّما أردت به مؤخَّرًا ما أردت به مقدَّمًا ،... فمن ثم كان حدُّ اللفظ أنْ يكون فيه مقدَّمًا ، وهو عربيٌّ جيِّدٌ كثيرٌ ،...))[٣] . فهو هنا يجيز تقديم المفعول على الفاعل ، والإعراب ظاهر في كليهما ، أي : أنَّ اللبسَ ههنا مأمونٌ ، وهذا الأمر دعا النحويين من بعد إلى توسيع هذا الحكم في نصٍّ مفاده كما ذكر السيرافي شارحًا قول سيبويه المذكور آنفًا : ((أمَّا قولهم : (ضَرَبَ زيدًا عبدُالله) فإنَّهم قدَّموا المفعول على الفاعل ؛ لدلالة الإعراب عليه ، فلم يضرُّ من جهة المعنى تقديمُهُ ، ... فإذا وقع في الكلام مالايتبيَّن فيه الإعراب في فاعل ولا مفعول ، قُدِّم الفاعل لاغير، كقولهم : (ضَرَبَ عيسى موسى)))[٤] . وكلام السيرافي هذا قد سبقه إليه المبرِّد ، وابن السرَّاج[٥] ، وتبعهم فيه نحويون آخرون[٦] ، ومنهم العَبَرْتِي ، إذ قال : ((ويجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل ورتبته أنْ يكون بعدهما))[٧].

---

(١) شرح اللمع في العربية : ٢٢٧ .

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٣) الكتاب :١ / ٣٤ .

(٤) شرح السيرافي : ٢٦٣/١ .

(٥) ينظر : المقتضب : ١١٨/٣ ، والأصول في النحو : ٢٤٥/٢ .

(٦) ينظر : شرح المفصل : ٦٣/٧ ، والمقرّب : ٥٣ ، وشرح ابن عقيل : ٧٦/٢ ، وهمع الهوامع : ٢٥٩/٢ .

(٧) شرح اللمع في العربية : ١٣٩ .

ويجوز الاقتصار عنده على أحد المفعولين إنْ أُمِنَ اللبس ، لقوله : ((وأنَّ الاقتصار على أحد المفعولينِ جائز وأنَّ الأوَّل ليس الثاني ، وذلك نحو قولك : أعطيتُ زيدًا درهَمًا))[١] . ثم قال : ((إذا قلت : ضَرَبَ عيسى موسى ، فلابدَّ من تقديم الفاعل وتأخير المفعول لأجل الالتباس ، فإنْ وصفت أحدَهمَا جاز أنْ تُقدِّم أيَّهما شِئْتَ))[٢].

ب. حذف الفاعل :

أورد النحويون عدَّة مواطن لمنع حذف الفاعل ، قال المبرِّد : ((ولابدَّ لكلِّ فعل من فاعل ؛ لأنَّه لايكون فعل ولا فاعل ، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد ، إذا كان لايستغني كل واحد منهما عن صاحبه ، كالابتداء والخبر))[٣].

وقال ابن جنِّي : ((ولو ذهبتَ تحذفُ الفاعل ، وتُقيم مقامه غير اسم ، لبقَّيت الجملة معقودة بلا اسم ، وهذا لفظ يناقض ماعُقدت عليه الجُمل في أوَّل تركيبها ، فلذلك رُفِضَ ذلك ، فلم يوجد في الكلام))[٤] . فابن جنِّي ههنا يمنع حذف الفاعل صراحة ، في حين تراه في موضع آخر وفي كتابه (الخصائص) قد ذكر أنَّ حذْفَ الفاعل لابأس به في الشعر ، عندما يكون المعنى صحيحًا مستقيمًا [٥] . في حين ذهب العَبَرْتِي إلى منع حذف الفاعل ، إذ قال : ((ولا بدَّ للفعل من فاعل : إمّا ظاهرٌ أو مضمرٌ))[٦] ، وقال أيضًا : ((رُفِعَ الفاعل لأنّه مع الفعل جملة مفيدة فأشبهت المبتدأ والخبر))[٧] . إذ لم يعرض لمسألة جواز حذف الفاعل لصحَّة المعنى واستقامته.

ويبدو أنَّ الراجح ـ والله أعلم ـ منع الحذف إذا لم يكن المعنى مستقيمًا ، ولم يكن هناك دليل على حذفه ؛ لأنَّه يفضي إلى الابهام ، واللبس وغاية الكلام إنَّما هي الإبانة عن غرض المتكلم، أمَّا ماجاء عن ذلك في الشعر فينبغي الاقتصار عليه وعدم الإتساع فيه ، أو حمله على الضرورة.

---

(١) شرح اللمع في العربية : ١٤٠ .

(٢) المصدر نفسها والصفحة نفسها .

(٣) المقتضب : ٥٠/٤ .

(٤) سر صناعة الإعراب : ١ / ٢٨٨ .

(٥) ينظر : الخصائص : ١ / ٣٣٠ – ٣٣١ ، وظاهرة المنع في النحو العربي : ١٠٦.

(٦) شرح اللمع في العربية : ١١٦ .

(٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

ثالثًا : نائب الفاعل :

- مايقام مقام نائب الفاعل :

يقول ابن عقيل في شرحه : ((يُحذف الفاعل ويُقام المفعول مقامه ، فيُعطى ما كان للفاعل من لزوم الرفع ، ووجوب التأخُّـر عن رافعـه ، وعدم جواز حذفه ، وذلك نحو : (نِيلَ خيرُ نائِلٍ) ، فـ(خيرُ نائلٍ) مفعول قائم مقام الفاعل ، .... لايجوز حذف (خير نائل) فتقول : (نِيل))) [١] . وقد منع البصريون إقامة غيره مقام الفاعل إذا وُجِد في الجملة معه مصدر ، أو ظرف ، أو جار ومجرور ، ونُقل عن الأخفش والكوفيين وكذلك ابن مالك ، تجويزهم أنْ يقوم المصدر ، والظرف ، والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به [٢] ، واستدلوا بقراءة أبي جعفر[٣] :﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [الجاثية: ١٤] . فأقام الجار والمجرور ، وهو قوله (بما) مقام الفاعل مع وجود المفعول به (قومًا) ، وكذلك استدلوا بقول رؤبة [٤] :

لَمْ يُعْنَ بالعلياءِ إلَّا سيِّدا ولا شَفَى ذا الغَيِّ إلَّا ذو هُدَى

والذي نقلوه عن الأخفش أنَّه شرط في جواز ذلك تأخر المفعول به في اللفظ ، فإنْ تقدَّم على المصدر ، أو الظرف لم يجز إلَّا إقامة المفعول به[٥].

ويبدو أنَّ ما نُسب إلى الكوفيين أمرٌ بعيد عن الصحة ، فهم متفقون مع منع ماتقدم ، إذ إنَّ الفرَّاء قد ردَّ قراءة أبي جعفر وجعله جائزًا على إضمار فعل في (يجري) يقع به الرفع[٦] .

---

(١) شرح ابن عقيل : ٢ /٨٦ – ٨٧ .

(٢) المصدر نفسه : ٢ / ٩٤ – ٩٥ ، وهمع الهوامع : ٢ /٢٦٥ – ٢٦٦ .

(٣) قرأ نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وعاصم ، ويعقوب ، بالياء من تحت مبنيًّا للفاعل ، أي : (لِيَجْزِيَ) الله ، وافقهم اليزيدي ، والحسن ، والأعمش ، وقرأ أبو جعفر بالياء المضمومة وفتح الزاي (لِيُجْزَى) ، مبنيًا للمفعول ، مع نصب (قومًا) ، أي يجزي الخير والشر . ينظر : إتحاف فضلاء البشر :٤٦٦/٢ .

(٤) ينظر : ديوانه : ١٧٣ ، ورواية الديوان : لم يَعْنَ بالعلياءِ إلّا سيِّدًا ولا شَفَى ذا الغيِّ إلّا ذو الهُدَى .

(٥) ينظر : همع الهوامع : ٢٦٦/٢ .

(٦) ينظر : معاني القرآن (للفرَّاء) : ٤٦/٣ .

ممَّا يُفهم منه منع الكوفيين إقامة المصدر ، والظرف والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به ، وَوُهِمَ من نسب إليهم هذا .

وقد وافق العَبَرْتِي ما اتفق عليه البصريون والكوفيون ، إذ قال : ((أنَّك تحذف الفاعل ، وإنَّما حذفت الفاعل ؛ لأنَّ الفعل ها هنا بُني للمفعول به ؛ لأنَّه جائز أنْ تجعل العناية تارةً بالفاعل ، كـ(قام زيدٌ) ، و تارةً بالمفعول كـ(قُتِلَ الخارجيُّ)))[١].

وقال أيضًا : ((إنْ تعدَّى إلى ثلاثة مفعولينَ تُقيمُ واحدًا منها مقام الفاعل وتنصب الباقيينِ ، .... فإنْ لم يتعدَّ الفعل إلى المفعول به كقام وجلس لم يجز بناؤه للمفعول به إلَّا أنْ يتصل به الظرفان والمصدر أو حرف جر فحينئذ تبنيه على أحد هذه))[٢].

إذن فإذا لم يوجد المفعول به أُقيم الظرف ، أو المصدر ، أو الجار والمجرور حينئذ مقامه بشرط أنْ يكون كل منها صالح للنيابة ، فإذا لم يصلح امتنعت النيابة ، والذي لايصلح الظرف الذي لايتصرَّف ، أي الذي يلزم النصب على الظرفية نحو (سَحَرَ) إذا أُريد سَحَرُ يومٍ بعينه ونحو (عندَك) ، فلا تقول : (جُلِسَ عندَك) ، ولا (رُكِبَ سَحَرُ) لِئَلَّا تخرجهما عمَّا استقرَّ لهما في لسان العرب من لزوم النصب ، وكذلك المصادر التي لاتتصرَّف ، نحو (مُعَاذَ الله) فلا يجوز رفعه ، لما تقدَّم في الظرف ، وكذلك ما لا فائده فيه من المصدر والجار والمجرور فلا تقول : (سِيرَ وقتٌ) ولا (ضُرِبَ ضَربٌ) ولا (جُلِسَ في دارٍ) لأنَّه لا فائدة في ذلك[٣].

---

(١) شرح اللمع في العربية : ١١٨ .

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢ / ٩٢ – ٩٣ .

المبحث الثالث

المنصوبات

أولًا : المفعول به :

- ناصب المفعول به

ذهب أكثر النحويين إلى أنَّ العامل في المفعول به هو الفعل وحده [١] ، وحجتهم في ذلك أنَّ الفعل له تأثير في العمل ، أمَّا الفاعل فلا تأثير له ؛ لأنَّه اسم والأصل في الأسماء أنْ لا تعمل[٢] ، في حين ذهب بعضهم إلى أنَّ العامل فيه هو الفعل والفاعل معًا[٣] ، واحتجوا لقولهم بأنَّ المفعول لايكون إلَّا بعد فعلٍ وفاعلٍ ؛ لأنَّهما بمنزلة الشيءِ الواحد ، فهو منصوب بهما[٤].

أمَّا العَبَرْتِي فقد عرض للمسألة ذاكرًا فيها ثلاثة ارآء ، إلَّا أنَّه لم ينسبها لأحدٍ من النحويين ، وأبطل اثنين منها ورجَّح الرأي الأوَّل وهو مذهب الأكثرين على ماذكرت آنفًا ، إذ قال ((فإنْ قال قائل : وما العامل في المفعول النصب ، فلا يخلو إمَّا أنْ يكون العامل فيه الفعل والفاعل بمجموعهما ، أو الفاعل وحده ، أو الفعل وحده ، وكلٌّ قد قال به قائل ، فلا يجوز أنْ يكونا عملا بمجموعهما ؛ لأنَّ ماكان العامل فيه جملة لايجوز تقديمه على الجملة ، كقولك : هو زيدٌ معروفًا ، فلا يجوز تقديم معروفًا على الجملة ، وأنت تقول : عمرًا ضَرَبَ زيدٌ ، ولايجوز أنْ يكون الفاعل وحده ؛ لأنَّه لوكان كذلك لجاز أنْ يعمل من غير فعلٍ ، وفاعلٌ لايكون بلا فعلٍ ، فإذا بَطَلَ هذان ثبت أنَّ العامل الفعل))[٥].

ويبدو لي – والله أعلم – أنَّ القول الأول هو الصواب ؛ لأنَّ الفاعل اسم ، كما أنَّ المفعول اسم، وهما مستويان في الاسمية ، والأصل في الاسم ألَّا يعمل ، فليس عمل أحدهما في صاحبه

---

(١) ينظر : أسرار العربية : ٦٤ .

(٢) ينظر : الإنصاف (م١١) : ٧٥.

(٣) ينظر : أسرار العربية : ٦٤ – ٦٥ .

(٤) ينظر : الإنصاف (م١١) : ٧٣ .

(٥) شرح اللمع في العربية : ١٣٦ .

أولى من الآخر ؛ وإذا ثبت هذا على أنَّ الفعل له تأثير في العمل فإضافة ما لا تأثير له في العمل ، إلى ماله تأثير ، لا تأثير له[١]. وهذا مايدلَّ على أنَّ العامل هو الفعل فقط .

ثانيًا : المفعول فيه (ظرف) :

- **(مَـــعَ):**

وقد تكون (مَــعَ) ظرفًا عند النحويين ، إلَّا أنَّهم اختلفوا في فتحته أهي فتحة بناءٍ أم إعراب ؟ ، قال سيبويه : ((وسألت الخليل عن مَعَكُمْ ومَعَ ، لأيِّ شيءٍ نصبتها ؟ فقال : لأنَّها استُعمِلَت غير مضافة اسمًا كجميع ، ووقعت نكرة ، وذلك قولك : جاءَا معًا وذهبَا معًا وقد ذهَبَ مَعَه ، ومن مَعَه ، صارت ظرفًا ، فجعلوها بمنزلة : أمامَ وقُدَّامَ))[٢].

فيُفهم من كلام الخليل ، أنَّ (مَعَ) اسم معرب ، وفتحته فتحة إعراب ؛ وذلك بدليل تشبيه استعمالها اسمًا كـ(جميع) ، وجميع يأتي اسمًا معربًا منصوبًا على الحالية ، ومثَّل لها بقوله : جاءَا معًا ، وذهبَا معًا ، أمَّا نصبه فعلى الظرفية المكانية جاعلًا إيَّاه بمنزلة : أمامَ وقدَّام ، والفتحة حينئذٍ فتحة إعراب.

أمَّا العَبَرْتِي ، فقد عرض للمسألة في شرحه ، ذاكرًا فيها رأيين ، الأول : عزاه إلى أبي عليٍّ الفارسي ، بقوله : ((مَعَ : وهي على ضربين : إذا دخَلَها (في) كانت اسمًا ، وإذا لم تدخلْها كانت حرفًا ، وهذا مذهب أبي علي))[٣].

ثم قال : ((واستدل أبو علي بسكونها في قول الشاعر[٤]:

فَرِيشِيَ مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمْ وإنْ كانت زيارتُكُمْ لِمَامًا

ومعنى (مَعَ) المصاحبة))[٥].

---

(١) ينظر : أسرار العربية : ٦٥ .

(٢) الكتاب : ٣ /٢٨٦ – ٢٨٧ .

(٣) شرح اللمع في العربية : ١٦٣ .

(٤) البيت لجرير بن عطية ، وروايته : وريشي منكم وهواي فيكم .... ، ينظر ديوانه : ٤١٠ .

(٥) شرح اللمع في العربية : ١٦٣ – ١٦٤.

أمَّا القول الآخر ، فلم يَعْزُه لأحد ، ونصَّه : ((وأمَّا غيره (يعني : غير أبي علي) ، فيجعلها اسمًا على كل حال ، ويستدلُّ بفتح آخرها ، ولو كانت حرفًا لم تُبنَ على الفتح إلَّا لعلَّة ، وليس ها هنا علَّة توجب ذلك))[١].

والعَبَرْتِي هنا اكتفى بعرض الرأيين فقط ، ولم يرجِّح أحدهما على الآخر ولم يقدِّم تعليلًا للمسألة ، فضلًا عن أنَّه أغفل الإشارة إلى الخليل ورأيه في المسألة ، مع أنَّه مذكور في كتاب سيبويه ، والدليل أنَّه جعلها مبنية على الفتح بقوله : (لم تُبنَ على الفتح) ، في حين عدَّها الخليل معربة منصوبة كـ(جميع) .

ثالثًا : المفعول معه :

- العامل في المفعول معه :

ثمة أقوال للنحويين في ناصب المفعول معه ، كقولهم : (استوى الماءُ والخشبةَ) :

الأوَّل : لسيبويه وأكثر النحويين ، إذ يرون أنَّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط (الواو)[٢] ، قال سيبويه : ((وذلك قولك : ماصنعتَ وأباك ، ولو تُركت الناقةُ وفصيلَها لرضِعَها ، إنَّما أردتَ : ماصنعتَ مع أبيك ، ولو تُركت الناقةُ مع فصيلِها ، فالفصيل مفعول معه ، والأبُ كذلك ، والواو لم تُغيِّر المعنى ، ولكنَّها تُعمل في الاسم ما قبلها))[٣].

وحجَّتهم أنَّ الفعل الذي نصب المفعول معه هو في الأصل غير متعدٍّ إلَّا أنَّه قُوِّي بالواو ، فتعدَّى إلى الاسم فنصبه ، كما عُدِّيَ بالهمزة في نحو : (أخرجْتُ زيدًا)[٤].

الثاني : مذهب الأخفش فيما نقله عنه أبو البركات الأنباري : وعنده أنَّ مابعد الـ(واو) ينتصب بانتصاب مَعَ ؛ لأنَّ الأصل قولك : (قمتُ وزيدًا) هو : (قمتُ مع زيدٍ) ، وبعد حذف (مع)

---

(١) شرح اللمع في العربية : ١٦٣ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٩٧/١ ، والأصول في النحو : ٢٠٩/١ ، والإنصاف : (م٣١) : ٢٠٦ .

(٣) الكتاب : ٢٩٧/١ .

(٤) ينظر : الإنصاف : (م٣١) : ٢٠٧ ، وأسرار العربية : ١٠٨ .

أُقيمت الـ(واو) مقامها ، ونُقل نصب (مع) إلى مابعد الـ(واو)[١] ، وردَّ الأنباري هذا القول لأنَّ (مع) ظرف ، والمفعول معه في النحو : (استوى الماءُ والخشبةَ) ليس بظرف[٢] .

الثالث : مذهب الزَّجَّاج : إذ يرى أنَّه منصوب بتقدير عامل ، تقديره : قمتُ ولابستَ زيدًا ، ولايعمل الفعل المذكور لحيلولة الـ(واو) بينهما ، وضعَّف أبو البركات الأنباري هذا القول ، بقوله : ((أمَّا قول الزَّجَّاج :....، فليس بصحيح ، لأنَّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول وإنْ كان يفتقر إلى تقويته بحرف الجر أو غيره عمل بتوسطه))[٣] .

الرابع : مذهب الكوفيين فيما نقله عنهم الأنباري ، بأنَّ المفعول معه منصوب على الخلاف؛ لأنَّه لايحسن تكرير الفعل ، فيقال : (استوى الماءُ واستوت الخشبةُ) ؛ لأنَّ الخشبة لم تكن معوَّجة حتى تستوي ، فلمَّا لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في (جاء زيدٌ وعمرٌو) فقد خالف الثاني الأوَّل ، فانتصب على الخلاف[٤] .

أمَّا العَبَرْتِي ، فقد تابع سيبويه وأكثر النحويين في هذه المسألة من دون أنْ يعرض للخلاف الحاصل بين أقوال النحويين على ما مرَّ ذِكره ، فقال : ((والاسم يُنصبُ بالفعل بتقوية الواو ، ولأنَّها قوَّته فأوصلته إلى المفعول كما قوَّت إلَّا الفعل في الاستثناء))[٥] .

رابعاً : التمييز :

- تقديم التمييز على عامله :

منع سيبويه تقديم التمييز على عامله ، قال : ((ولا يُقدَّم المفعول فيه ، فتقول : (ماءً امتلأْتُ) ، كما لايُقدَّم المفعول فيه في الصفة المشبَّهة ، ولا في هذه الأسماء ؛ لأنَّها ليست كالفاعل))[٦] ، ويبدو أنَّ سيبويه يريد بالمفعول فيه ههنا التمييز .

---

(١) ينظر : الإنصاف (م٣١) : ٢٠٦ ، ٢٠٩.

(٢) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢٨٠/١ .

(٣) أسرار العربية : ١٠٨ – ١٠٩ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٨ ، وتوجيه اللمع لابن الخباز (رسالة ماجستير) ١٩٣– ١٩٤ .

(٥) شرح اللمع في العربية : ١٤٧ .

(٦) الكتاب : ٢٠٥/١ .

في حين ذكر المازني والمبرِّد خلاف ماقاله سيبويه ، فأجازا التقديم ، قال المبرِّد[١] : ((اعلم أنَّ التبيِّين إذا كان عاملًا جاز تقديمه لتصرُّف الفعل فقلت :(تفقَّأْتُ شحمًا) ، و(تصببتُ عرقًا) فإنْ شئتَ قدَّمت ، فقلت : (شحمًا تفقَّأْتُ) ، و(عرقًا تصببتُ) وهذا لايجيزه سيبويه ،... وتقول : (راكبًا جاءَ زيدٌ) ؛ لأنَّ العامل فعل ، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان فعلًا ، وهذا رأي أبي عثمان المازني ، وقال الشاعر[٢] ، فقدَّم التمييز لمَّا كان العامل فعِلًا :

أتهجُرُ لَيلَى بالفراقِ حَبِيبَهَا وما كانَ نفسًا بالفراق تطيبُ)) .

وقد ردَّ النحويون هذا القول بعللٍ شتَّى ، فمنهم من ذهب إلى أنَّ المميّز هو الفاعل في المعنى فأصل الكلام (تصبَّبَ عرقي) ، و(تفقَّأَ شحمي) فكما لايجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لايجوز تقديم المميّز[٣].

أمَّا العَبَرْتِي ، فقد عرض للمسألة مكتفيًا بذكر الخلاف الحاصل فيها ، من غير عزوٍ ولا ترجيح ، فقال : ((وقد اختلف النحويون في تقديم هذا المميِّز على الفعل ، فمنهم من يجيزه ؛ لأنَّه فعلٌ متصرِّف ، ومنهم من لايجيزه لعلَّتين ؛ أحدهما : أنَّه كان الأصل فيه تفقَّأَ شحمي ، فلمَّا نُقل من الفاعل إلى المفعول ضَعُف ، والثانية : أنَّه كان فاعلًا في الأصل ، والفاعل لايتقدَّم على الفعل))[٤] .

وممَّا تجدر الإشارة إليه ، أنَّ أبا البركات الأنباري قد جعل هذه المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين[٥] ، ونقل الجواز عن بعض الكوفيين من غير أنْ يسمِّيهم ، ويتبيَّن أنَّ الراجح في المسألة ، مامنعه سيبويه من تقديم التمييز على عامله ؛ لأنَّ الأصل في ترتيب الجملة العربية أنْ يتأخر التمييز فيها ، وأمَّا قياس المجوِّزين على الحال ، فإنَّ الحال لم تكن في الأصل هي

---

(١) المقتضب : ٣/٣٦ – ٣٧ .

(٢) نسبه ابن جني في الخصائص : ٢/٣٨٤ ، للمخبل السعدي .

(٣) ينظر : الخصائص : ٣/٣٨٤ ، والتبصرة والتذكرة (للصيمري) : ١/٣١٩ ، وشرح المقدمة المحسبة : ٢/٣١٨ – ٣١٩ ، وشرح المفصل : ٢/٧٤ ، ونحو سيبويه في كتب النجاة : ٣٢٤ .

(٤) شرح اللمع في العربية : ١٥٣ .

(٥) ينظر : الإنصاف : (م٣٥) : ٢٢١ .

الفاعل كما كان المميِّز ، فليس التقدير فيه (جاء راكبي) ، وإنَّما الحال مفعول فيه كالظرف ، ولم تكن فاعلة فيُنقل الفعل عنها ، وأخيرًا أنَّ البيت الشعري الذي أوردوه ، فيه رواية أخرى تُبطل ذلك الحُكم وهي :

وما كانَ نَفْسِي بالفِراقِ تطيبُ [١].

خامسًا : الحال :

أ . تقديم الحال على عاملها المتصرِّف:

أجمع النحويون على جواز تقديم الحال على عاملها المتصرِّف إذا كان مضمرًا نحو : (راكبًا جئتُ)[٢].

إلَّا أنَّهم اختلفوا فيه إذا كان الاسم ظاهرًا ، إذ ذهب الكوفيون وعلى رأسهم الفرَّاء فيما نقله عنهم أبو البركات الأنباري إلى عدم جواز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو : (راكبًا جاء زيدٌ) ، وحجتهم في ذلك ، أنَّه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر وهذا لايجوز[٣] ، في حين جوَّز البصريون ذلك ؛ لأنَّ التقديم عندهم على نيَّة التأخير ، واستدلوا لصحة مذهبهم ما ورد في السماع والقياس ، أمَّا السماع فقولهم : (شَتَّى تؤُوبُ الحَلَبَةُ)[٤] ، فـ(شتَّى) حال مقدَّمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر ، أمَّا القياس فإنَّ في الحال متصرِّف ، وبذلك وجب أنْ يكون عمله متصرِّفًا أيضًا ، فالحال تشبه المفعول فكما يجوز تقديم المفعول على الفعل كذلك جاز تقديم الحال عليه[٥] ، وتابع العَبَرْتِي البصريين في هذه المسألة من دون أنْ يعرض الخلاف الحاصل فيها ، قائلًا: ((والعامل في الحال على ضربين: فِعلٌ ،

---

(١) ينظر : الخصائص : ٣٨٤/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢٣٠/٢ .

(٢) ينظر : المقتضب :١٦٨/٤ ، والخصائص : ٣٨٤/٢ – ٣٨٥ ، أسرار العربية : ٩١ – ٩٢ ، والتبيين (م ٦٢) : ٣٨٣ .

(٣) ينظر : أسرار العربية : ١١٢ .

(٤) ينظر : الأمثال (لأبي عبيد) :١٣٣ ، وأصله أنَّهم يوردون إبلَهم الشَّريعةَ أو الحوضَ معًا ، فإذا صدروا تفرَّقوا إلى منازلهم ، فحلب كلُّ واحدٍ في أهله على حِياله .

(٥) ينظر الإنصاف (م٣٢) : ٢١٠-٢١١ ، وشرح التصريح : ١ / ٥٩٤ – ٥٩٥ .

ومعنى فِعل ، فالفعل قولك : (جاءَ زيدٌ ماشيًا) فيجوز تقديم الحال عليه ؛ لأنَّه متصرِّف))[١] ، واستدل بقوله تعالى : ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ [القمر: ٧] ، ثم قال : ((فقدَّم خُشَّعًا على يخرجون))[٢] . ويتبيَّن ممَّا ذُكِر ، أنَّ الراجح ماذهب إليه البصريون وتابعهم فيه العَبَرْتِي ؛ لورود الحال متقدِّمة على عاملها في القرآن الكريم ، والمسموع من كلام العرب .

ب . وقوع الجملة الماضوية حالًا :

ذكر العَبَرْتِي أنَّ الماضي لا يقع حالًا ، فإذا أدخلت عليه (قد) جاز أن تجعله حالًا . ثم عزا إلى الأخفش رأيًا فيها إذ قال : ((وعند الأخفش يجوز أن تقدرها ولا ينطق بها ؛ لأنَّها تقرب الماضي إلى الحال ، فأمَّا قوله تعالى ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[النساء: ٩٠] ، فتقديره قومًا حصرت صدورهم ، (فحَصِرَتْ) صفةً لقوم ، وقد حذف (قومٌ) عند الأخفش أنَّها حال على تقدير (قد)))[٣] .

ولم يكن العَبَرْتِي دقيقًا فيما عزاه إلى الأخفش هاهنا فعند رجوعي إلى كتابه معاني القرآن وجدته يعرب (حصرةً) ــ وهي قراءة ــ[٤] حــالًا وليس صفة كما ذكر العَبَرْتِي ، فضلًا عن أنَّه لم يقدر في الآية لفظة (قوم) أو يعربها حالًا ، فالحال عنده (حصرةً) كما أشرت ، إذ قال بعد أن عرض الآية المباركة (النساء – ٩٠) ما نصُّه : ((فـ(حصرةً) اسم نصبته على الحال ، و(حَصِرَتْ) : فَعِلَتْ ، وبها نقرأ))[٥] .

ويُستبان من كلام الأخفش الاتي :

---

(١) شرح اللمع في العربية : ١٤٩ .

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٣) المصدر نفسه :١٥١-١٥٢.

(٤) وهي قراءة الحسن وقتادة ويعقوب والمفضل والمهدوي عن عاصم وهي رواية حفص وسهل وأبي زيد عن أبي عمرو، وقرأ الجماعة (حَصِرَتْ) بسكون التاء . ينظر : معاني القرآن للفراء :٢٤/١ ، والنشر في القراءات العشر : ٢ / ٢٥١، ومعجم القراءات : ١٢٤/٢.

(٥) معاني القرآن (للأخفش) : ٢٦٣/١ .

أ. أنَّ الحال المنصوبة عنده (حصرةْ) وهي القراءة المعزوَّة إلى الحسن وقتادة ويعقووب والمفضل والمهدوي عن عاصم وهي رواية حفص وسهل وأبي زيد عن أبي عمرو .

ب.أنَّه لم يجعل جملة (حَصِرَتْ صدورُهُم) صفةً (لقوم) المحذوف .

ت.أنَّه لم يشر إلى كون (حَصِرَتْ صدورُهُم) حالًا بتقدير (قد) غاية ما ذكره الأخفش بشأن (حَصِرَتْ صدورُهُم) أنَّها بصيغة الفعل الماضي مشيرًا إلى قراءة الجمهور، وأنَّه بها يقرأ .

ويتبنَّى الباحث إعراب الأخفش (حصرةً) على الحال ، فهي حال من الضمير المرفوع في (جاؤوكم)[١] .

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن (لمكي بن أبي طالب القيسي) : ٢٤٤/١.

المبحث الرابع

التوابع

أولًا : البدل :

شرط البدل :

اختلف النحويون في كون المُبدل على نية الطَّرح أم على نية عدم الطَّرح ؟ عزا ابن بَابَشَاذ إلى سيبويه ، أنَّه المُبدل منه على نية الطَّرح ، إذ قال : ((وأمَّا البدل فهو إعلام السامع بمجموعي الاسم على طريق البيان من أنْ يُنوى بالأوَّل الطَّرح عند سيبويه دون غيره))[١] . ويبدو أنَّ هذاَ وهمٌ منه ، فقول سيبويه : ((فالمُبدل إنَّما يجيء أبدًا كأنَّه لم يُذكر قبله شيء لأَنَّك تُخلي له الفعل وتجعله مكان الأوَّل))[٢].

وتابع سيبويه فيما ذهب إليه طائفة من النحويين ، منهم ابن السرَّاج[٣] ، وابن جنِّي الذي قال : ((وعَبرَةُ البدل أنْ يصلح لحذف الأوَّل وإقامة الثاني مقامة))[٤].

واستدل بعض النحويين على أَنَّ هذا الطَّرح هو من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ، إذ قالوا : ((والدليل على أنَّ الأوَّل يُنوى به الطَّرح ، أَنَّ البدل على نية استئناف عامل ، فإذا قلت : (قامَ زيدٌ أخوك) ، فالتقدير (قامَ أخوك) ، فتركُك الأوَّل ، وأخذُك في استئناف كلام آخر طرحٌ منك له ، واعتماد على الثاني ، .... والدليل على أَنَّه لا يُنوى به الطَّرح من جهة اللفظ ، إعادة الضمير عليه في مثل قولك : (ضربتُ زيدًا يدَه)))[٥] . وما جاء في شرح اللمع للعَبَرْتِي ، أنَّه عَرَضَ رأي النحويينَ وغلَّطه ، إذ قال : ((والبدل يجري مجرى التأكيد في التحقيق والتشديد ، ويجري مجرى الصفة في الإيضاح والتخصيص ، وعبرتُهُ أَنْ تُنحِّيَ الأوَّل وتُقيم الثاني مقامه فيصحَّ الكلام ، وهذا عند النحويين شرط في البدل لابـدَّ منه ، وهذا غَلَطٌ ؛ لأَنَّك تقول : الذي مررتُ به أبي

---

(١) شرح المقدمة المُحسبة : ٢ / ٤٢٣ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٣٣١ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو : ٢ / ٤٦ .

(٤) اللمع في العربية : ٦٨ .

(٥) المقرّب : ١ / ٢٤٢ ، وينظر : شرح التصريح : ٢ / ١٩٠ ، وشرح جمل الزَّجَّاجي : ١ / ٢٧٩ .

محمدٍ قائمٌ ، فلو كان يصحُّ بطرح الأوَّل لم تصحَّ هذهِ المسألة ، وكان يجيء لفظها الذي مررتُ بأبي محمدٍ قائمٌ ، فلا يرجع إلى الذي عائدٌ ، ويدل على فساد ذلك ، قول الشاعر[١] :

وكأَنَّهُ لَهقُ السَّراةِ كأَنَّهُ ما حاجِبَيه مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ

فالهاء اسم كأَنَّ ، وما زائدة ، وحاجبيه بدل من الهاء بدل البعض ومعيَّن خبر كأَنَّه ، وقوله معيَّن يدلك على أَنَّ الأوَّل ليس في نية الطَّرح إذ لو كان كذلك لقال مُعيَّنان لكونه خبرٌ عن الحاجبين وهما مثنيان ، وخبر المثنيينِ مثلُهُما))[٢].

ثانيًا : التوكيد :

أ. الخلاف في (كِلا) و (كِلْتا) هل هما مثنيان أم مفردان ؟

ذهب الكوفيون إلى أَنَّ (كِلا وكِلْتا) فيهما تثنية لفظية ومعنوية ، وأصل (كِلا) كُلٌّ ، فخُفِّف اللام ، وزِيدت الألف للتثنية ، وزِيدت التاء في (كِلْتا) للتأنيث ، والألف فيهما كالألف في (الزيدان) ولزم حذف نون التثنية منهما ؛ للزومها الإضافة ، وذهب البصريون إلى أَنَّ فيها إفرادًا لفظيًّا ، وتثنية معنوية ، وأَنَّ الألف فيها كالألف في(عصًا ، ورحًا)[٣].

أمَّا الكوفيون فقد احتجوا ، بالنقل والقياس لإثبات صحة ما ذهبوا إليه ، أمَّا النقل فقول الشاعر[٤] :

في كِلْتِ رجلَيها سُلامَى واحدَهْ
كِـلْتَـاهـمـا مقـرُونَـةٌ بـزَائِدَهْ

---

(١) البيت تقدم تخريجه .

(٢) شرح اللمع في العربية : ١٧٩ .

(٣) ينظر : الإنصاف (م ٦٥) : ٣٥٥ ، وأسرار العربية : ١٥٤ – ١٥٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٣٩٨ .

(٤) ينظر :خزانة الأدب:١٢٩/١ بلا عزو وروايته: في كِلْتَ رجليها سلامى زائده كلتاهما قد قُرنتْ بواحده .

فأفرد الشاعر (كِلْت) فدلَّ على أنَّ (كِلْتا) تثنية ، وأمَّا حجتهم في القياس : فذكروا أنَّ (ألفها) تنقلب إلى (ياء) في حالتي النصب والجر إذا أضيفتا إلى مضمر نحو : (رأيتُ الرجلينِ كِليهما ومررتُ بالرجلينِ كِليهما) ، (رأيتُ المرأتينِ كِلتيهما ، ومررتُ بالمرأتينِ كِلتيهما) ولو كانت الألف في آخرهما ، كالألف في (عصًا ، ورحًا) لما انقلبت إلى (ياء) في حالتي النصب والجر ، أمَّا البصريون فقد احتجوا بعدد من الشواهد المسموعة التي تثبت صحة ما ذهبوا إليه من أنَّ (كِلا ، كِلتا) فيها إفرادًا لفظيًّا ، وتثنية معنوية ، أنَّ الضمير تارةً يُردُّ إليهما مفردًا حملًا على اللفظ وتارة يرُدُّ إليها حملًا على المعنى ، فأمّا ردُّ الضمير مفردًا حملًا على اللفظ فقد ورد ذلك كثيرًا ، قال تعالى :﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾[الكهف: ٣٣] فقال (آتت) بالإفراد حملًا على اللفظ ، ولو كان مثنًّى لفظًا ومعنًى ، لكان يقول (آتتا) ، كما تقول : (الزيدان ذهبا) ، وكذلك قال الشاعر[١]:

كِلانَا يازيدُ يُحبُّ لَيلَى بِفِيَّ وفيكَ من لَيلَى الترابُ

فقال : (يحب) بالإفراد .

وقال الآخر[٢]:

كِلا أخوَيكُم كان فَرْعًا دِعَامةً ولكنَّهم زادوا وأصْبَحْتَ ناقِصًا

فقال : (كان) بالإفراد حملًا على اللفظ ولم يقل (كانا) ،أمَّا رَدُّ الضمير مثنًّى حملًا على المعنى ،فقد حُكي عن بعض العرب أنّه قال كِلاهما قائمانِ ،وكِلْتاهما لقيتهما))[٣].في حين تابع العَبَرْتِي البصريين في هذه المسألة ، مستدلًّا بحججهم المسموعة ، إذ قال : ((وأمَّا (كِلا) فهي اسم مفرد كما أنَّ (كُلًّا) اسم مفرد يُؤكَّد به الجمع كذلك (كِلا) اسم مفرد يؤكد به التثنية ، والدليل على أنَّه اسم مفرد إخبارهم عنه بالمفرد ، وهو عند الكوفيين اسم مثنًّى واحده (كُلٌّ) ...، واستدلوا على أنَّه مثنًّى بما جاء في الشعر من تثنية خبرها ، فإنَّه يجوز (كِلا الرجلينِ قاما)

---

(١) لم أقف على قائله .

(٢) البيت للأعشى ، ينظر : ديوانه : ١٤٩ ، وروايته (كِلا أبويكم ...) .

(٣) الإنصاف (م ٦٥) : ٣٥٦ – ٣٥٨ .

وهو عند البصريين مفرد ، والدليل عليه ، قوله تعالى : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾[الكهف: ٣٣] ولو كان مثنًّى لقال : (آتتا) ، كما يقال : (الرجلينِ قاما)[١] ، وأمَّا ما استدلوا به من تثنية الخبر ، فلا دليل فيه ؛ لأنَّه اسم يدل على التثنية ، ومعناه معناها ، فحُمِل على معناه ، كقوله تعالى :﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾ [النمل: ٨٧] ، فحُمِل على معنى (كُلٍّ) دون لفظها))[٢].

ب . توكيد (الفعل المسند إلى الاثنين و واو الجماعة) بالنون المشددة :

ذكر العَبَرْتِي أنَّ كلَّ موضع جاز أن يؤكَّد بالنون المشددة ، فإنَّ الخفيفة تدخلُهُ ، تقول : (هل تذهَبَنَّ ، وهل تذهَبَن) . ثم أستثنى من ذلك موضعين يمتنع توكيدهما إلَّا بالنون المشددة وهما : الأمر للاثنين نحو(اضربانِّ زيدًا) ، والجمع : اضربُنَّ [٣] .

وعلّة ذلك عنده أن لا يجتمع ساكنان وهما الألف والنون المخففة ثم استطرد معلِّلًا حذف نون الرفع في الجمع ، وَواو الجماعة ، وَياء الإناث من هذه الأفعال بالقول : ((وقد حذفت النون التي كانت دليلًا للرفع لمَّا كان الفعل مبنيًّا ، وحذفت الواو والياء من الفعل المستقبل في قولك : (تضربُنَّ ، وتضربِنَّ) لالتقاء الساكنين ، وأبقيت الكسرة والضمة تدلان على المحذوف))[٤] . ثم ذكر بعد ذلك كله حكم الوقوف على هذه الأفعال فعزا إلى كل من الخليل وسيبويه أنَّهما يردَّان المحذوف ، وأنَّ يونس لا يردَّها ويقف على الياء والواو، قال : ((فإن وقفت على هذه الأشياء المذكورة فالخليل وسيبويه يردّان المحذوف ، وهو الواو والنون والياء وهذه النون التي كانت للرفع . فأما يونس فيقول : اضربي ، واذهبوا يقف على الياء والواو ، ولا يردّ النون))[٥] .

ولدى الرجوع إلى كتاب سيبويه وجدته يعزو ليونس كلامًا مخالفًا لما عزاه إليه العَبَرْتِي هاهنا إذ قال : ((وأمَّا يونس فيقول : اخشيي واخشووا يزيد الياء والواو بدلًا من النون الخفيفة من

---

(١) كذا في الأصل ، وأظنُّه يريد بقوله : (الرجلانِ قاما) والله أعلم .

(٢) شرح اللمع في العربية : ١٧٧ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٨١.

(٤) المصدر نفسه : ٢٨٢ .

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

أصل الضمة والكسرة)) [1]. فيونس هنا لا يقف على الواو والياء كما عزي إليه وإنَّما يزيد ياءً أو واوًا بدلًا من النون ، (اخشيي) ، و(اخشووا) .

ثالثًا : العطف :

أ. العطف على الضمير المتصل المجرور :

اتفق أغلب النحويين على عدم جواز عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور من غير إعادة حرف الجر ، قال سيبويه : ((ولا يجوز أنْ تعطف على الكاف المجرورة الاسم ؛ لأنَّك لاتعطف المظهرَ على المضمرِ المجرور ، ألا ترى أنَّه يجوز لك أنْ تقول : هذا لك نفسِك ولكم أجمعين ، ولايجوز أنْ تقول :هذا لك وأخيك))[2]. وتابع سيبويه في هذه المسألة جمعٌ من النحويين[3] ، سوى أبا حيان[4] ، وابن مالك الذي قال[5]:

وَعَوْدُ خافضٍ لدَى عطفٍ على ضميرِ خـفـضٍ لازمًا قد جُعِلا

وليسَ عندي لازمًا إذ قـد أَتَى في النَّثرِ والنَّظمِ الصحِيحِ مُثْبَتَا

أمَّا العَبَرْتِي فقد تابع سيبويه وجمهور النحويين ، إذ قال في شرحه :((فأمَّا المضمر المجرور فلا يكون متصلًا ولايجوز أنْ تعطف عليه إلَّا بإعادة الجار ، تقول :(مررتُ بكَ وبزيدٍ) ، ولا تقول : (مررتُ بكَ وزيدٍ)))[6].

---

(١) الكتاب : ٥٢٢/٣ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٢٤٨ .

(٣) ينظر على سبيل المثال : معاني القرآن (للفرَّاء) : ١ / ٢٥٢ – ٢٥٣ ، ومعاني القرآن (للأخفش) : ١ / ٢٤٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه (للزَّجَّاج) : ٢ / ٦ ، والكامل (للمبرِّد): ٢ / ٩٣١ ، والأصول في النحو : ٢ / ١١٩ ، واللمع في العربية : ٧٤ ، وأمالي ابن الشَّجري(للحسنيِّ العلويِّ): ٢ / ١٠٣ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠١٤ .

(٥) شرح ابن عقيل : ٣ / ١٨٥ – ١٨٦ .

(٦) شرح اللمع في العربية : ١٩٣ .

ب. في حروف العطف (الواو) :

عُزي إلى الكوفيين أنَّهم يرون أنَّ (الواو) تفيد الترتيب[١] ، بيدَ أنَّي وجدتُ ثعلبًا (ت ٢٩١ هـ) يذهب إلى عكس ماعُزي إلى الكوفيين ، إذ قال : ((إذا قلت : قام زيدٌ وعمرٌو ، فإنْ شئت كان عمرٌو بمعنى التقديم على زيدٍ ، وإنْ شئت كان بمعنى التأخير ، وإنْ شئت كان فيهما معًا))[٢] . وهو ما يبعث الشكَّ في نسبة العزو إلى الكوفيين .

أمَّا البصريون فقد عُزي إليهم أنَّ (الواو) لمطلق الجَمْع ، قال سيبويه : ((فالواو تَجمع هذه الأشياء على هذه المعاني ، فإذا سمعت المتكلم يتكلم بهذا أجبته على أيِّهما شئت ؛ لأنَّها قد جمعت هذه الأشياء ، وقد تقول : مررتُ بزيدٍ وعمرٍو ، على أنَّك مررتَ بهما مرورينِ ، وليس في ذلك دليل على المرور المبدوء به))[٣] . وقد جاء في شرح اللمع للعَبَرْتِي ((أنَّ الواو تُوجب الجمع بين الشيئين ، فلا تُوجب الترتيب))[٤] . وذكر أنَّ هذا مذهب الأكثرين ، واستدل على ذلك بالقياس والسماع ، فمن طريق القياس ، قوله : ((أنَّها نظير التثنية فكما أنَّ التثنية لا تُرتِّب فكذلك العطف لا يُرتِّب ، وإنَّما كان العطف نظير التثنية من قبل أنَّ الاسمينِ إذا اتفقا لم يجُزْ إلَّا التثنية ، كقولك : جاءَنِي الزيدانِ ، ولا تقول : جاءني زيدٌ وزيدٌ ، فإنِ اختلفَ الاسمانِ قلت : جاءني زيدٌ وعمرٌو ، ولم يجُزْ إلَّا العطفُ لاختلاف الاسمينِ))[٥] ، هذا من طريق القياس .

أمَّا السماع فقد استدل العَبَرْتِي بشواهد عديدة من القرآن الكريم ومن الشعر ، منها قوله تعالى:﴿ يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي ﴾[آل عمران: ٤٣] ، ومعلوم أنَّ الركوع قبل السجود ، ودليل آخر وهو قول الشاعر[٦]:

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٨٢ ، ومغني اللبيب : ٤ / ٣٥٤، وشرح الأشموني: ٣ / ٤١٦-٤١٧.

(٢) مجالس ثعلب : ٨ / ٣٨٦ .

(٣) الكتاب : ١ / ٤٣٨ .

(٤) شرح اللمع في العربية : ١٨٣ .

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٦) الرجز لأبي محمد عبدالله الفقعسي الأسدي ، ينظر : ما تبقى من أراجيز الفقعسي : ١٠ .

وَمَنْهَلٍ فيه الغُرَابُ مَيْتُ سَقَيْتُ منه النَّاسَ واسْتَقَيْتُ

والسقي بعد الاستقاء ، فكلٌّ هذا يدل على أنَّ (الواو) لا ترتب))[١].

ويبدو لي – والله أعلم – أنَّ الصواب ماذهب إليه البصريون وثعلب وتبعهم بذلك العَبَرْتِي ؛ وذلك لِما استدلوا به من طريق القياس والسماع الذي ورد كثيرًا عن العرب ، فضلًا عن الآيات القرآنية الكريمة التي دلَّت على أنَّ (الواو) لاتفيد الترتيب ، ومن ذلك أيضًا قوله تعالى : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ [المؤمنون: ٣٧] .

رابعًا : الصفـــة

- **وصفُ المعرَّف بالألف واللَّام الجنسية بالجملة :**

أورد سيبويه رأي شيخه الخليل في هذه المسألة ، إذ قال : ((ومن الصفة قولك : مايحسنُ بالرجل مثلِك أنْ يفعل ذاك ، ومايحسنُ بالرجل خيرٍ منك أنْ يفعل ذاك ، وزعم الخليل (رحمه الله) أنَّه إنَّما جَرَّ هذا على نية الألف واللام ، ولكنَّه موضع لا تدخله الألف واللام كما كان (الجمَّاءَ الغفيرَ) منصوبًا على نية إلقاء الألف واللام ،...))[٢].

وذهب السيرافي إلى أنَّ كلام سيبويه ((يعني (الرجل) معرفة ، و(مثلك خير منك) نكرة ، وقد وصف بهما المعرفة لتقارب معناهما ، وذلك أنَّ (الرجل) في قولك : (مايحسنُ بالرجل مثلِك ، وبالرجل خيرٍ منك) غير مقصود به إلى الرجل بعينه وإنْ كان لفظه لفظ المعرفة ؛ لأنَّه أُريد به الجنس ، و(مثلك) و(خير منك) نكرتان غير مقصود بهما إلى شيئين بأعيانهما فاجتمعا في أنَّهما غير مقصود إليهما بأعيانهما ، فحسن نعت أحدهما بالآخر))[٣].

في حين ذهب العَبَرْتِي إلى عرض المسألة وذكر فيها رأيينِ أحدهما للخليل والآخر للأخفش ، مرجِّحًا فيها رأي الأخفش ، بقوله : ((وتقول : إنِّي لأمرُّ بالرجلِ مثلِك ، ففي هذا خلاف بين

---

(١) شرح اللمع في العربية : ١٨٤ .

(٢) الكتاب : ٢ / ١٣ .

(٣) شرح السيرافي : ٢ / ٣٤٦ .

النحويين))[١] . وذكر رأي الأخفش قائلًا : ((فمذهب الأخفش أنْ تجعل (الألف واللام) في الرَّجُل زائدة وتصفه بمثلك ؛ لأنَّ النيَّة فيه الانفصال))[٢] . أمَّا رأي الخليل ، فقوله : ((ومذهب الخليل زيادة (الألف واللام) في مثلك فتقديره عنده بالرَّجُل المثلِك))[٣]. ويبدو لي – والله أعلم – أنَّ الخليل (رحمه الله) مع تقديره لكنَّه صرَّح بأنَّ هذا موضع لا تدخله الألف واللام .

إلَّا أنَّ العَبَرْتِي رجَّح رأي الأخفش من وجهين ، إذ قال : ((ومذهب الأخفش أجود ، وهو من وجهين أحدهما أنَّ زيادة حرفٍ ملفوظٍ به أولى من زيادة حرفٍ غير ملفوظٍ به ، والثاني أنَّ الألف واللام لايجوز دخولها على مثلك في اللفظ لأجل الإضافة ، فما لايجوز زيادته في اللفظ أولى ألَّا تجوز زيادته في التقدير ؛ لأنَّ للفظ حُكمًا ليس هو للمعنى))[٤].

---

(١) شرح اللمع في العربية : ١٨١ – ١٨٢.

(٢) المصدر نفسه : ١٨٢ .

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

المبحث الخامس

الأساليب

أولًا : الاستثناء :

- عامل النصب في المستثنى بـ(إلَّا) :

عزا العَبَرْتِي(١) ، وجمعٌ من النحويين(٢) ، إلى المبرِّد(٣) ، أنَّ العامل في المستثنى المنصوب هو (إلَّا) على تقدير : (أستثني) ، ونقل العَبَرْتِي أيضًا ردَّ أبي علي الفارسي على المبرِّد في أوجه(٤) :

أحدها : أنَّ معاني الحروف لا تعمل ؛ إذ لو عملت لقلت : ما زيدًا على تقدير أنفي زيدًا .

والثاني : أنَّ الكلام إذا كان جملة واحدة كان أجود من كونه جملتين فعند أبي العباس : الكلام جملتان : قامَ القومُ جملة ، وأستثني زيدًا جملة أخرى .

والثالث : يَبطُلُ أنَّ العامل أستثني إذا قلت : ما قام أحدٌ إلَّا زيدٌ فرفعت ؛ فلو كان بأستثني منصوبًا لكان النصب لاغير .

والوجه الرابع : أنَّك إذا قلت : قامَ القومُ غيرَ زيدٍ لو قدَّرت هاهنا : أستثني زيدًا لكان الكلام على غير ما وُضِعَ له .

الوجه الخامس : قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾ [الحجر: ٤] ، فلو كان أستثني هاهنا مقدَّرًا لكان حرف العطف قد ثبت مع المفعول ، وأنت تقول : خرجتُ وزيدًا .

---

(١) ينظر : شرح اللمع في العربية : ١٥٥ .

(٢) أبو البركات الأنباري : الإنصاف (م٣٦) : ٢٢٥ ، وابن مالك : شرح التسهيل : ٢٧١/٢ ، ورضي الدين الأستراباذي : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : ٧٢١/١ ، وينظر: شرح التصريح : ٥٤١/١ .

(٣) ينظر : قول المبرِّد في المقتضب : ٣٩٠/٤ .

(٤) شرح اللمع في العربية : ١٥٥ ، وينظر : الإنصاف (م٣٦) : ٢٢٨ – ٢٢٩ .

ووافق العَبَرْتِي أبا علي الفارسي فيما ذهب إليه ، وخطَّأَ رأي المبرَّد ، فبعد عرضه لهذه الأوجه الخمسة ، قال : ((فقد ثبت أنَّ ماقاله أبو العباس ليس بصحيح))[١].

ثم قال بعد ذلك : ((والعامل عند البصريين الفعل بتوسط (إلَّا) ؛ لأنَّها قوَّته فأوصلته إلى المفعول))[٢].

وأودُّ الإشارة إلى ماتقدم ، أنَّ ماعُزي إلى المبرِّد غير دقيق ، فالناصب للمستثنى عنده الفعل المحذوف المقدَّر ، وليس (إلَّا) ، والدليل قوله : ((وذلك قولك : جاءَني القومُ إلَّا زيدًا ، ومررتُ بالقوم إلَّا زيدًا ، وعلى هذا مجرى النفي وإنْ كان الأجود فيه غيره ، نحو: ماجاءني أحدٌ إلَّا زيدٌ ، وما مررتُ بأحدٍ إلَّا زيدٍ ، وذلك لأنَّك لمَّا قلت : جاءَني القومُ وقع عند السامع أنَّ زيدًا فيهم ، فلمَّا قلت : إلَّا زيدًا كانت (إلَّا) بدلًا من قولك : أعني زيدًا ، وأستثني فيمن جاءَني زيدًا ، فكانت بدلًا من الفعل))[٣] .

ويؤكد المبرِّد قوله هذا في كتابه الكامل ، إذ قال بعد أن أورد قوله تعالى ﴿ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة: ٢٤٩] : ((نصب هذا على معنى الفعل و(إلَّا) دليل على ذلك ، فإذا قلت : (جاءني القوم) لم يؤمن أن يقع عند السامع أنَّ زيدًا أحدهم ، فإذا قال : إلَّا زيدًا ؛ فالمعنى لا أعني زيدًا ، أو أستثني منهم زيدًا))[٤] . وبذلك تنتفي ردود أبي علي الفارسي للمبرِّد ، وكذلك تخطئة العَبَرْتِي له .

---

(١) شرح اللمع في العربية : ١٥٦ .

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٣) المقتضب : ٣٨٩/٤ – ٣٩٠ .

(٤) الكامل في اللغة والأدب : ٢٤٣/٤-٢٤٤. وقد تنبَّه محقق كتاب المقتضب المرحوم محمد عبد الخالق عضيمة على خطأ ما عزي إلى المبرِّد . ينظر: المقتضب : ٣٩٠/٤ . الهامش رقم (١) .

ثانيًا : الاستفهام :

أ. أدوات الاستفهام :

ذكر العَبَرْتِي في شرحه أدوات الاستفهام ، فقال :((والكلمُ المُستَفهَمُ بها ثلاثة أقسام: أسماء غير ظروف ، وهي أربعة : مَنْ ومَا وأَيٌّ وكَمْ ، وأسماء هي ظروف ، وهي خمسة أيضًا : متى ، وأَينَ ، وكيفَ ، على ماقاله الأخفش ، وأيُّ حِينٍ ، وأيَّانَ . والحروف : الهمزة ، وأَمْ ، وهَلْ))[١].

وذكر العَبَرْتِي في شرحه أنَّ لكلٍّ واحد من هذه معنًى ينفرد به ، فذكر : ((أنَّ (مَنْ) تكون لِمَنْ يَعقِل ، تقول : مَنْ عندَك ؟ فيقول : زيدٌ ، ولا يجوز حِمارٌ))[٢].

وأودُّ الإشارة إلى أنَّ هذا هو الأكثر في استعمال (مَنْ) ، وقد تستعمل لغير العاقل أيضًا ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ۚ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[النور: ٤٥]، ومن هذه الأدوات التي أوردها العَبَرْتِي في شرحه[٣] :(ما) وهي سؤال عمَّا لا يعقل وعن صفات ما يعقل ، وقد أُستفهم بها عمَّن يعقل وهو قليل...، وقال تعالى : ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴾[الشمس: ٥] ، و(أيٌّ) للإستفهام والجزاء ، و(كم) للسؤال عن عدد ، و(أين) للسؤال عن مكان ، و(كيف) للسؤال عن الحال ، و (أيَّان ، وأيُّ حين) بمعنى متى ، و(أنَّى) بمعنى كيف ، و(أم) ضربين : معادلة للهمزة بمعنى (أي) ، ومنقطعة فهي بمعنى (بل) كقوله تعالى: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾[يونس: ٣٧ – ٣٨] ، و(هل) بمعنى السؤال .

ب. (هل) بمعنى (قد) :

اختلف النحويون في (هل) هل تأتي بمعنى (قد) أم لا ؟ على عدَّة أقوال :

---

(١) شرح اللمع في العربية : ٣٠١ .

(٢) المصدر نفسه والصفحه نفسها .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٣٠١ – ٣٠٤ .

الأوَّل : أنَّ (هل) بمعنى (قد) وهذا مذهب سيبويه ، إذ قال : ((وتقول : أم هل ، فإنَّما هي بمنزلة قد ، ولكنَّهم تركوا الألف أستغناءً ،...))[١]. ثم كرر سيبويه كلامه في موطن آخر من كتابه ، فقال : ((وكذلك (هل) إنَّما تكون بمنزلة (قد) ، ولكنَّهم تركوا الألف إذ كانت هل لا تقع إلَّا في الاستفهام))[٢].

الثاني : أنَّ(هل) بمعنى (قد) من دون استفهام مقدَّر وهذا مذهب الفرَّاء[٣] والمبرِّد[٤].

الثالث: أنَّ(هل) تكون بمعنى(قد) في الاستفهام خاصَّة ،والأصل(أهل) بدليل قول الشاعر[٥]:

أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ القاعِ ذي الأَكَمِ

فالمعنى : أقد أتى ؟ على التقرير والتقريب جميعًا[٦] ، وقد عزا الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) هذا القول إلى سيبويه[٧].

الرابع : قد تدخل الهمزة على (هل) فتتعين أنْ تكون المرادفة لـ(قد) ، وهذا مذهب ابن مالك[٨].

الخامس : أنَّ (هل) لا تأتي بمعنى (قد) أصلًا ، وإنَّما هي للاستفهام أبدًا [٩] ، وهذا مذهب ابن هشام إذ قال : ((وهذا هو الصواب عندي))[١٠].

---

(١) الكتاب : ١ / ٩٩ – ١٠٠ ، وينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة : ٣٧٠ .

(٢) الكتاب : ٣ /١٨٩ .

(٣) ينظر : معاني القرآن (للفرَّاء) : ٣ /٢١٣ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١ /١٨١ – ١٨٢ .

(٥) البيت في الخزانة : ١١ /٢٦١ بلا عزو .

(٦) ينظر : الكشاف : ٦ /٢٧٤ .

(٧) ينظر : المفصل (للزمخشري) : ١٤٩ ، ويبدو لي – والله أعلم – أنَّ الزمخشري واهم في عزوه هذا الرأي إلى سيبويه ، وقد سبقني الدكتور مازن عبد الرسول إلى تصويب هذه المسألة ، في رسالته الموسومة : (نحو سيبويه في كتب النحاة) : ٣٧٠ – ٣٧١ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل : ٤ / ١١٢ .

(٩) ينظر : مغني اللبيب : ٤ / ٣٣٩ – ٣٤٠ .

(١٠) المصدر نفسه : ٤ /٣٤٠ .

أمَّا العَبَرْتِي فقد ذهب إلى أنَّ (هل) تأتي بمعنى (قد) من دون أنْ يذكر الخلاف الحاصل فيها ، إذ قال : ((وقد تكون بمعنى (قد) كقوله تعالى : ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾[الإنسان: ١] ، بمعنى قد أتى))[١] . ويبدو لي – والله أعلم – أنَّ الصواب ، أنَّها تأتي بمعنى (قد) ؛ وذلك بدليل الآية القرآنية .

ثالثًا : التعجب :

أ. الخلاف في (أفْعَلَ) أإسم هو أم (فعل) ؟ :

اختلف النحويون في أَفْعَلَ التعجب نحو:(أَحْسَنَ)، فذهب الكوفيون إلى أنَّ(أَفْعَلَ) نحو قولهم : (ما أَحْسَنَ زيدًا) اسم ، وذهب البصريون والكسائي إلى أنَّه فِعلٌ ماضٍ[٢] .

واحتج الكوفيون على أنَّه اسم جامد لا يتصرَّف ، وأنَّه يدخله التصغير ، والتصغير من خصائص الأسماء ، قال الشاعر[٣] :

يا ماأُمَيْلَحَ غِزلانًا شَدَنَّ لنَا مِن هَؤلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

فـ(أميلح) تصغير (أملح) ، وقد جاء كثيرًا في الشعر وسعة الكلام[٤] .

وقد أورد العَبَرْتِي هذه المسألة ذاكرًا فيها حجج الكوفيين ، إذ قال: ((فقال الكوفيون : هو اسمٌ ، واستدلوا بتصغيره ، وهو (ما أُمَيْلَحَ زيدًا) وبأنَّه لا يتصرَّف ، فلا يكون له مستقبل ، ولا اسم فاعل ، وبتصحيحه في قولهم : ما أشدَّ عَوَرَه ، وكلٌّ هذا ما يدل على أنَّه اسم))[٥].

---

(١) شرح اللمع في العربية : ٣٠٤ .

(٢) ينظر : الإنصاف (م١٥) : ١٠٥ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ٣ / ٢٥، وشرح التصريح : ٢ / ٥٩ .

(٣) ينظر : الخزانة : ١ / ٩٣ ، ٩٦ – ٩٧ ، ٩ / ٣٦٣ .

(٤) ينظر : الإنصاف (م١٥) : ١٠٥ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٣ / ٢٥ .

(٥) شرح اللمع في العربية : ٢٣٣ .

أمَّا حجج البصريين فقد ذكرها العَبَرْتِي في شرحه[١] ، قائلًا : ((وقال البصريون هو فِعْلٌ ، واستدلوا على ذلك باتصال الضمير به ، إذا قالوا : ما أَحسَنَني ، كما يقولون : ضَرَبَني فَتَضَمُّنُه للضمير يدل على أنَّه فِعْلٌ ، وأيضًا فبناؤه على الفتح من غير عارض عرض له يدل على أنَّه فِعْلٌ))[٢].

في حين أنَّ الأدلة التي جاء بها الكوفيون ، ردَّها العَبَرْتِي بقوله : ((وأمَّا ما استدل به الكوفيون من أنَّه اسم بالتصغير في قولهم (ما أُمَيْلَحَهُ) فلا دليل فيه ؛ لأنَّ هذا الفعل لمَّا لم يتصرَّف أشبه بذلك الأسماء فجاز التصغير فيه ، وأيضًا فإنَّ هذا التصغير للمَلَاحَةِ التي هي المصدر ، فأمَّا احتجاجهم بتصحيحيه فالعلَّة فيه ، أنَّ التقدير فيه التشديد أي : (اعْوَرَّ وَاحْوَلَّ) وهذا المدغم يصحُّ مثل : اصْيَدَّ ، وأمَّا احتجاجهم بأنَّه لا يتصرَّف إنَّما امتُنِعَ ذلك فيه لأشياء : أحدها : أنَّه جرى مجرى المَثَل ، والأمثال لا تُغَيَّرُ ، وأيضًا فإنَّ التعجب إنَّما يكون ممَّا ثَبُتَ وحَصَلَ ، ولا يكون فيما يُستقبل ، فلهذا جاء بلفظ الماضي ، وأيضًا فإنَّ الجُمل إذا أرادوا أنْ يغيِّروا معانيها أدخلوا عليها الحروف نحو: قامَ زيدٌ ، والتعجب أرادوا لمَّا نقلوا معناه أنْ يكون بحرف ، فحذفوا الحرف وضمَّنوا الفعل معناه ، فلم يتصرَّف))[٣] . ومن خلال نقض العَبَرْتِي لأدلة الكوفيين وحججهم يتبيَّن أنَّه قد تابع البصريين والكسائي من الكوفيين في هذه المسألة .

ب. التعجب من الألوان والعُيُوب :

ذكر العَبَرْتِي أنَّ علَّة منع الخليل للتعجب من العيوب ؛ لأنَّها ثابتة لا تتبعض ، ولا تزيد .قال: ((قال الخليل : لم يجز أن يتعجب من العيوب ؛ لأنَّها ثابتة ، ولا تتبعض فكما لا تقول : ما أيداه إذا تعجبت من يده ؛ لأنَّها لا تزيد ، فلذلك لا تقول : ما أعوره ، وهذه علّة الخليل))[٤] .

ولدى الرجوع إلى كتاب سيبويه وجدته ينقل عن شيخه الخليل أنَّ علّة ذلك أنَّها عندهم بمنزلة اليد والرجل وأشبه ما لا يشتق منه فعل . قال سيبويه : ((وزعم الخليل أنَّهم إنَّما منعهم أن يقولوا

---

(١) ذكر أبو البركات الأنباري هذه الحجج من قبل في الإنصاف (م١٥) : ١٠٥ .

(٢) شرح اللمع في العربية : ٢٣٣ ، وينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٣ / ٢٥ .

(٣) شرح اللمع في العربية : ٢٣٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٣٦.

في هذه ما أفعله ؛ لأنَّ هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل وما ليس فيه فعل من هذا النحو ، ألا ترى أنَّك لا تقول : (ما أيداه) ولا (ما أرجله) إنَّما تقول : (ما أشد يده) ، و(ما أشد رجله) ، ونحو ذلك)) [١] .

أي أنَّها أصبحت كأنَّها خِلْقة لا يصح أن يأتي منها الفعل . يوضح ذلك ابن السراج في قوله : ((قال الخليل رحمه الله : وذلك أنَّه ما كان من هذا لونًا أو عيبًا فقد ضارع الاسماء ، وصار خلقة كاليد والرجل والرأس)) [٢] ؛ لأنَّها : ((جرت مجرى أعضائه التي لا معنى للأفعال فيها كاليد والرجل)) [٣] . فهذا هو القول الحاسم والدقيق في تعليل الخليل لمنع التعجب من العيوب وكذلك الألوان والموافق لِمَا ذكره وعلى نحوٍ أبانه ابن السراج . والله أعلم .

رابعًا : النِّداء :

أ. نداء الاسم المعرَّف بـ(أل) :

ذهب الكوفيون إلى جواز نداء ما فيه (الألف واللام) ، نحو :(يا الرَّجل) [٤] ، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز[٥] ، أمَّا الكوفيون فاحتجوا بما جاء في الشعر[٦] :

فيَا الغُلامانِ اللَّذانِ فَرَّا إيَّاكُمَا أنْ تَكْسِبانا شَرَّا

وقال الآخر[٧]:

فَدَيتُك يا الَّتي تَيَّمتِ قلبي وأَنتِ بخيلةٌ بالوُدِّ عَنِّي

---

(١) الكتاب : ٩٨/٤ .
(٢) الاصول في النحو : ١٠٣/١ .
(٣) اسرار العربية : ١٢١/١ .
(٤) ينظر : الإنصاف (م٤٨) : ٢٨٦ – ٢٨٧ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٢٦ ، والتبيين (م٨١) : ٤٤٤ .
(٥) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٩٥ – ١٩٦ ، والإنصاف (م٤٨) : ٢٨٦ .
(٦) ينظر : خزانة الأدب : ٢ / ٢٩٤ ، بلا عزو ، وعزاه ابن يعيش إلى أبي العلاء : ينظر: شرح المفصل : ٩/٢ .
(٧) ينظر : خزانة الأدب : ٢ / ٢٩٣ ، بلا عزو .

وقولهم في الدعاء (يالله اغفر لنا)[١] .

في حين ردَّ البصريون حجج الكوفيين ، إذ حملوا البيت الأوَّل على الضرورة والتقدير ، فالتقدير فيه : (فيا أيُّها الغلامانِ) فحذف الموصوف ، وأقام الصفة مقامه ، وأمَّا البيت الثاني فقد حكموا عليه بأنَّ (الألف واللام) في الاسم الموصول ليستا للتعريف ؛ لأنَّه إنَّما يتعرَّف بصلته لا بـ(الألف واللام) فلمَّا كانتا زائدتين لغير التعريف جاز أنْ يجمع بين (يا) النداء وبينها ، أمَّا قول العرب في الدعاء : (يالله اغفر لي) ، فقد ردُّوا عليه من ثلاثة أوجه [٢] :

أحدها : أنَّ (الألف واللام) عِوض عن همزة (إلَه) وليستا للتعريف في كلمة (الله) ، وأُدغِمتِ اللام باللام ، والذي يدل على أنّها بمنزلة حرف من أصل الكلمة أنّه يجوز أنْ يقال في النداء (يالله) بقطع الهمزة .

الثاني : أنَّ اسم (الله) عزَّ وجلَّ كَثُر استعماله في كلامهم ، فخفَّ عليهم ادخال (يا) عليه ، فلا يقاس عليه غيره من الأسماء .

والثالث : أنَّ اسم (الله) سبحانه وتعالى غير مشتقٍّ ، أتى على هذا المثال من البناء من غير أصل يُرَدُّ إليه ، فينزل منزلة سائر الأسماء الأعلام ، وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام ، فكذلك هاهنا[٣].

أمَّا العَبَرْتِي فقد تابع البصريين في هذه المسألة ، ذاكرًا حججهم دون أنْ يعرض الخلاف الحاصل فيها مع الكوفيين ، إذ قال : ((فأمَّا قولهم : (يالله اغفر لي) فجوازه من ثلاثة أوجه : أحدها: أنَّ (الألف واللام) قد صارت فيه كبعض حروف الاسم لمَّا لم ينفصل عنه ، وأيضًا فلكثرة استعماله جاز فيه مالا يجوز في غيره ، وأيضًا فإنَّ (اللام) فيه عِوَضٌ من همزة (إلَهٍ) ،

---

(١) ينظر : الإنصاف (م٤٨) : ٢٨٦ – ٢٨٧ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٢٦ .

(٢) ينظر : الإنصاف (م٤٨) : ٢٨٨ – ٢٨٩ ، والتبيين (م٨١) : ٤٤٦ .

(٣) ينظر : الإنصاف (م٤٨) : ٢٨٨ – ٢٨٩ ، والتبيين (م٨١) : ٤٤٦ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٣٣٦/١ .

فكما كانت تثبت الهمزة لو نُودِيَ وهي فيه فكذلك ما قام مقامها ، فأمَّا قولهم : (فيا الغلامانِ) فقليل ، ولايجيء إلَّا في الشعر)) [١] .

ب. الجمع بين حرف النِّداء (يا) و (الميم) المشددة في (اللهمَّ) :

ذهب البصريون إلى أنَّ (الميم) المشددة في (اللهمَّ) هي عِوَضٌ من (يا) النداء ، لذا لايجوز الجمع بينهما ؛ لأنَّ العِوَض والمُعَوَّض منه لايجتمعان [٢] .

أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ (الميم) المشددة في (اللهمَّ) ليست عِوَضًا من (يا) النداء ، إنَّما هي بقية من جملة (أُمَّنَا بخيرٍ) إلَّا أنَّه لمَّا كثُر في كلامهم حذفوا بعض الكلمة تخفيفًا ، لذلك جاز أنْ يقال : (ياللهمَّ)[٣] ، واحتجوا لمذهبهم بشواهد شعرية من كلام العرب منها قول الشاعر[٤]:

إنِّي إذا ما حَدَثٌ ألمَّا أقولُ ياللهمَّ يااللهمَّا

وقول الآخر[٥]:

وما عليكِ أنْ تقولي كلَّما صلَّيتِ أو سبَّحتِ ياللهمَّ ما[٦]

---

(١) شرح اللمع في العربية : ٢٠٧ .

(٢) ينظر: الكتاب : ٢ / ١٩٦ ، والإنصاف (م٤٩): ٢٩٠ ، وعلل النحو : ٤٢٣، واللمع في العربية : ٨٣ ، ومعاني النحو : ٤ / ٢٧٩.

(٣) ينظر : معاني القرآن (للفرَّاء) : ٢٠٣/١ ، والإنصاف (م٤٩) : ٢٩٠ ، وأسرار العربية : ١٣٠– ١٣١ ، وعلل النحو : ٤٢٣، واللباب في علل البناء والإعراب : ٣٣٨/١ ، وشرح جمل الزَّجَّاجي : ١ /١٠٦ – ١٠٧، ومعاني النحو : ٤ / ٢٧٩.

(٤) البيت لايعرف قائله عند ابن يعيش في شرح المفصل : ١٦/٢ ، وفي الخزانة : ٢٩٥/٢ ، بلا عزو .

(٥) أنشده الفرَّاء ولم ينسبه لقائل . ينظر : معاني القرآن : ٢٠٣/١ ، وفي الخزانة : ٢٩٦/٢ ، بلا عزو .

(٦) ينظر : الإنصاف (م٤٩) : ٢٩١ ، والتبيين (م٨٢) : ٤٥٠ – ٤٥١ ، وشرح جمل الزَّجَّاجي : ٢ /١٠٧ .

أمَّا البصريون فقد احتجوا لصحَّة مذهبهم بعدد من الحجج[١] :

أحدها : أنَّ ماجاء في الشعر شاذٌّ ولا يقاس عليه بل يُحمل على الضرورة الشعرية .

الثاني : يجوز أنْ تقول : (اللهمَّ الّعَنْ فُلانًا ، واخْزِه) وغير ذلك وهذا مناقض لِمَا قدَّروه .

الثالث : أنَّ تقدير (اللهمَّ) ، (يا الله) .

الرابع : أنَّ (الميم) المشددة حرفان ، و(يا) النداء حرفان ، فدلَّ على أنَّ الأولى عُوِّضَتْ عن الثانية .

الخامس : أنَّه لوجاز في اسم الله لجاز في غيره ، وليس بجائز فعُلِمَ أنَّ ذلك من خصائص هذا الاسم.

أمَّا العَبَرْتِي فقد تابع مذهب البصريين واحتجَّ بذات الحجج التي جاؤوا بها ، إذ قال : ((وقد زِيدت في اسم الله تعالى (ميم) عِوَضًا من (يا) فقالوا : (اللهمَّ) ولا يجمعون بينهما إلَّا في الشعر؛ لأنَّه جَمْعٌ بين العِوَض والمُعَوَّض ، ولا يجوز هذا ، وقال الشاعر[٢]:

فَاغْفِرْ لَنَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

وزِيدت (الميم) مشدودة كما أنَّ (يا) على حرفين ، وهي عِوَضٌ منهما ، وقال الفرَّاء : معنى (الميم) ، (أُمَّنَا بخيرٍ) ولا يجوز هذا ؛ لأنَّهم يقولون : (اللَّهُمَّ أُمَّنَا مِنْكَ بخيرٍ) ، فلو كان كما قال الفرَّاء لكانوا قد جمعوا بين العِوَض والمُعَوَّض ومعناهما واحد))[٣].

وذكر الدكتور فاضل صالح السامرائي ، أنَّ في لفظة (اللهمَّ) توجيهًا يختلف عمَّا يُنقل عن البصريين والكوفيين ، يقوم على أساس الموازنة بين اللغات الساميَّة ، إذ قال : ((وقد دلَّتِ

---

(١) ينظر : علل النحو : ٤٢٣ ، والإنصاف (م٤٩) : ٢٩١ – ٢٩٤ ، والتبيين :(م٨٢): ٤٤٩ – ٤٥٠.

(٢) نسبه البغدادي (لأبي خراش) ، وروايته : إنْ تغفرَ اللهمَّ تغفرُ جَمًّا وأيُّ عبدٍ لك لا ألمَّا . ينظر : الخزانة : ١٩٠/٧ .

(٣) شرح اللمع في العربية : ٢٠٧ .

الدراسات الحديثة على أنَّ أصلها عبري ، هو (ألوهيم) ، ومعناها (الآلهة) وهم يريدون به الواحد وإنَّما جمعوه للتعظيم))[١].

ويبدو لي أنَّ ماذهب إليه البصريون وتابعهم به العَبَرْتِي هو الصواب ؛ لأنَّنا نقول : اللهمَّ أهلِك الكافرينَ ، اللهمَّ اغفرلي . ولو كان التقدير : ياالله أُمَّنَا بخيرٍ ، لوجب العطف ، أي قال : وأهلِك الكافرين ، واغفرلي[٢] ، والذي يُرجِّح مذهب البصريين أنَّ معنى (اللهمَّ) هو : ياالله ، فَثَقُل عليهم فجعلوا مكان حرف النداء (الميم) . والله أعلم .

(١) معاني النحو : ٢٧٩/٤ .

(٢) ينظر : الإنصاف (م٤٩) : ٢٩٢ ، وتوجيه اللمع لابن الخباز (رسالة ماجستير) : ١١٩ .

الخاتِمة

يهدف هذا البحث إلى دراسة " البحث الصرفي والنحوي في كتاب (شرح اللمع في العربية) للعَبَرْتِي " أحد نحويِّي العربية ، وقد توصَّل – بعون الله تعالى – إلى نتائج أهمَّها :

- لم يلتزمِ العَبَرْتِي بالمنهج الذي سار عليه ابن جنِّي في ترتيبه لموضوعات الكتاب المشروح ، إذ خرج عن هذا الترتيب في بعض الأبواب .
- إلتزم العَبَرْتِي بإيراد نصِّ المصنف منهجًا في العرض ، ثم يتبعه بالشرح ، ولم يخرج عن هذا المنهج في شرحه لأبواب الكتاب .
- وردت في كتاب (شرح اللمع) وتحديدًا في أثناء عرض العَبَرْتِي للمباحث ، أمثلة وشواهد في المباحث الصرفيَّة والنحويَّة التي يتناولوها من القرآن الكريم وقراءاته ، والشعر والنثر ، متَّبعًا في ذلك سنَّة الذين سبقوه من النحويين واللغويين في استشهادهم بآيات الذِّكر الحكيم .
- لم ينسبِ العَبَرْتِي القراءات القرآنية إلى أصحابها في كتابه إلَّا في موضعٍ واحد .
- أبان البحث عن عدم استشهاد العَبَرْتِي بالحديث النبوي في كتابه (شرح اللمع) .
- إلتزم العَبَرْتِي بما وضعه علماء اللغة من حدٍّ زمانيٍّ للسماع ، إذ استشهد بشعر الجاهليين ، والمخضرمين ، والإسلاميين ، ولم يستشهد بشعر المولدين ، إلَّا أنَّه استشهد في موطن واحد ببيت لم يعرف قائله .
- عوَّل العَبَرْتِي كثيرًا في كتابه على آراء المتقدِّمين من نحويين ولغويين في تثبيت الأحكام الصرفيَّة والنحويَّة ، وجاء الاعتماد هذا على :-

  أ- النقل عن كتب نحويَّة ولغويَّة لم يصرِّح بها .

  ب- عزو النقل إلى علماء العربية من نحويين ولغويين ، أشار إليهم .
- عبَّر العَبَرْتِي في كتابه عن القياس بألفاظ عديدة ، فضلًا عن مصطلح القياس ، كـ(الأصل) و(الإجراء) و(الأكثر) و(الحمل) .
- عنايته بالتعليل عناية كبيرة في كتابه (شرح اللمع) ، فجاء شرحه مليئًا بالعلل ، فلا نكاد نقف على حكم نحويٍّ ، أو مسألة ، أو ظاهرة نحويَّة ، أو صرفيَّة عرضها من دون أنْ يعللها ، أو يكشف أسرارها .

- وردت في كتاب شرح اللمع مصطلحاتٌ خاصة بالبصريين ، فضلًا عن استعمال المصطلحات الخاصة بالكوفيين ، إلَّا أنَّ الملاحظ في هذا السياق هو أنَّ الاستعمال للمصطلحات البصرية كان يفوق الاستعانة بالمصطلحات الكوفية .
- كان من دأب العَبَرْتِي في كتابه ، أنَّه لم يقتصر في تعويله على علماء مذهب معين أو مِصر بعينه ، فقد اعتمد في نقوله المبثوثة في أثنائه – على وجه الخصوص – على علماء البصريين ، وكذلك على علماء الكوفيين ، بيدَ أنَّ نقوله التي جاءت معزوة إلى علماء البصرة فاقت نقوله المعزوة إلى علماء الكوفة فيه ، وهو ما يُستدل به على ميله إلى مذهب البصريين .
- وردت في شرح اللمع للعَبَرْتِي إشارات إلى الاشتقاق ، وتوضيح أصل بعض الكلمات والعناية بالمعاني اللغويَّة .
- يُعدُّ كتاب سيبويه المصدر الأوَّل في شرح اللمع للعَبَرْتِي ، وتصدَّرت مصادر البصريين المرتبة الأولى ، ثم جاء بعدها مصادر الكوفيين .
- شغلت المادة النحويَّة المكانة الأوسع في كتاب (شرح اللمع) ؛ إذ ضمَّت الكثير من الأبواب والمباحث التي عرض لها العَبَرْتِي ، عرضًا لأقوال العلماء فيها مناقشًا ومعلِّلًا .
- كشف البحث خطأَ العَبَرْتِي في أنَّ (الأصيل) واحد لا يُجمع . وأبان البحثُ أنَّ (الأصيل) يُجمع على (أُصُل) و (آصال) و (أُصْلان) وجمعه على (الأصائل) معضدًا بالسماع المتمثِّل بشعر أبي ذؤيب الهُذلي .
- أثبت البحث وَهْمَ العَبَرْتِي حين عزا إلى الكوفيين وحدهم أنَّهم يجمعون (يمين) على (أيْمُن) وقد تبيَّن أنَّه رأي سيبويه أيضًا، فضلًا عن اضطرابه في توجيه أمثلة هذا الجمع .
- كشف البحث خطأَ ما عزاه العَبَرْتِي إلى الخليل من مسائل نحوية وتحديدًا فيما يخصُّ : أصل (لن) ، ومسألة التعجب من العيوب والألوان ، وكذلك أمثلة التصغير .
- كشف البحث أنَّ العَبَرْتِي يعرض للمسألة الواحدة أحيانًا رأيين أو أكثر دون عزوهما لعالم من العلماء ، فيرجِّح أحدهما ويردُّ الأخرى ، وقد يكتفي أحيانًا بذكر الاراء والأقوال فقط .

- ✍ أثبت البحث خطأَ ما عزاه العَبَرْتِي إلى سيبويه من أنَّه لا يعدُّ ضمائر الرفع (الألف والواو والياء) دلائل على الإعراب .
- ✍ أبان البحث عن توصُّل باحثٍ معاصرٍ إلى حسم الخلاف الحاصل بين النحويين في تسمية الحروف – الألف والواو والياء – التي تلحق التثنية والجمع .
- ✍ كشف البحث وَهْمَ العَبَرْتِي فيما عزاه إلى الأخفش في مسألة جواز تقدير (قد) في الماضي ، وكذلك تجويزه دخول الفاء في خبر المبتدأ .
- ✍ أبان البحث عن متابعة العَبَرْتِي لسيبويه في جلِّ المسائل التي أوردها في شرحه ، بيدَ أنَّه خالفه في مسألة رفع الفعل المضارع ، وقد تقصَّى البحث أمثلة ذلك .
- ✍ كشف البحث خطأَ ما عزاه العَبَرْتِي إلى يونس في علَّة حذف نون الرفع في الجمع .
- ✍ كشف البحث عمَّا عُزي خطأٌ إلى الكوفيين من أنَّ (الواو) تفيد الترتيب . وأثبت أنَّ ثعلبًا ذهب إلى عكس ماعُزي إليهم في كتابه مجالس ثعلب .
- ✍ أكَّد البحث وَهْمَ العَبَرْتِي في ما عزاه إلى المبرِّد من أنَّ العامل لديه في المستثنى المنصوب هو (إلَّا) .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي ، ط١ ، عالم الكتب – بيروت ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، الشيخ أحمد بن محمد البنَّا (ت ١١١٧ هـ) ، تحقيق : د. شعبان محمد اسماعيل ، ط١ ، عالم الكتب بيروت ، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م .
- إرتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، مراجعة : د. رمضان عبد التواب ، ط١ ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- إرتقاء السيادة في علم أصول النحو : الشيخ يحيى بن محمد الشاوي (ت ١٠٩٦ هـ) تحقيق : د. عبدالرزاق عبد الرحمن السعدي ، ط١ ، دار الأنبار ، العراق – الرمادي ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .
- أسرار العربية : عبدالرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) تحقيق : محمد حسين شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
- إسفار الفصيح : أبو سهل محمد بن علي الهَرَوي (ت ٤٣٣ هـ) ، تحقيق : د. أحمد بن سعيد بن محمد قشاش ، الجامعة الاسلامية – المدينة المنورة ، ١٤١٦هـ .
- الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، ط١ ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م .
- أصول التفكير النحوي : د. علي أبو المكارم ، ط١ ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠٦م.
- الأصول دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : د. تمَّام حسان ، عالم الكتب – القاهرة ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
- الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن السرَّاج (ت ٣١٦ هـ) ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

- إعراب القرآن ، المُسمَّى (الجواهر) لعلي بن الحسين الباقولي (ت ٥٤٣هـ) ، والمنسوب خطأ للزجاج ، تحقيق : إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب اللبناني ، ١٩٨٦م .
- الأعلام : لخير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ) ط ١٥، دار العلم للملايين ، ٢٠٠٢م .
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب : لعلي بن ماكولا (ت ٤٧٥هـ) ، ط١ ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١١هـ-١٩٩٠م .
- الإغراب في جدل الإعراب ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : د. أحمد سليم الحمصي و د. محمد أحمد قاسم ، ط١ ، جروس برس ، طرابلس – لبنان ، ١٩٨٨م .
- أمالي ابن الشجري : هبة الله بن علي بن محمد العلوي (ت ٥٤٢ هـ) تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، ط١ ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- الأمثال : أبو عُبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) ، تحقيق د. عبدالمجيد قطامش ، ط١ ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
- إنباه الرُّواة على أنباه النحاة : جمال الدين القفطي (ت ٦٢٤ هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، دار الفكر العربي – القاهرة ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : د. جودة مبروك محمد مبروك ، ط١ ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ٢٠٠٢م .
- الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ، ط٣ ، دار النفائس – بيروت ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
- البرهان في علوم القران : الإمام بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٣ ، مكتبة دار التراث – القاهرة ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

- البيان والتبيين : أبو عثمان عمرو بن بشر الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، ط٧ ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- تأريخ اللغات الساميَّة : د. إسرائيل ولفنسون ، ط١ ، مطبعة الاعتماد – مصر ، ١٣٤٨هـ – ١٩٢٩م .
- التبصرة والتذكرة : أبو محمد عبد الله بن إسحاق الصيمري (ت القرن الرابع الهجري) ، تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، ط١ ، دار الفكر – دمشق ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : أبو البقاء العُكْبَري (ت ٦١٦ هـ) تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط١ ، الدار اللبنانية ، بيروت – لبنان ، ١٤٣٣هـ – ٢٠١١م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الجَيَّاني (ت ٦٧٢هـ) ، حققه وقدم له : محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة : ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م .
- التطور النحوي للغة العربية : المستشرق الالماني برجشتراسر ، أخرجه وصححة : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .
- التعريفات ، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٦ هـ) ، تحقيق : محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة – القاهرة . (د . ت)
- التعليقة على كتاب سيبويه : أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : د. عوض حمد القوزي ، ط١ ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .
- التكملة : أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، ط٢ ، عالم الكتب للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
- تهذيب اللغة : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) تحقيق : الأستاذ : إبراهيم الإبياري ، دار الكاتب العربي – القاهرة ، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .

- توجيه اللمع : أحمد بن الحسين بن الخبَّاز (ت ٦٣٩ هـ) ، تحقيق : الأستاذ الدكتور فايز زكي محمد دياب ، ط٢ ، دار السلام للطباعة والنشر – القاهرة ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم ، لشمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي (ت ٨٤٢ هـ) ، تحقيق : محمد نعيم العرقسوسي ، ط١ ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ) ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، ط١ ، مكتبة الصحابة ، الإمارات – الشارقة ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
- جمهرة الأمثال : أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٩٥ هـ) ، ضبطه وكتب هوامشه : د. أحمد عبدالسلام ، وخرَّج احاديثه : محمد سعيد بن بسيوني زغلول ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق : طه محسن، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل: ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م.
- حاشية الصُّبَّان شرح الأشموني على أَلفيَّة ابن مالك : محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦ هـ) تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية ، (د . ت) .
- الحجة للقرَّاء السبعة : أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويحابي ، ط١ ، دار المأمون للتراث – دمشق ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- الحَلل في إصلاح الخَلل من كتاب الجمل : عبدالله بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) تحقيق : سعيد عبدالكريم سعودي ، دار الطليعة – بيروت ، (د . ت) .
- خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب ، عبد القادر عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط٤ ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جنِّي (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية . (د . ت) .
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : د. فاضل صالح السامرائي ، دار النذير– بغداد ، ١٣٨٩هـ – ١٩٧٠م .

- دروس التصريف : محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية – بيروت ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م
- ديوان ابن مقبل : تميم بن أُبَيّ بن مقبل ، تحقيق : د. عزة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت – لبنان ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .
- ديوان الأعشى الكبير : ميمون بن قيس (ت ٧ هـ)، تحقيق : محمد حسين ، مصر – الاسكندرية ، ١٩٥٠م .
- ديوان أُميَّة بن أبي الصَّلت : (ت ٨ هـ) ، تحقيق : د. سجيع جميل الجبيلي ، ط١ ، دار صادر – بيروت ، ١٩٩٨م .
- ديوان جرير : جرير بن عطية الخطفي (ت ١١٤ هـ) دار بيروت للطباعة – بيروت ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- ديوان رؤبة بن العَجَّاج (ت ١٤٥ هـ): اعتنى بتصحيحه وترتيبه : وليم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة – الكويت . (د . ت)
- ديوان زهير بن أبي سلمى : زهير بن ربيعة المزني (ت ١٣ هـ) ، شرح الأستاذ علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- ديوان طرفة بن العبد : شرح الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) ، تحقيق : دُريَّة الخطيب ، لطفي الصقَّال ، ط٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت ، ٢٠٠٠م .
- ديوان الطِّرماح : الطرماح بن حكيم (ت ١٢٥ هـ) ، عني بتحقيقه : د. عزة حسن ، ط٢ ، دار الشرق العربي ، بيروت – لبنان ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .
- ديوان الفرزدق : همام بن غالب التميمي (ت ١١٤ هـ) شرح : الأستاذ علي فاعور ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- ديوان كُثَيِّر عزة : كُثير بن عبدالرحمن بن الأسود (ت ١٠٥هـ) ، جمعه وشرحه ، د. احسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت – لبنان ، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م .
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ت ٤١ هـ) ، دار صادر – بيروت . (د . ت) .
- ديوان النابغة الذبياني : زياد بن معاوية (ت ١٨ ق.هـ) شرح وتقديم : عباس عبدالساتر، ط٣ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .

- ديوان الهُذليين : الدار القومية ، للطباعة والنشر ، القاهرة ١٣٦٥هـ – ١٩٦٥م .
- الذيل على طبقات الحنابلة : لابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني : أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢ هـ) تحقيق : أحمد محمد الخراط ، مجمع اللغة العربية – دمشق ، ١٣٩٤هـ .
- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، ط٢ ، دار المعارف – القاهرة . (د . ت) .
- سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جنِّي ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : د. خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م .
- شذا العرف في فن الصرف : أحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣١٥ هـ) قدّم له وعلق عليه : د. محمد بن عبدالمعطي ، دار الكيان للطباعة والنشر– الرياض ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م .
- شرح ابن عقيل على أَلفيَّة ابن مالك : بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، مكتبة دار التراث – القاهرة ، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م.
- شرح الأجرومية : أبو عبد الله بن داود الصنهاجي (ابن آجرُّوم) (ت ٧٢٣هـ) من دروس الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، ط١ ، مكتبة الإيمان ، المنصورة ، (د . ت).
- شرح الأشموني على أَلفيَّة ابن مالك : تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م.
- شرح التسهيل لابن مالك : ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الجَيَّاني الأندلسي تحقيق : د. عبدالرحمن السيد ، و د. محمد بدوي المختون ، ط١ ، هجر للطباعة والنشر – مصر ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

- شرح التصريح على التوضيح : الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- شرح جمل الزَّجَّاجي : ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق: د. صاحب أبو جناح ، القاهرة ، ١٩٧١م .
- شرح ديوان الفرزدق : عني بجمعه وطبعه : عبدالله الصاوي ، مطبعة الصاوي – مصر . (د . ت) .
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : تحقيق : د. يحيى بشير مصري ، ط١ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .
- شرح شافية ابن الحاجب : الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: لأبي بكر محمد بن قاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق : محمد عبد السلام هارون ، ط٥ ، دار المعارف – القاهرة ، ١٣٨٢هـ– ١٩٦٣م .
- شرح الكافية الشافية : ابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الجَيَّاني ، تحقيق : د. عبدالمنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث . (د . ت) .
- شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) ، تحقيق : د. رمضان عبدالتواب ، و د. محمود فهمي حجازي ، و د. محمد هاشم عبدالدايم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب : ١٩٨٦م .
- شرح اللمع في العربية : الأسعد بن نصر العَبَرْتِي (ت ٥٨٩ هـ) دراسة وتحقيق : صالح بن محمد الصعب ، جامعة القاهرة / كلية دار العلوم ، ٢٠١٠م .
- شرح اللمع للأصفهاني : أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي ، تحقيق ودراسة : د. إبراهيم بن محمد أبو عباة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية – الرياض ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .

- شرح المفصَّل : موفق الدين بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ) ، عالم الكتب – بيروت . (د . ت) .
- شرح المقدمة المُحسبة : طاهر أحمد بن بابَشَاذ (ت ٤٦٩ هـ) ، تحقيق : خالد عبدالكريم ، المطبعة العصرية بالكويت . (د . ت) .
- شعر نصيب بن رباح (ت ١٠٨ هـ) ، جمع وتقديم داود سلوم ، مطبعة الارشاد – بغداد ، ١٩٦٧ .
- الصاحبي في فقه اللغة : أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) علق عليه . أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
- الصَّحَّاح تاج اللغة وصحاح العربية ، اسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٨ هـ) ، حواشي عبدالله بن بري المقدسي ، دار أحياء التراث العربي – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .
- طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ ، دار المعارف – القاهرة ، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٣م .
- علل النحو : أبو الحسن محمد بن عبدالله الورّاق (ت ٣٨١ هـ) تحقيق ودراسة : د. محمود جاسم الدرويش ، بيت الحكمة ، العراق – بغداد ، ٢٠٠٢م .
- العين : الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) تحقيق : د. مهدي المخزومي ، و د. إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد – العراق ، ١٩٨٠م .
- في أصول النحو : د. سعيد الأفغاني ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .
- في أصول اللغة والنحو : د. فؤاد حنَا ترزي ، دار الكتب – بيروت ، ١٩٦٩م .
- القاموس المحيط : مجدالدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ) ، اعداد وتقديم : محمد عبدالرحمن المرعشلي ، ط٢ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
- الكامل : محمد بن يزيد المبرِّد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق : د. محمد أحمد الدَّالي ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢ م.

- الكتاب : سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق وشرح : عبدالسلام محمد هارون ، ط٣ ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : جارالله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبدالموجود ، والشيخ علي محمد عوض ، ط١ ، مكتبة العبيكان – الرياض ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء العُكْبَري ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، ط١ ، دار الفكر المعاصر ، بيروت – لبنان ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .
- لسان العرب : جمال الدين محمد بن منظور (ت ٧١١ هـ) ، تحقيق : عبد الله علي الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف – القاهرة . (د . ت) .
- لُمَع الأدلة ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : د. سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م .
- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جنِّي ، تحقيق : سميح أبو مغلي ، عمان – دار مجدلاوي ، ١٩٨٨م .
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية : د. عبدَهُ الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ، ١٩٩٦م .
- ماتبقى من أراجيز الفقعسي : عبدالله بن ربعي الفقعسي الأسدي ، تحقيق : د. محمد جبار المعيبد ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ، ٢٠٠١م .
- مجالس ثعلب : أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ) ، شرح وتحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط٢ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٤٨م .
- مجمل اللغة : لأحمد بن فارس ، تحقيق : زهير عبد الحسن سلطان ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- مختار الصحاح : للإمام محمد بن أبي بكر الرَّازي (ت ٦٦٦هـ) ، إخراج : دائرة المعارف في مكتبة لبنان ، بيروت ١٩٨٦م .

- مختصر المذكر والمؤنث : المفضل بن سلمة (ت حوالي سنة ٣٠٠ هـ) تحقيق : د. رمضان عبدالتواب ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، مصر . (د . ت) .
- المخصص : أبو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨ هـ) : دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان . (د . ت) .
- المدارس النحوية أسطورة وواقع ، د. إبراهيم السامرائي ، ط، ١دار الفكر – عمان ، ١٩٨٧م .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : د. مهدي المخزومي ، ط٢ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر ، ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٨م .
- المذكر والمؤنث : أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت ٢٠٧ هـ) تحقيق : د. رمضان عبد التواب ، ط٢ ، مكتبة دار التراث – القاهرة ، ١٩٨٩م .
- المذكر والمؤنث : أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد ، تحقيق : د. رمضان عبدالتواب ، وصلاح الدين الهادي ، مطبعة دار الكتب ، الجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٧٠م .
- المذكر والمؤنث : أبو بكر بن الأنباري ، تحقيق : محمد عبد الخالق عُضَيمة ، القاهرة ، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١م .
- المذكر والمؤنث : أبو الفتح عثمان بن جنِّي : تحقيق : د. طارق نجم عبدالله ، دار البيان العربي للطباعة والنشر ، جدة ، ط١ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- المذكر والمؤنث : أبو الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق : د. رمضان عبدالتواب ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٦٩م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي ، شرحه وضبطه : محمد أحمد جاد المولى بك ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجَّاوي ، ط٣ ، مكتبة دار التراث ، القاهرة. (د . ت) .
- المساعد على تسهيل الفوائد : بهاءالدين بن عبدالله بن عقيل ، تحقيق : د. محمد كامل بركات ، ط١ ، دار الفكر – دمشق ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
- مشكل إعراب القرآن : أبو محمد مكي بن طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) ، تحقيق : د . حاتم صالح الضامن ، ط١ ، دار البشائر ، دمشق ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

- مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها : د. عبدالله بن حمد الخثران ، ط١ ، هجر للطباعة والنشر ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .
- المصطلح الصرفي في مميزات التذكير والتأنيث : عصام نورالدين ، ط١ ، دار الكتاب العالمي– مكتبة المدرسة ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م .
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : عوض حمد القوزي ، ط١ ، شركة الطباعة السعودية – الرياض ، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م
- معاني القرآن : يحيى بن زياد الفرَّاء ، ط٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- معاني القرآن : أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ) تحقيق : د. هدى محمود قراعة ، ط١ ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .
- معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج : إبراهيم بن السري (ت ٣١١ هـ) تحقيق : د. عبدالجليل عبده شبلي ، ط١ ، عالم الكتب – بيروت ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- معاني النحو : د. فاضل صالح السامرائي ، ط١ ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
- معجم البلدان : الإمام شهاب الدين ياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م .
- معجم القراءات : د. عبداللطيف الخطيب ، ط١، دار سعدالدين ، دمشق ، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢م .
- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب : مجدي وهبة ، وكامل المهندس ، ط٢ ، مكتبة لبنان – بيروت ، ١٩٨٤م .
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية : د. محمد سمير نجيب اللبدي ، ط١ ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- المعجم المفصل في علم الصرف : الأستاذ راجي الأسمر، مراجعة : د. إميل بديع يعقوب ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ١٤١٣، هـ – ١٩٩٣م .
- المغني في تصريف الأفعال : د. محمد عبد الخالق عُضَيمة ، ط٢، دار الحديث – القاهرة ، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) تحقيق : د. عبداللطيف محمد الخطيب ، التراث العربي – الكويت ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م .
- المفصَّل : جارالله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، جامعة تورنتو . (د . ت) .
- مقايس اللغة : أحمد بن فارس ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت . (د . ت) .
- المقتصد في شرح الإيضاح : عبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق : د. كاظم بحرالمرجان ، دار الرشيد – العراق ، ١٩٨٢م .
- المقتصد في شرح التكملة : عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د. أحمد بن عبدالله الدويش ، مكتبة الملك فهد – الرياض ، ١٤٢٨هـ .
- المقتضب : محمد بن يزيد المبرِّد ، تحقيق : محمد عبدالخالق عُضَيمة ، القاهرة ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .
- المقرّب : ابن عصفور الأشبيلي ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبدالله الجبوري ، ط١ ، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .
- المنصف في شرح التصريف : أبو الفتح عثمان بن جنِّي ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٥٤م .
- المنهج الصوتي للبنية العربية : د. عبدالصبور شاهين : مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠ م .
- نتائج الفكر في النحو : أبو القاسم السهيلي (ت ٥٨١ هـ) : تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبدالموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .
- نزهة الإلباء في طبقات الأدباء : أبو البركات الأنباري ، تحقيق : د. إبراهيم السامرائي ، ط٣ ، مكتبة المنار ، الأردن – الزرقاء ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- النشر في القراءات العشر : ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) : راجعه وصححه : الأستاذ علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان . (د . ت) .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي ، تحقيق وشرح : د. عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل الدين الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) ، تحقيق : أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى ، ط١ ، دار أحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

الرسائل الجامعية والأطاريح

- أبنية الصرف في تفسير روح المعاني لأبي الثناء الآلوسي (١٢٧٠ هـ) دراسة صرفية دلالية ، شيماء متعب محمود الشمري ، رسالة ماجستير كلية التربية للبنات – جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ م .
- أبو البقاء العُكْبَري صرفيًّا ، مجيد خيرالله راهي الزاملي ، أطروحة دكتوراه كلية الآداب – جامعة القادسية ، ٢٠٠٢ م
- الأصول النحوية عند ابن أبي الربيع في كتابه البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجي ، يونس خليفة القرالة ، رسالة ماجستير ، عمادة الدراسات العليا – جامعة مؤتة ، ٢٠٠٤ م .
- البحث الصرفي عند ابن يعيش ، فراس فخري مَيْران ، رسالة ماجستير ، كلية التربية – جامعة المستنصرية ، ١٩٩٧م .
- البحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري ، محمد عبدالرسول سلمان الزيدي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٧م .
- توجيه اللمع لابن الخبَّاز (ت ٦٣٩ هـ) ، دراسة لغوية نحوية ، رعد كريم حسن ، رسالة ماجستير ، كلية التربية – جامعة ديالى ، ٢٠٠٨ هـ .
- جهود الشريف الزيدي (٥٣٩ هـ) النحوية في شرح اللمع لابن جنِّي ، أمل محمد جضعان الهليبان ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم الانسانية – جامعة آل البيت ، ٢٠٠٩م .
- جهود الفرَّاء الصرفيَّة : محمد بن علي خيرات غريري ، رسالة ماجستير ، كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى ، ١٩٩١م .
- الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط ، عبدالعزيز علي مطلك الدليمي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ١٩٩٢م .
- الدراسات النحوية عند المكودي ، مهند جاسم محمد ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب – الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤م .
- شروح اللمع في العربية دراسة موازنة ، أزهار حسون محمود الساعدي ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية – ابن الرشد – جامعة بغداد ، ٢٠٠١م

- ظاهرة المنع في النحو العربي ، مازن عبدالرسول سلمان الزيدي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠١م .
- المباحث اللغوية والنحوية في شرح اللمع للواسطي الضرير ، عمار أحمد حسن ، رسالة ماجستير ، كلية التربية الأساسية – جامعة ديالى ، ٢٠١٤م .
- المباحث اللغوية والنحوية في كتابي (المخترع في إذاعة سرائر النحو) و(شرح ديوان أبي تمَّام) للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) ، عدنان أحمد رشيد ، كلية التربية الأساسية – جامعة ديالى ، ٢٠١٤م .
- نحو سيبويه في كتب النحاة دراسة تحقيق وتقويم ، مازن عبدالرسول سلمان الزيدي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب – الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦م.

Abstract

Scholars of the Arabic language has celebrated Ibn Jinni's (D.392 H.) book *Ellame' fi Alarabiya* to the extent that more than twenty two books are published aiming at discussing the book as is mentioned in bibliographies. I have come to choose one of these publications by a scholar who lived in the sixth hijri century, namely, the literate and grammarian Alasaad bin Nasr Elabrati (D.589 H.). He is of the population of Bab Elazj to the east of Baghdad. This book was verified first in 1430 H., 2010 A.D in the form of an MA thesis.

I have chosen the morphological and syntactic chapter in Elabrati's book to be the topic of my study in order to influence of him on the linguistic and syntactic lessons as well as to specify his status among Arab linguists. Due to the nature of the study, it is divided into five chapters, preceded by a preface. The preface tackles Elabrati's biography and the book under study.

Chapter one is entitled "Elabrati's Method in His Book". It falls into two sections; the first is the method of exposition and authorship, while the second is his linguistic and syntactic sources along with his method in getting use of them.

The second chapter, "Principles of Syntax and Evidence of Creativity", comprises four sections. The first of them deals with listening, the second with analogy, the third with justification, and the last with other means of evidence (unanimity and accompaniment".

Chapter the third, which is "Morphological and Syntactic Terms in the Book", is subdivided into two sections; morphological terms, and syntactic terms.

The fourth chapter that is "The Morphological Chapters in the Book", comes into five sections; diminution, breed, gender, the morphological sale and Elabrati's view towards disagreement in some morphological issues.

Chapter five, "The Syntactic Chapters in the Book", is in five sections; syntactic introductions, grammatical structures, the accusatives, suffixes, and techniques.

The chapters are preceded by an introduction about the significance of the topic, reasons behind choosing it, divisions and method, followed by a conclusion that sums up the findings of the study as well as a bibliography.

Ministry Of Higher Education
& Scientific Research
University of Diyala
College of Basic Education
Department of Arabic

The Morphological and Syntactic Chapter in Asaad bin Nasr Elabrati's (D.589 H.) *Sharh Ellame' fi Alarabiya*

A Thesis Submitted to the Council of the College of Basic Education/ Department of Arabic/ University of Diyala in Partial Fulfillment of the Requirements of Masters in Arabic Language

Submitted by
Mohammed A. Abdalla Aljobouri

Supervised by
Asst. Prof.
Mazin A. Salman (Ph.D)

2014 A.D **1436 H.**